الأحجام الحقيقية للاقتصادات العربية بين عامي 2017 و2023

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL4.SIT/2025/2

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأحجام الحقيقية للاقتصادات العربية بين عامي 2017 و2023

الأمم المتحدة
بيروت

© 2025 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،
البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

2400543A

شكر وتقدير

يتم إصدار مماثلات القوة الشرائية العالمية دورياً كل بضع سنوات من خلال برنامج المقارنات الدولية، الذي يتم تطبيقه في وقت واحد في ست مناطق مختلفة من العالم. وقد أدى النجاح الملحوظ للبرنامج في المنطقة العربية، إلى جانب الأهمية المتزايدة للمؤشرات التي يولّدها، إلى تحويله إلى مشروع سنوي مدمج في برنامج العمل المنتظم لوحدة إحصاءات الأسعار التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

وقد تم تطوير هذا المشروع، الذي يحمل عنوان «استدامة إصدار مماثلات القوة الشرائية وإدماج الأرقام القياسية الزمنية والمكانية للأسعار في المنطقة العربية»، من قِبل ماجد سكيني، المدير الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية للمنطقة العربية في الإسكوا، ويتم تنفيذه على أساس سنوي بمساعدة سديم سبيتي، وهي مساعدة لشؤون البحوث، وفريق متخصِّص بقيادته لإصدار ليس فقط مماثلات القوة الشرائية السنوية ولكن أيضاً العديد من الأرقام القياسية الأخرى للأسعار، التي لا تقل أهمية، وذلك من خلال التكامل السلس بين برنامج المقارنات الدولية ومؤشر أسعار الاستهلاك وأنشطة الحسابات القومية.

ويقدّم هذا التقرير نظرة مفصلة على نتائج برنامج المقارنات الدولية ومماثلات القوة الشرائية للعملات العربية على مدى سبع سنوات، من 2017 إلى 2023، بما في ذلك نتائج الدورات العالمية السابقة والأحدث لبرنامج المقارنات الدولية بالنسبة للسنتين المرجعيتين 2017 و2021، ويمتد ليشمل مماثلات القوة الشرائية الإقليمية الصادرة سنوياً لعام 2023 المرتبطة بالدولار الأمريكي. وقد أبصر كل من تقديرات مماثلات القوة الشرائية والمؤشرات ذات الصلة التي تصدر على أساس سنوي والتقرير المرفق النور بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها ماجد سكيني، المدير الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية، والدعم الملتزم من فريقه المكوّن من مارون لاون، وروان نصار وسديم سبيتي، وهم مساعدون لشؤون البحث. والشكر أيضاً موصول إلى وفاء أبو الحسن، كبيرة الإحصائيين الاقتصاديين، على دعمها المستمر وتحفيزها، وإلى وسيم حمود، مساعد أقدم لشؤون البحث، على دعمه الإداري للمشروع.

كما يجدر تقديم جزيل التقدير للمكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية في البنك الدولي، الذي كانت ترأسه سابقاً ندى حمادة، المديرة العالمية السابقة لبرنامج المقارنات الدولية، وخلفها ماركو ريسانين، المدير العالمي الحالي لبرنامج المقارنات الدولية. ويتعيّن تقديم الشكر إلى جميع أعضاء الفريق العالمي لبرنامج المقارنات الدولية على عملهم ودعمهم الفني، ولا سيّما ميزوكي ياماناكا ويوري ديخانوف، اللذين قدّما مساعدة كبيرة في تسهيل الربط العالمي بين نتائج مماثلات القوة الشرائية الإقليمية ونتائج المناطق الأخرى.

ولم يكن المشروع ليلقى النجاح لولا الجهود التي بذلتها الأجهزة الإحصائية الوطنية للبلدان العربية التي شاركت في أنشطة إصدار مماثلات القوة الشرائية في إطار هذا المشروع. كما نعرب عن شكرنا الخاص للمنسقين الوطنيين الذين يقودون أنشطة المشروع في البلدان المشاركة بمن فيهم: شذى إسماعيل، من هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين؛ وصفاء أحمد، من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر؛ وزينة أكرم، من الجهاز المركزي للإحصاء في العراق؛ ودرغام عبيدات، من دائرة الإحصاءات العامة في الأردن؛ وسحر الرديني، وخليفتها فاطمة المطيري، من الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت؛ وجواد شعيتو، من إدارة الإحصاء المركزي في لبنان؛ والحسين محمد لمين اللاي، من الوكالة الوطنية للإحصاء في موريتانيا؛ ومحمد المالكي، من المندوبية السامية للتخطيط في المغرب؛ وسلطان البلوشي، من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عُمان؛ وأسماء سويلم، من جهاز التخطيط والإحصاء في قطر؛ وعبد الله الموجيلي، من الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية؛ وأسيل عهد «محمد صبري» زيدان، من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في فلسطين؛ والعاليم عبد الغني محمد، وخليفته زينب سلا، من الجهاز المركزي للإحصاء في السودان؛ وبشار قاسم، من المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية؛ وإلياس عاصمي، من المعهد الوطني للإحصاء في تونس؛ وشيخة محمد البريكي، من المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في الإمارات العربية المتحدة. ونعرب عن تقديرنا لأعضاء الفرق الوطنية وخبراء الحسابات القومية الذين دعموا المنسقين الوطنيين المذكورين أعلاه في تنفيذ أنشطة برنامج المقارنات الدولية وأنشطة مشروع مماثلات القوة الشرائية. والشكر موصول كذلك إلى رؤساء الأجهزة الإحصائية الوطنية للبلدان العربية الأعضاء المشاركة على إدراكهم لأهمية مخرجات المشروع ودعمهم المستمر الآيل إلى تسهيل تنفيذ أنشطة المشروع على المستوى الوطني.

وأخيراً، نتوجه بالشكر الخاص إلى رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، على دعمها المستمر للمشروع. فقد حفّز التزامها القوي بأهمية مماثلات القوة الشرائية والمؤشرات ذات الصلة الفريق على المضي قُدُماً، والاستمرار في إصدار بيانات وتوقعات محدَّثة، عالية الجودة.

الرسائل الرئيسية

ألف. النقاط البارزة على الصعيد العالمي

نما الاقتصاد العربي بنسبة

16.5 في المائة

بين عامي 2017 و2021

بينما نما **الاقتصاد العالمي** بنسبة **26 في المائة**. وانخفضت النسبة التي تمثلها المنطقة العربية من نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل طفيف.

يمثل الاقتصاد العربي ما يقارب

5 في المائة

من الاقتصاد العالمي

مثّل الاقتصاد العربي **4.6 في المائة** من **الاقتصاد العالمي** في عام 2021، حيث استحوذت مصر والمملكة العربية السعودية وحدهما على **2.36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي**.

تُعَدُّ كل من مصر والمملكة العربية السعودية من بين أكبر

20 اقتصاداً في العالم

احتلت **مصر المرتبة السابعة عشرة والمملكة العربية السعودية المرتبة الثامنة عشرة** بين **أكبر الاقتصادات** في العالم.

تُعَدُّ البلدان العربية من بين المراكز

الخمسة الأولى والدنيا في ترتيب البلدان الغنية في العالم

مَثّلت **قطر كرابع أغنى** بلدٍ في العالم في عام 2021. ومَثل متوسط دخل الفرد في **الصومال كثالث أدنى** دخل في العالم.

بلغ متوسط دخل الفرد في بلدان مجلس التعاون الخليجي

أكثر من ضعف المتوسط العالمي

بلغ متوسط دخل الفرد في بلدان مجلس التعاون الخليجي **273 في المائة** من المتوسط العالمي البالغ **20,271 دولاراً** في عام **2021**. وفي ذاك العام، **تخطّى متوسط دخل الفرد** في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي المتوسط العالمي. **وتدنّى** متوسط دخل الفرد في **المنطقة العربية** ككل **بنسبة 16.5 في المائة** عن **المتوسط العالمي**.

في قطر، يُعَدُّ نصيب الفرد من الإنفاق على الاستثمار

الأعلى في العالم

كان نصيب الفرد من الإنفاق على الاستثمار في قطر **الأعلى في العالم في عام 2021**. كما احتلت قطر **ثاني أعلى مستوى** من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي.

في السودان والصومال، نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي هو

الأدنى في العالم

سجّل السودان والصومال **أدنى المستويات** في العالم من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في عام **2021**.

كانت تكلفة الحياة في الجمهورية العربية السورية

الأدنى في العالم في عام 2021

وجاء **السودان** في **المرتبة الثالثة**، **ومصر** في **المرتبة السادسة**.

تجاوزت تكلفة الحياة في الكويت وفلسطين والإمارات العربية المتحدة المتوسط العالمي في عام

2021

وذلك بخلاف عام **2017**، عندما لم تكن تكلفة الحياة في **أي من البلدان العربية أعلى** من المتوسط العالمي.

باء. النقاط البارزة على الصعيد الإقليمي

تمتّعت مصر **بأكبر اقتصاد عربي** في عام 2023، بحصة إقليمية بلغت

26.5 في المائة

وكانت **المملكة العربية السعودية** هي التي **احتلت** هذه المرتبة في عام **2017**.

استحوذت مصر والمملكة العربية السعودية على

1/2 الدخل العربي

تمثل مصر والمملكة العربية السعودية وحدهما حوالي **نصف الناتج الإقليمي**. بينما تساهم البلدان الأخرى مجتمعة **بأقل من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي**. وقد **تجاوزت** نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي ساهمت بها المملكة العربية السعودية نسبة **جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى مجتمعة**.

تراجع لبنان من المرتبة

15 7

على سلم الدول الأغنى، وانكمش اقتصاده بنسبة **85 في المائة**

بين عامي **2017 و2023**. خلال تلك الفترة، **انكمش بشكل كبير**، حيث انخفض بحلول عام 2023 إلى حوالي **15 في المائة من الحجم الذي كان عليه في عام 2017**.

تمتّعت الإمارات العربية المتحدة **بأعلى مستوى من الرفاه المادي** في المنطقة العربية

في حين احتلت **قطر** المرتبة الأولى باعتبارها **أغنى بلد عربي**، تمتّعت الإمارات العربية المتحدة **بأعلى مستوى من الرفاه المادي** بين البلدان العربية، تلتها **الكويت** ثم **قطر**.

برزت قطر **كأكثر البلدان العربية تكلفة** على مستوى الاقتصاد الكلي في عام 2017

لكنها جاءت في المرتبة الثالثة في عام 2023، إذ سبقتها الكويت والإمارات العربية المتحدة اللتان احتلتا المرتبتين الأولى والثانية على التوالي. كانت تكلفة الحياة في الجمهورية العربية السورية الأدنى في عام 2023، تلتها مصر والسودان، اللتان احتلتا المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.

كانت المملكة العربية السعودية البلد الوحيد بين بلدان مجلس التعاون الخليجي التي **ارتفع فيها نصيب الفرد من الإنفاق على الاستثمار**

سجلت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية **انخفاضاً في نصيب الفرد من الإنفاق على الاستثمار منذ عام 2017**.

انخفض نصيب الفرد من الإنفاق الإقليمي على الاستثمار بنسبة

12 في المائة

انخفض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الاستثمار في **المنطقة العربية بنسبة 12 في المائة** بين عامي 2017 و2021. **أما في لبنان، فقد انخفض بنسبة 92 في المائة**.

وكانت التكلفة على مستوى الإنفاق الاستهلاكي هي **الأعلى في قطر والأدنى في الجمهورية العربية السورية**

من وجهة نظر المستهلكين، تُعَدُّ **قطر أكثر** البلدان العربية **تكلفة**، تليها **الإمارات العربية المتحدة** ثم **الكويت**. ولا تزال **الجمهورية العربية السورية** البلد العربي **الأقل تكلفة**. وتأتي **مصر والسودان** في **المرتبتين الثانية والثالثة الأقل تكلفة** على التوالي.

©Gorodenkoff/stock.adobe.com

المحتويات

شكر وتقدير 3

الرسائل الرئيسية 4

1. مقدمة 10

ألف. ما هو برنامج المقارنات الدولية وماذا ينتج؟ 11

باء. ما هي الاستخدامات المختلفة لمماثلات القوة الشرائية؟ 11

جيم. برنامج المقارنات الدولية في المنطقة العربية 12

2. الرؤى التحليلية والنتائج الرئيسية لعام 2021 14

ألف. الحجم الحقيقي للاقتصادات العربية 15

باء. مكوّنات الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية 20

جيم. مقاييس نصيب الفرد في المنطقة العربية 27

دال. تفاوت الدخل ومعامل جيني في المنطقة العربية 33

هاء. مستويات الأسعار 34

واو. الترتيب العالمي والإقليمي للبلدان العربية في عام 2021 40

3. تحليل مقارن بين عامي 2021 و2017 42

ألف. الناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه 43

باء. مقاييس نصيب الفرد 48

جيم. مستويات الأسعار 50

4. توقعات مماثلات القوة الشرائية لعام 2023 والتحليل الزمني المقارن 54

ألف. لمَ التوقع بمماثلات القوة الشرائية لعام 2023؟ 55

باء. النظر عن كثب في أحجام الاقتصادات العربية 55

جيم. الفروق في مستوى الأسعار بين البلدان العربية 59

دال. لمحة عامة على نصيب الفرد من الدخل 61

هاء. المراتب النسبية للبلدان 63

واو. ملخص توقعات 2023 64

5. إصدار مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية للبلدان العربية 66

ألف. الخلفية 67

باء. النتائج والفوائد 67

جيم. عُمان: دراسة حالة 68

المراجع 71
الحواشي 72

قائمة الأشكال

الشكل 1. الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية مقابل الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس سعر الصرف في السوق، 2021 15
الشكل 2. النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية وعلى أساس سعر الصرف في السوق، والنسبة من سكان المنطقة، 2021 17
الشكل 3. الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وحصة كل بلد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، 2021 19
الشكل 4. النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية لأكبر سبعة مساهمين، 2021 19
الشكل 5. الاستهلاك الفردي الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حسب البلد، 2021 20
الشكل 6. النسبة من الاستهلاك الفردي الفعلي الإقليمي وفقاً للحسابات على أساس مماثلات القوة الشرائية وعلى أساس سعر الصرف في السوق، حسب البلد وفئة الدخل، 2021 21
الشكل 7. النسبة من الإنفاق الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، على عناصر إنفاق مختارة من الاستهلاك الفردي الفعلي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021 22
الشكل 8. الإنفاق على عناصر مختارة من الاستهلاك الفردي الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021 23
الشكل 9. النسبة من الإنفاق الاستهلاكي الإقليمي من قِبل الحكومة لأكبر سبعة مساهمين، 2021 24
الشكل 10. النسبة من إجمالي تكوين الرأس المال الثابت الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية لستة أكبر مساهمين، 2021 26
الشكل 11. النسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية للبلدان الثمانية التي تمثل أقل من واحد في المائة، 2021 26
الشكل 12. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس سعر الصرف في السوق حسب البلد، 2021 27
الشكل 13. 30 بلداً في العالم حيث أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، 2021 28
الشكل 14. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الاستهلاك الفردي الفعلي، محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية حسب البلد، 2021 29
الشكل 15. مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية والنسبة من سكان المنطقة حسب البلد، 2021 30
الشكل 16. مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي وعناصر الإنفاق الرئيسية حسب البلد، 2021 31
الشكل 17. 30 بلداً في العالم حيث أعلى إنفاق استثماري للفرد قائم على مماثلات القوة الشرائية، 2021 32
الشكل 18. منحنيات لورينز لتوزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وسعر الصرف في السوق لعام 2021 33
الشكل 19. مؤشرات مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021 34
الشكل 20. العشرون بلداً الأقل تكلفة في العالم، 2021 (على مستوى الاقتصاد الكلي) 35

الشكل 21. العلاقة بين مؤشر مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، حسب البلد، 2021 36
الشكل 22. مؤشر أسعار الاستهلاك الفردي الفعلي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021 37
الشكل 23. العشرون بلداً الأقل تكلفة في العالم، 2021 37
الشكل 24. مؤشرات مستوى الأسعار لعناصر إنفاق مختارة من الاستهلاك الفردي الفعلي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021 38
الشكل 25. مؤشرات مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي وعناصر الإنفاق الرئيسية، حسب البلد وفئة الدخل، 2021 39
الشكل 26. الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية حسب البلد، 2017 و2021 43
الشكل 27. النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وعلى أساس سعر الصرف في السوق والنسبة من سكان المنطقة حسب البلد، 2017 و2021 44
الشكل 28. النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وسعر الصرف في السوق والنسبة من سكان المنطقة حسب فئات الدخل، 2017 و2021 46
الشكل 29. نسبة الإنفاق الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية على عناصر إنفاق مختارة من الناتج المحلي الإجمالي، 2017 و2021 47
الشكل 30. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية حسب البلد، 2017 و2021 49
الشكل 31. مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية لعناصر الإنفاق الرئيسية حسب البلد لعامي 2017 و2021 49
الشكل 32. مؤشر مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي حسب البلد، 2017 و2021 51
الشكل 33. مؤشرات مستوى الأسعار لعناصر الإنفاق الرئيسية حسب البلد لعامي 2017 و2021 52
الشكل 34. مؤشر مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، حسب البلد، 2017 و2021 53
الشكل 35. أحجام الاقتصاد العربي على مر السنين 56
الشكل 36. اقتصاد كل بلد على حدة كنسبة من الاقتصاد العربي ككل 58
الشكل 37. غلاء المعيشة النسبي للبلدان العربية بمرور الزمن، من حيث الاقتصاد الكلي واستهلاك الأسر 59
الشكل 38. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وسعر الصرف للبلدان العربية المشاركة 62
الشكل 39. الأحجام النسبية للاقتصادات ونصيب الفرد من الدخل ومستويات الأسعار في البلدان العربية في عام 2023 65
الشكل 40. مؤشر مستوى الأسعار للأغذية 69
الشكل 41. مؤشر مستوى الأسعار للخدمات الصحية 69
الشكل 42. مؤشر مستوى الأسعار لخدمات المطاعم والفنادق 70

قائمة الجداول

الجدول 1. التصنيفات العالمية والإقليمية للبلدان العربية، 2021 40
الجدول 2. تصنيفات البلدان على أساس النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي التي يمثلها كل بلد، استناداً إلى مماثلات القوة الشرائية، 2017 و2021 45
الجدول 3. تصنيفات البلدان لعام 2023 حسب مختلف المؤشرات الاقتصادية 63

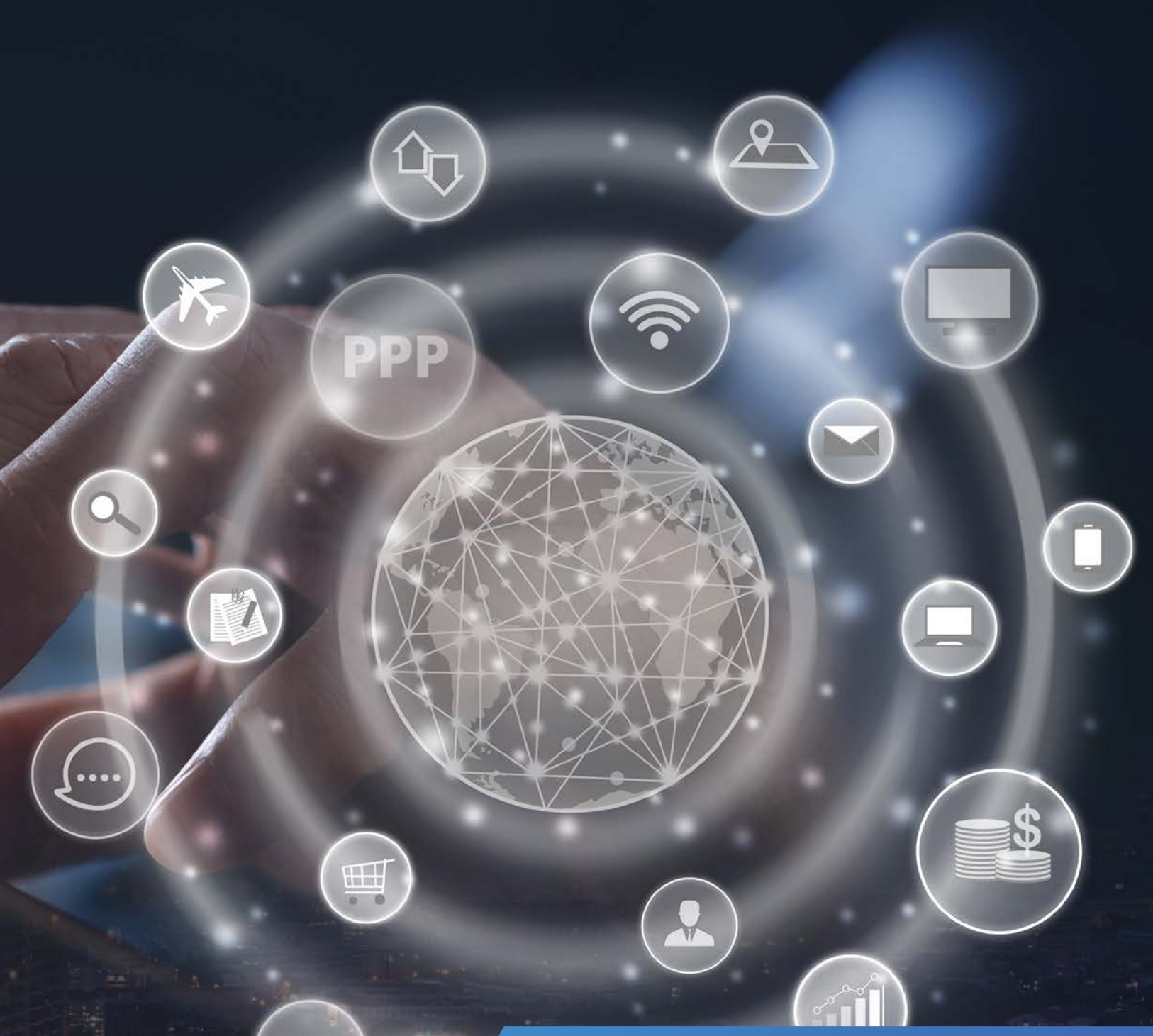

مقدمة

01

©tippapatt/stock.adobe.com

ألف. ما هو برنامج المقارنات الدولية وماذا ينتج؟

برنامج المقارنات الدولية من أكبر المبادرات الإحصائية الدولية في العالم. فهو يتيح مقاييس قابلة للمقارنة عبر البلدان والمناطق للناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه من حيث السعر والحجم.

إن الناتج الرئيسي لبرنامج المقارنات الدولية هو مماثلات القوة الشرائية. ومن المؤشرات الهامة الأخرى التي ينتجها البرنامج مؤشرات مستويات الأسعار، والناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وعناصر الإنفاق التابعة له.

تحوِّل مماثلات القوة الشرائية عملات مختلفة إلى عملة مشتركة. وفي عملية التحويل هذه، تقوم بمعادلة القوة الشرائية لتلك العملات عن طريق إزالة الفروق في مستويات الأسعار بين الاقتصادات. وهي تُظْهِرُ، انطلاقاً من اقتصاد أساسي، السعر النسبي لسلة معيّنة من السلع والخدمات في كل اقتصاد من الاقتصادات التي تتم مقارنتها، فتقدّم فكرة واضحة عن القوة الشرائية الحقيقية للعملات.

إن مؤشرات مستويات الأسعار هي مؤشرات موحّدة يتم الحصول عليها عن طريق قسمة مماثلات القوة الشرائية للاقتصاد على سعر الصرف في السوق. وهي تعبِّر عن مستوى أسعار الاقتصاد المعني بالنسبة إلى اقتصاد آخر.

أما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وعناصر الإنفاق فهو عبارة عن نفقات تقدَّر قيمتها بعملة موحّدة، مع إجراء تصحيحات للفروق في مستوى الأسعار. ويتم الحصول عليها بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي وعناصر الإنفاق لكل اقتصاد على مماثلات القوة الشرائية الخاصة به.

باء. ما هي الاستخدامات المختلفة لمماثلات القوة الشرائية؟

بما أن مماثلات القوة الشرائية تعرض الفرق في مستوى الأسعار بين البلدان، فإنها تُستخدم بشكل أساسي في التحليل الاقتصادي. وهي توفر وسيلة دقيقة لقياس ومقارنة الأحجام الحقيقية للاقتصادات ومساهماتها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

تُستخدم مماثلات القوة الشرائية أيضاً لقياس ومقارنة المتوسط الحقيقي لدخل الفرد ومستويات الاستهلاك، ما يسمح بإجراء مقارنات خاصة بالفرد داخل المنطقة وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، ومقارنة الرفاه النسبي للناس في مختلف البلدان والمناطق. ومن خلال إزالة الفروق في مستوى الأسعار بين البلدان، تشكّل المقياس المتاح الأكثر موثوقية لخط الفقر الدولي ومستويات الفقر الوطنية.

وبالنسبة لصنع السياسات الوطنية، تُستخدم مماثلات القوة الشرائية لإجراء تحليل اقتصادي مقارن مع البلدان المجاورة، واكتساب المزيد من المعلومات حول القدرة التنافسية للصناعات، وفرص الاستثمار، والقرارات الحكومية بشأن الإعانات والضرائب والأدوات المالية الأخرى.

لكن وسائل استخدام مماثلات القوة الشرائية متنوّعة ولا تقتصر على التحليل الاقتصادي. فبالإضافة إلى استخدامها في قياس أحجام الاقتصاد الحقيقي ومقارنة الإنتاجية والرفاه والدخل بين مختلف البلدان، فإنها تُستخدم أيضاً في القياسات المتعلقة بالصحة والطاقة والتعليم والبيئة.

وتُستخدم كذلك لحساب مؤشرات بعض أهداف التنمية المستدامة. لذلك فهي مفيدة لتتبُّع التقدّم المُحرَز نحو تحقيق الأهداف وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهي تُستخدم حالياً في 9 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وهي الأهداف 1 إلى 4 و7 إلى 11.

توفر مماثلات القوة الشرائية وسيلة دقيقة لقياس ومقارنة الأحجام الحقيقية للاقتصادات ومساهماتها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

ويمكن أيضاً استخدام مماثلات القوة الشرائية من قِبل المنظمات والجمهور لاتخاذ قرارات مستنيرة. فعلى سبيل المثال، قد يستخدم المستثمرون وصناع القرار بيانات مماثلات القوة الشرائية لإنشاء دراسات وتقييمات دقيقة للسوق الخاصة بمشاريع الأعمال الحالية والمستقبلية. ويمكن لمماثلات القوة الشرائية أيضاً توجيه الأفراد في قرارات الانتقال عندما تُعرض عليهم وظائف جديدة في بلدان أخرى. فقد تساعدهم على تحديد المبلغ الحقيقي المطلوب لاستهلاك سلة معيّنة من السلع والخدمات خلال إقامتهم في بلد آخر.

جيم. برنامج المقارنات الدولية في المنطقة العربية

ضمت دورة برنامج المقارنات الدولية العالمية لعام 2021 عشرين بلداً عربياً، شارك ستة عشر منها[1] في البرنامج تحت مظلة الإسكوا. وقد أشرف مصرف التنمية الأفريقي على مشاركة البلدان الأربعة المتبقية[2].

إلا أن المنطقة العربية تختلف عن غيرها من المناطق بمعنى أن برنامج المقارنات الدولية الذي تقوده الإسكوا قد تم إعداده أصلاً ليكون عملية سنوية متكررة. وقد بدأ برنامج المقارنات الدولية العالمي في عام 2005 كبرنامج ينفَّذ على أساس دوري، بحيث تُحسب مماثلات القوة الشرائية كل بضع سنوات. واعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة البرنامج في عام 2016، ليتم دمجه في برنامج العمل المنتظم للأجهزة الإحصائية الوطنية التي تتناول إحصاءات الأسعار. وهذا يعني أنه سيتم إصدار مماثلات القوة الشرائية في دورة مدتها ثلاث سنوات. وفي تلك الفترة، كانت الإسكوا قد خطت فعلاً خطوة إلى الأمام، مستندةً إلى نجاح تنفيذ البرنامج في المنطقة العربية والاستثمار في الذاكرة المؤسسية والمشاركة الوطنية والخبرات المكتسبة، فحوّلت البرنامج إلى برنامج سنوي. فإصدار مماثلات القوة الشرائية الفعلية على أساس سنوي يساعد على تجنُّب التوقعات التقريبية والتقديرات غير الدقيقة لمماثلات القوة الشرائية للسنوات الانتقالية غير المرجعية. وهكذا فقد واصلت الإسكوا إصدار سلسلة زمنية مفصلة لمماثلات القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي وكافة مجاميعه من عام 2011 إلى عام 2022، مع تقديرات متوقعة لعام 2023، تغطي جميع البلدان التي شاركت في البرنامج داخل المنطقة العربية بتوجيه من الإسكوا خلال تلك السنوات.

هذا ولا يمكن ربط مماثلات القوة الشرائية السنوية التي يتم إصدارها على المستوى الإقليمي ربطاً مباشراً بالدولار الأمريكي ما لم يتم إجراء التمرين في وقت واحد على المستوى العالمي. ولذلك يتضمن هذا التقرير سلسلة زمنية إقليمية لمماثلات القوة الشرائية بالريال العُماني تغطي السنوات السبع من 2017 إلى 2023. بالإضافة إلى ذلك، يتم عرض بيانات عامي 2017 و2021 بالدولار الأمريكي، حيث يتماشى هذان العامان مع الدورات العالمية لبرنامج المقارنات الدولية.

وإلى جانب الإصدار السنوي لمماثلات القوة الشرائية، أعدّت الإسكوا مبادرات مبتكرة أخرى ذات صلة، مستندة إلى الخبرات ومستودع البيانات الذي أنشأه برنامج المقارنات الدولية. وللمضي قُدُماً في إصدار مماثلات القوة الشرائية، أجرت الإسكوا عملية دون وطنية، تُستثمر فيها الخبرة والمعرفة المكتسبتين في تطبيق منهجية إصدار مماثلات القوة الشرائية على نطاق أصغر، على المستوى القُطري. فمماثلات القوة الشرائية دون الوطنية تسمح بإجراء مقارنات بين القوة الشرائية للعملة نفسها بين مناطق البلد نفسه، والحجم الحقيقي للاقتصاد في مناطق مختلفة، ومستويات الأسعار بين المناطق دون الوطنية.

ومن المبادرات المبتكرة الأخرى التي وضعتها الإسكوا حساب مؤشر أسعار الاستهلاك المنسق دون الإقليمي/الإقليمي ومؤشر منسَّق لأسعار الاستهلاك، مستفيدةً من إدماج مقارنات الأسعار المكانية والزمانية. ويسمح ذلك بمقارنة التضخم عبر البلدان وتقدير معدلات التضخم لمجموعات من البلدان أو المناطق دون الإقليمية داخل منطقة ما أو في المنطقة ككل.

واصلت الإسكوا إصدار سلسلة زمنية مفصلة لمماثلات القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي وكافة مجاميعه

من عام
2011

إلى عام
2022

مع تقديرات متوقعة لعام
2023

وبالاستناد إلى الدراسات الاستقصائية الخاصة لبرنامج المقارنات الدولية، خطّطت الإسكوا أيضاً وطوّرت منهجية لوضع مؤشر منسق لأسعار الاستثمار في عام 2023. ويتيح هذا المؤشر، الذي يُستخدم كأداة للمقارنة المكانية والزمانية، للمستثمرين وصانعي السياسات والهيئات الحكومية والاقتصاديين والباحثين تتبُّع ورصد تطوّر تكلفة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بشكل قابل للمقارنة عبر الزمن وفيما بين البلدان.

الرؤى التحليلية والنتائج الرئيسية لعام 2021

02

©ImageFlow/stock.adobe.com

ألف. الحجم الحقيقي للاقتصادات العربية

تُظهِرُ النتائج الجديدة لمماثلات القوة الشرائية لعام 2021 أن المنطقة العربية، التي تضم ما يقرب من 6 في المائة من سكان العالم، تمثل 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث مماثلات القوة الشرائية، مقابل 3 في المائة فقط من حيث سعر الصرف في السوق. في هذا التقرير، نعني بالـ «المنطقة العربية» المجموعة التالية المكونة من الدول العشرين التي شاركت في الدورة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية لعام 2021: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي ودولة فلسطين والسودان والصومال والعراق وعُمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا.

وقد بلغ الناتج المحلي الإقليمي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية 7,067 مليار دولار، مقارنة بـ 2,914 مليار دولار قياساً بأسعار الصرف في السوق. وفي كلتا الحالتين، يشير «الناتج المحلي الإقليمي» إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان العربية العشرين. وتقدّم الأرقام المستندة إلى مماثلات القوة الشرائية مقاييس حقيقية، على عكس الأرقام الاسمية المستمدة من أسعار الصرف السائدة في السوق. وهكذا فإن النتائج تشير إلى أن الحجم الحقيقي للمنطقة العربية تضاعف في عام 2021 عند قياسه من حيث مماثلات القوة الشرائية، وأن المنطقة العربية استحوذت على نسبة أكبر من الاقتصاد العالمي عند قياسها باستخدام مماثلات القوة الشرائية مقارنة بأسعار الصرف السائدة في السوق.

يقارن الشكل 1-ألف الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية بالناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس سعر الصرف في السوق للبلدان العربية في عام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن الحجم الحقيقي لجميع الاقتصادات العربية أكبر مما توحي به قيمة سعر الصرف في السوق.

الشكل 1. الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية مقابل الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس سعر الصرف في السوق، 2021

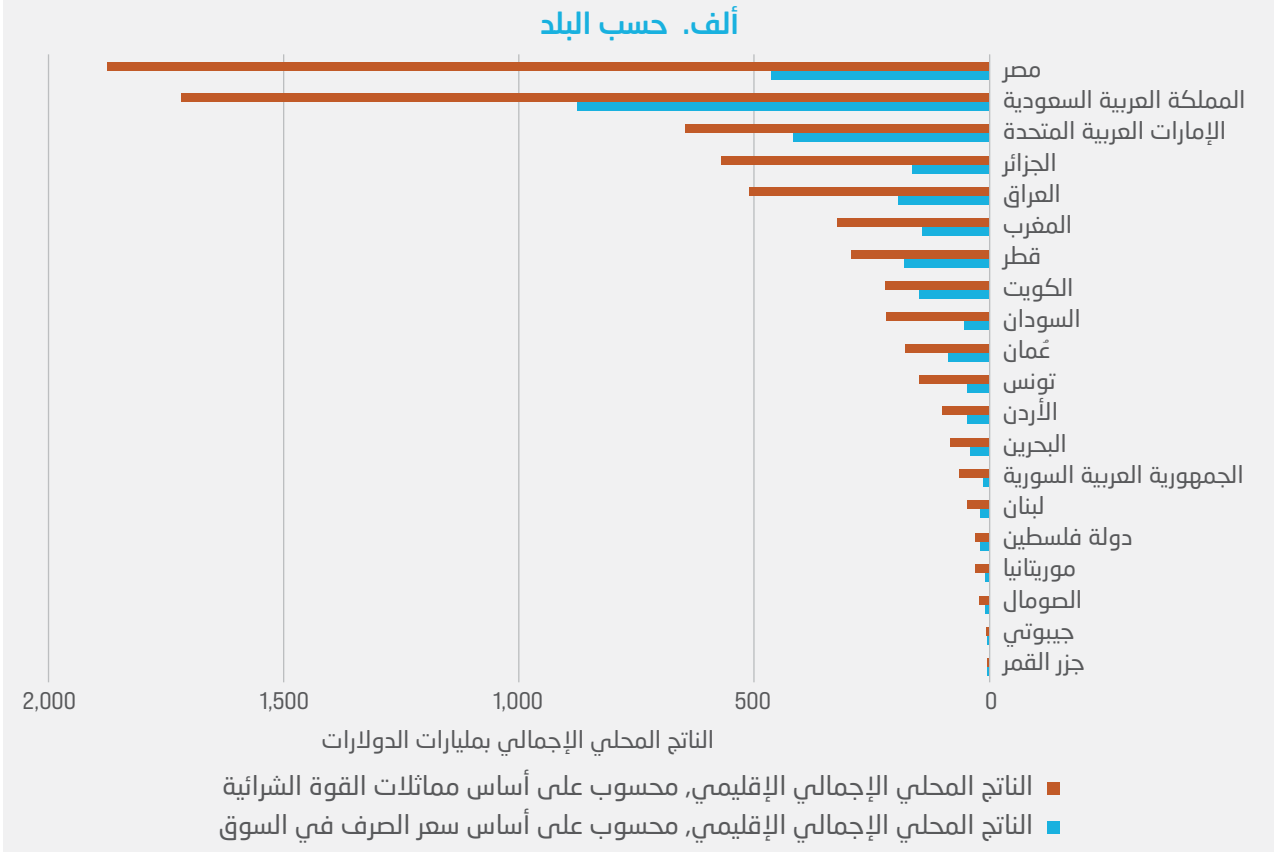

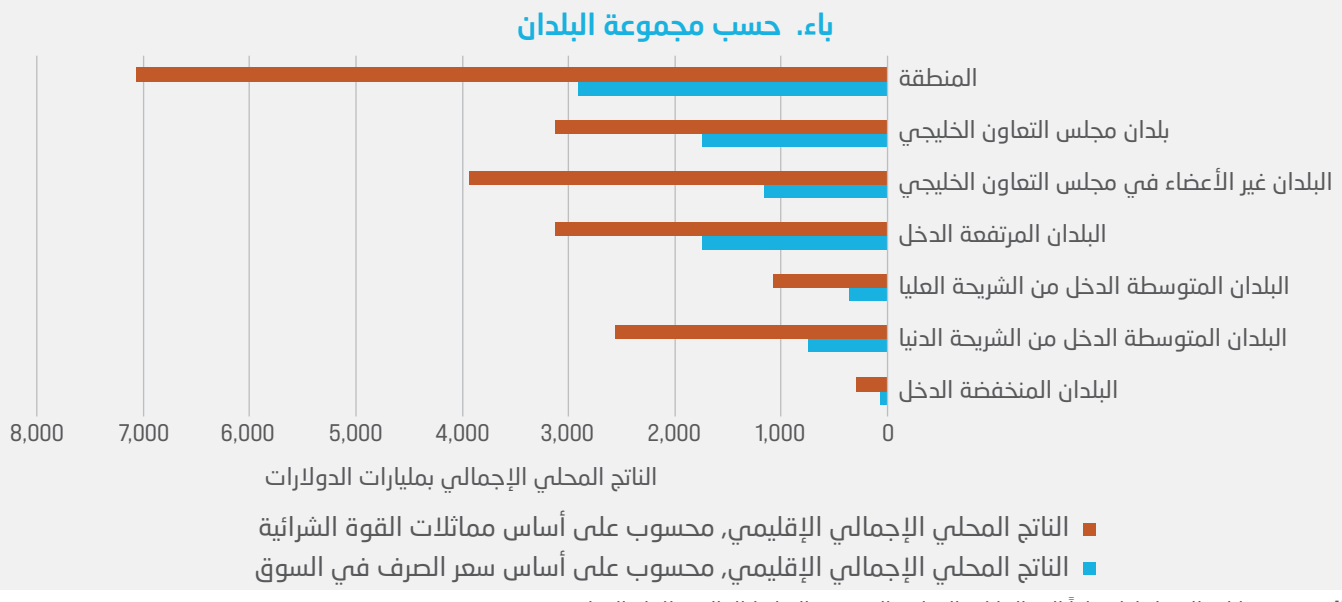

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

في عام 2021، برزت مصر كأكبر اقتصاد في المنطقة لدى قياسها من حيث مماثلات القوة الشرائية. ولكن لما تم قياسها باستخدام أسعار الصرف في السوق، لم تبرز إلا كثاني أكبر اقتصاد، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى. فمماثلات القوة الشرائية تعكس بشكل أفضل القوة الشرائية الفعلية في مختلف البلدان، في حين أن التقديرات المحسوبة على أساس سعر الصرف في السوق غالباً ما تضخِّم القوة الشرائية للبلدان المرتفعة الدخل (حيث تكون الأسعار مرتفعة) وتقلِّل من تقدير القوة الشرائية للبلدان المنخفضة الدخل (حيث الأسعار منخفضة نسبياً). وبالتالي، تقدّم تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المستندة إلى مماثلات القوة الشرائية فكرة عن اقتصاد بلد معيّن لا تشوهها فروق الأسعار أو تقلبات أسعار الصرف السائدة في السوق، مما يوفر مقياساً أكثر دقة للحجم الحقيقي للاقتصاد. وهذا ما يفسر لمَ يكون الحجم الحقيقي للاقتصاد المصري (المقاس بقيمة مماثلات القوة الشرائية) أكبر بمقدار 1.1 مرة من الاقتصاد السعودي، حتى عندما تشير أرقام سعر الصرف في السوق إلى أن اقتصاد المملكة العربية السعودية أكبر بمقدار 1.9 مرة من اقتصاد مصر.

وقد كان الناتج المحلي الإجمالي لمصر المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، البالغ 1.88 تريليون دولار، أكبر بـ 642 مرة من الناتج المحلي الإجمالي لجزر القمر، التي لديها أدنى ناتج محلي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية في المنطقة، يبلغ 2.92 مليار دولار.

يقارن الشكل 1-باء الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية بالناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس سعر الصرف في السوق في المنطقة العربية وتجمعاتها دون الإقليمية، باستخدام فئات الدخل الإقليمية حسب أحدث تصنيف للبنك الدولي للبلدان على أساس فئة الدخل[3].

وفي حين كان اقتصاد المنطقة العربية أكبر بمقدار 2.5 مرة عند قياسه من حيث مماثلات القوة الشرائية في عام 2021، لم يكن الناتج العالمي أكبر إلا بمقدار 1.5 من حيث مماثلات القوة الشرائية. وعلى الرغم من أن جميع فئات أصحاب الدخل دون الإقليمية في المنطقة لديها اقتصادات أكبر عند قياسها من حيث مماثلات القوة الشرائية، فإن هذا التأثير يكون أكثر وضوحاً في البلدان المنخفضة الدخل. فقد كان حجم اقتصادات البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أكبر بمقدار 3.4 أضعاف عند قياسها من حيث مماثلات القوة الشرائية مقارنة بقياسها من حيث سعر الصرف في السوق، في حين كان الحجم الحقيقي لاقتصاد البلدان المرتفعة الدخل أكبر بمقدار 1.8 مرة من حجمه الإسمي المقاس من حيث سعر الصرف في السوق.

ويبيّن الشكل 2-ألف توزيع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي حسب البلد ويقارن النسب التي يساهم بها كل بلد على النحو المقترح في القياسات المحسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية وتلك المحسوبة على أساس أسعار الصرف في السوق، وينظر في هذه التوزيعات مقابل نسبة سكان المنطقة الذين يعيشون في كل بلد.

ففي عام 2021، كانت مصر أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، حيث استحوذت على ما يقرب من 27 في المائة من الاقتصاد الإقليمي واحتلت المرتبة السابعة عشرة عالمياً، مع 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المحسوب

على أساس مماثلات القوة الشرائية. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في المنطقة والمرتبة الثامنة عشرة عالمياً، حيث استحوذت على 24 في المائة من الاقتصاد الإقليمي و1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية.
أما من حيث سعر الصرف في السوق، فقد احتلت مصر المرتبة الثانية في المنطقة، بنسبة 16 في المائة من الناتج الإقليمي، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة 30 في المائة من الناتج الإقليمي.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة في المنطقة، حيث استحوذت على 9 في المائة من الناتج الإقليمي، تلتها الجزائر والعراق، اللتان استحوذتا على 8 في المائة و7 في المائة على التوالي من حيث مماثلات القوة الشرائية.

الشكل 2. النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية وعلى أساس سعر الصرف في السوق، والنسبة من سكان المنطقة، 2021

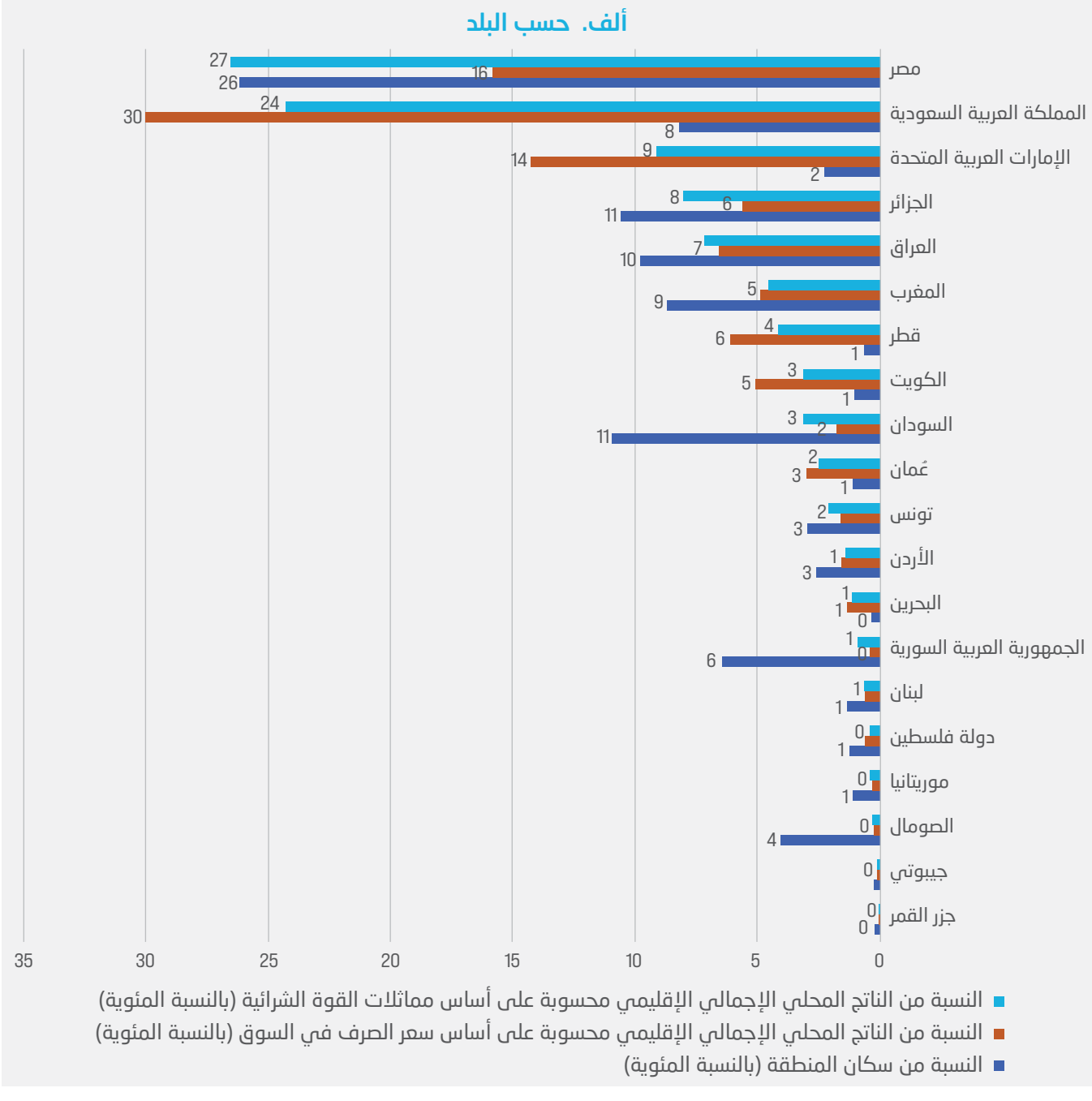

باء. حسب مجموعة البلدان

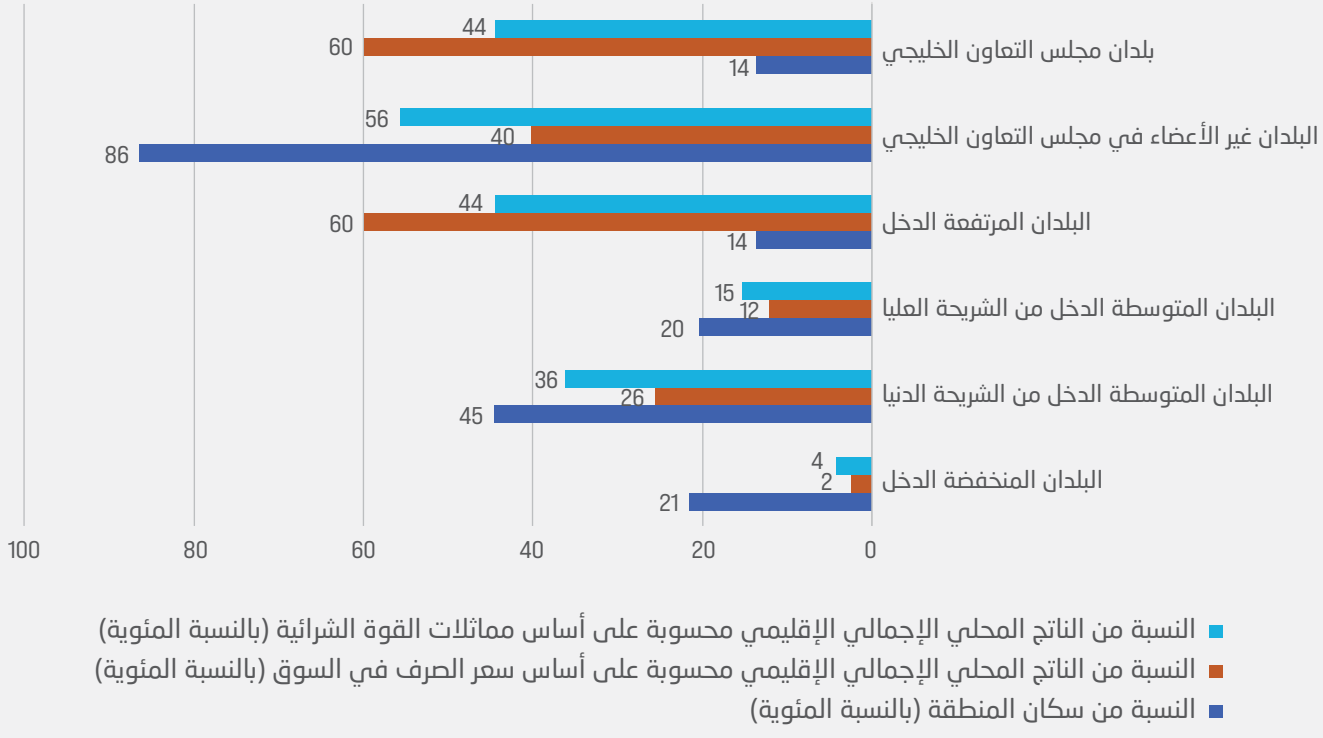

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن السودان، الذي يضم 11 في المائة من سكان المنطقة، لم يساهم إلا بنسبة 3 في المائة من الناتج الإقليمي من حيث القيمة الحقيقية لمماثلات القوة الشرائية، في حين أن الإمارات العربية المتحدة، التي تضم 2 في المائة فقط من سكان المنطقة، ساهمت بنسبة 9 في المائة من الناتج الإقليمي.

ويبيّن الشكل 2-باء توزيع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي حسب المجموعات دون الإقليمية والنسب التي تساهم بها كل مجموعة فرعية إقليمية على النحو المقترح في القياسات المحسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية وأسعار الصرف السوقية، مع دراسة هذه التوزيعات مقابل نسبة السكان الإقليميين الذين يعيشون في كل مجموعة دون إقليمية.

ويوضح ذلك أن البلدان المتوسطة الدخل استحوذت، من حيث مماثلات القوة الشرائية، على أكثر من نصف الاقتصاد الإقليمي في عام 2021، وهي نسبة أعلى بكثير مما أوحت به القياسات المحسوبة على أساس سعر الصرف في السوق.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت القياسات المحسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية، أن البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (المنخفضة والمتوسطة الدخل)، التي تضم 86 في المائة من سكان المنطقة، استحوذت على 56 في المائة من الناتج الإقليمي. ولكن عند قياسها باستخدام أسعار الصرف في السوق، ظهر أنها لم تسهم إلا بنسبة 40 في المائة من الناتج الإقليمي. وبالنظر إلى البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل وحدها، نلاحظ أن البلدان المرتفعة الدخل، التي تضم 14 في المائة من السكان، ساهمت بنسبة 44 في المائة في الناتج الإقليمي من حيث مماثلات القوة الشرائية، في حين استحوذت البلدان المنخفضة الدخل، التي تمثل 21 في المائة من سكان المنطقة 4 في المائة من الناتج الإقليمي.

يعرض الشكل 3 الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد بالدولار الأمريكي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية لعام 2021 ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، مبيَّناً بحجم الصندوق المعني. ويتم ترميز البلدان بالألوان حسب فئة الدخل، مما يوفر مقارنة بصرية واضحة. ويكشف الرقم أن بلدين في المنطقة يمثلان نصف الناتج الإقليمي. وتستحوذ مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي لا تمثل مجتمعة سوى ثلث سكان المنطقة، 60 في المائة من الناتج الإقليمي. وهذا يسلّط الضوء على التأثير الاقتصادي الكبير لهذه البلدان داخل المنطقة، على الرغم من انخفاض عدد سكانها نسبياً.

الشكل 3. الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وحصة كل بلد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، 2021 (مماثلات القوة الشرائية لعام 2021 بمليارات الدولارات)

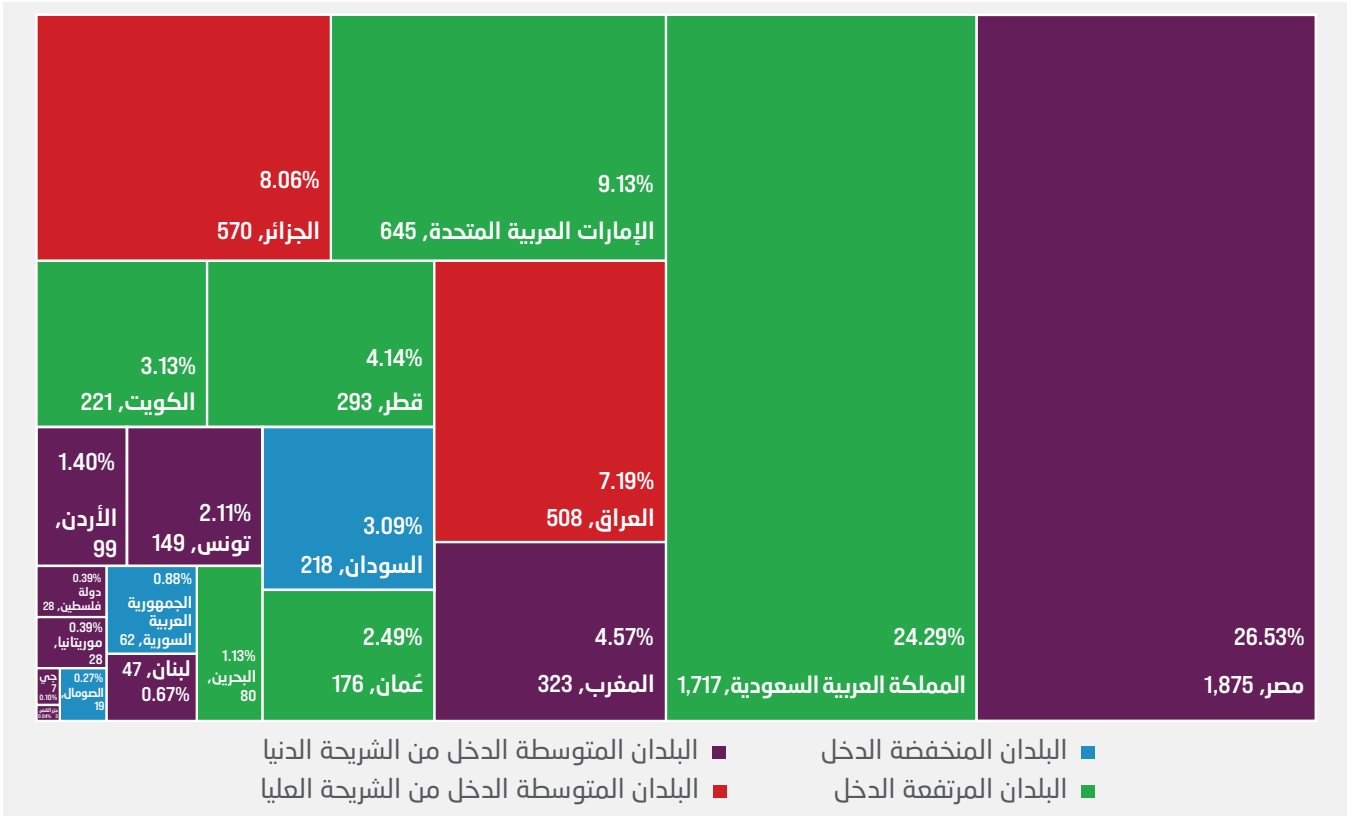

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

واستحوذت سبعة اقتصادات في المنطقة العربية على 84 في المائة من إجمالي الناتج الإقليمي الحقيقي، كما هو مبيّن في الشكل 4.

الشكل 4. النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية لأكبر سبعة مساهمين، 2021

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

باء. مكوّنات الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية

تتضمن نتائج دورة برنامج المقارنات الدولية لعام 2021 مقاييس مماثلات القوة الشرائية ليس فقط على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ولكن أيضاً لمكوّنات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية، مثل الاستهلاك الفردي في الأسرة، والإنفاق الحكومي العام، والاستثمار، و40 مجموعة إنفاق أخرى من المستوى الأدنى. ولذلك من المهم النظر في البيانات وتحليلها على مستويات مختلفة.

وفي حين أن الاستهلاك الفردي في الأسرة هو مقياس حاسم، نظراً إلى أنه يمثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الفعلي الذي تتكبده الأسر على السلع والخدمات الفردية، فإننا سنركز على النظر في الاستهلاك الفردي الفعلي. فهو مقياس أكثر شمولاً لمجموع الاستهلاك الفردي، بما فيه الإنفاق الاستهلاكي الفردي من قِبل الحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية إضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي الفردي الفعلي من قِبل الأسر نفسها. والاستهلاك الفردي الفعلي مقياس يُستخدم على نطاق واسع لتقييم متوسط الرفاه المادي.

وكما يوضح الشكل 5، يمثل الاستهلاك الفردي الفعلي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، لا سيّما في البلدان ذات الموارد الأقل.

الشكل 5. الاستهلاك الفردي الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حسب البلد، 2021 (بالنسبة المئوية)

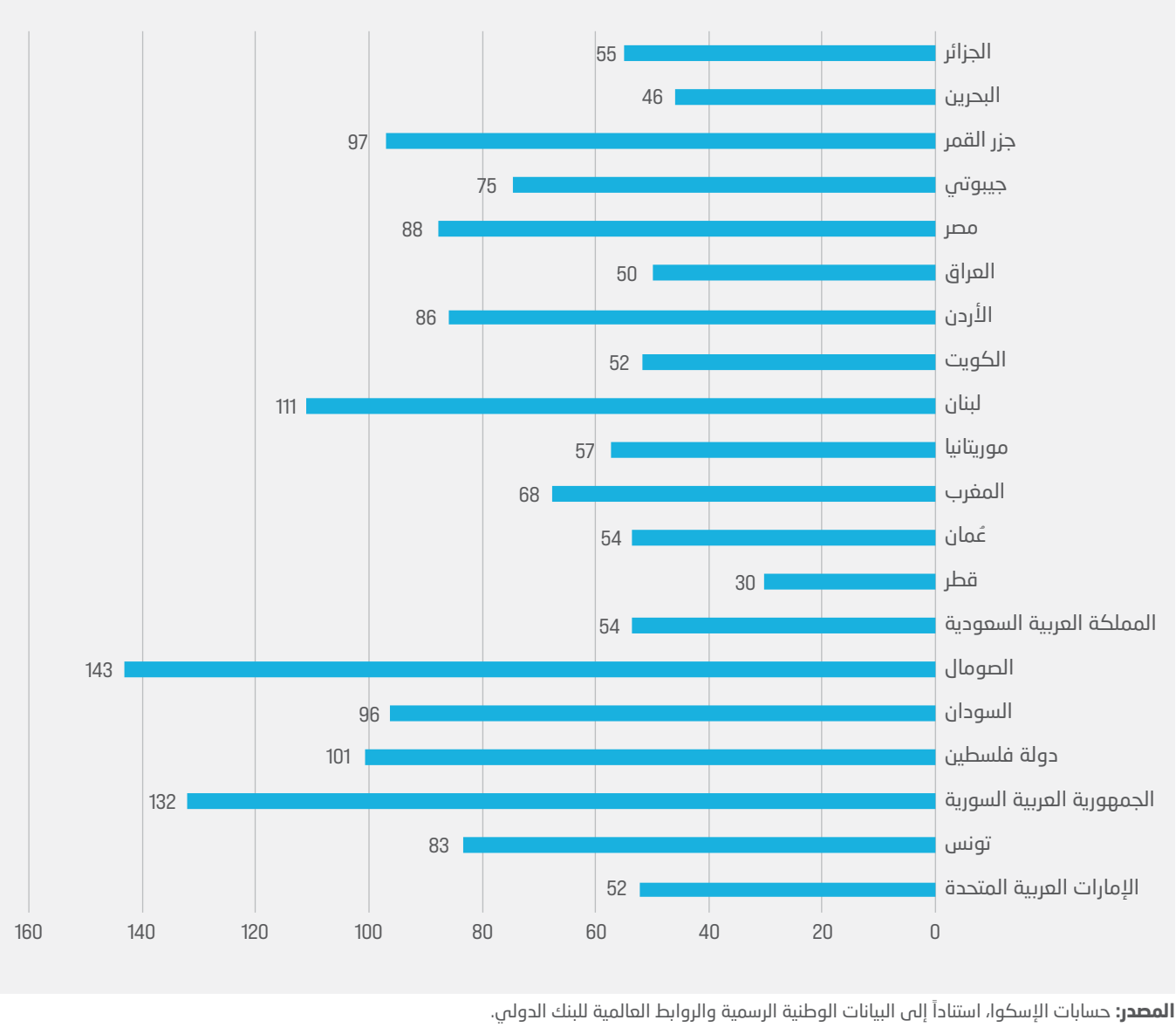

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 6. النسبة من الاستهلاك الفردي الفعلي الإقليمي وفقاً للحسابات على أساس مماثلات القوة الشرائية وعلى أساس سعر الصرف في السوق، حسب البلد وفئة الدخل، 2021

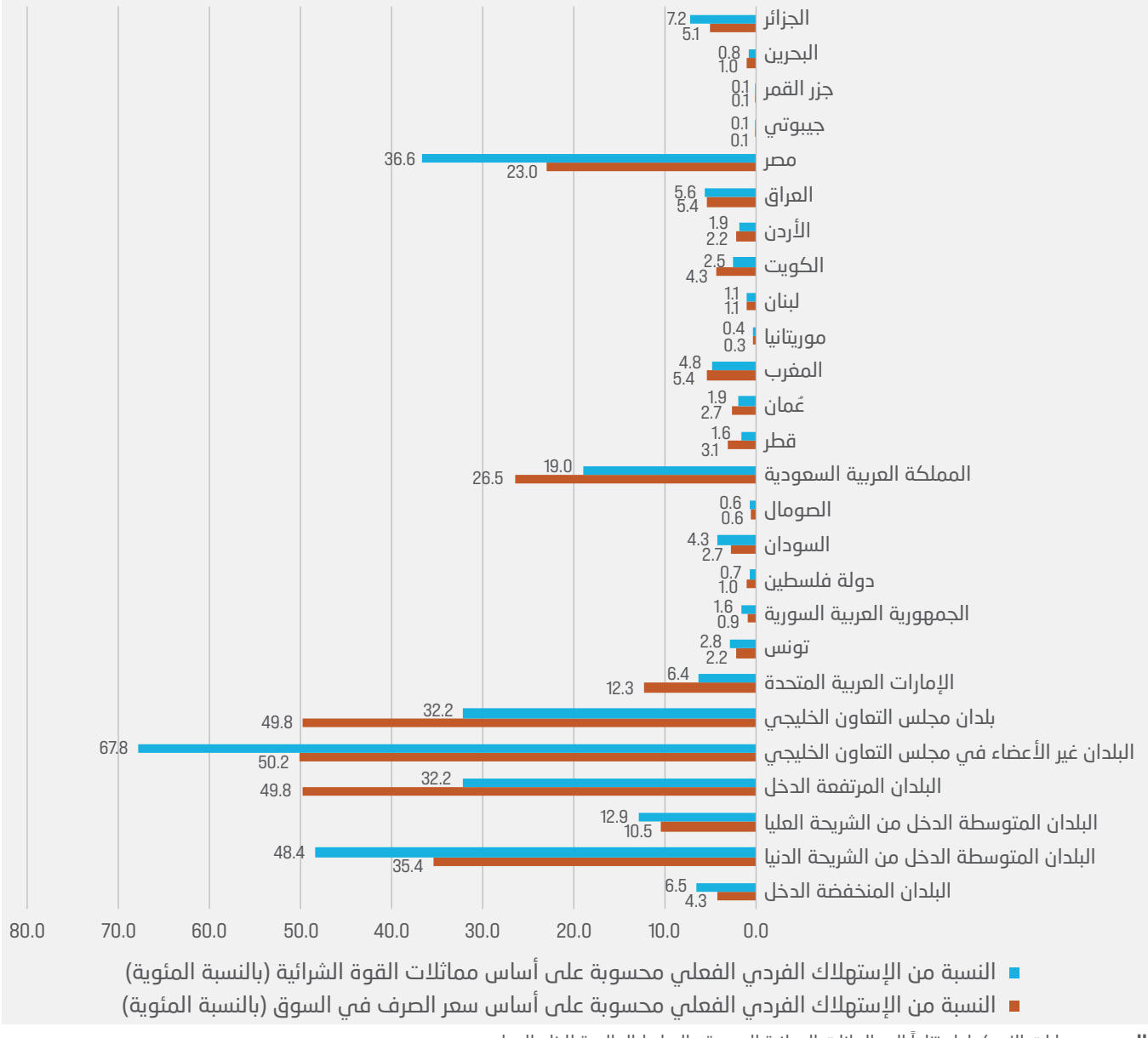

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

يبيّن الشكل 6 توزيع الاستهلاك الفردي الفعلي الإقليمي حسب البلد والمجموعات دون الإقليمية، ويقارن نتائج الحسابات المحسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية وتلك المحسوبة على أساس أسعار الصرف في السوق.

استحوذت البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على ما يقرب من 70 في المائة من إجمالي الاستهلاك الفردي الفعلي في جميع أنحاء المنطقة، حيث استحوذت مصر وحدها على أكثر من ثلث (36.6 في المائة) الاستهلاك الفردي الفعلي الإقليمي.

والأرقام المستندة إلى مماثلات القوة الشرائية مهمة، لأنها تُظْهِرُ المتوسط الحقيقي للرفاه المادي للبلدان. وفي الواقع، تُظْهِرُ أرقام أسعار الصرف في السوق أن بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تمثل نسبة متساوية تقريباً من الاستهلاك الفردي الفعلي الإقليمي، بنسبة 49.8 في المائة و50.2 في المائة على التوالي.

يقدّم الشكل 7 لمحة عامة عن توزيع الإنفاق الإقليمي حسب البلد وفئة الدخل لمختلف مكوّنات الاستهلاك الفردي الفعلي.

الشكل 7. النسبة من الإنفاق الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، على عناصر إنفاق مختارة من الاستهلاك الفردي الفعلي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021

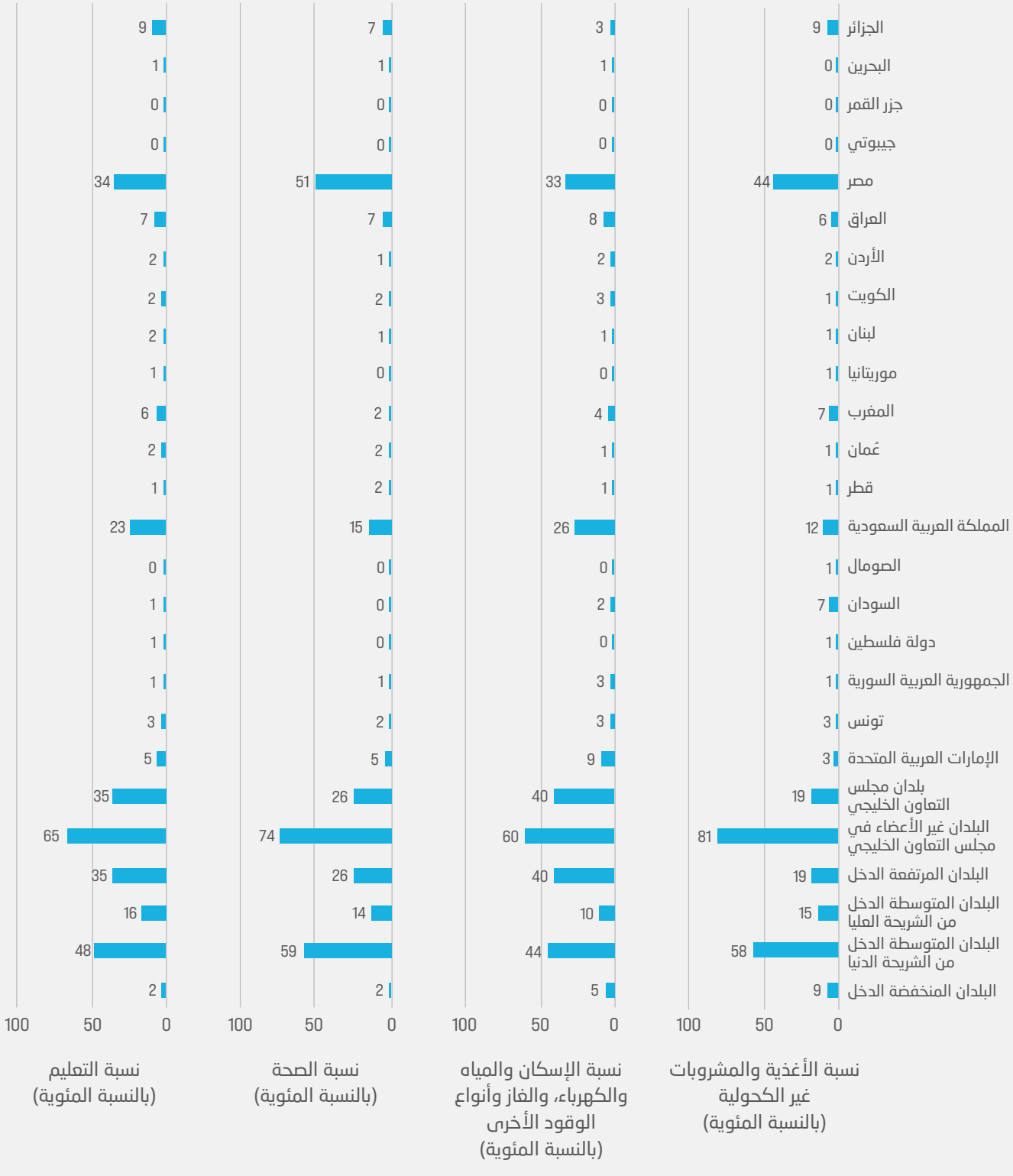

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 8. الإنفاق على عناصر مختارة من الاستهلاك الفردي الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021

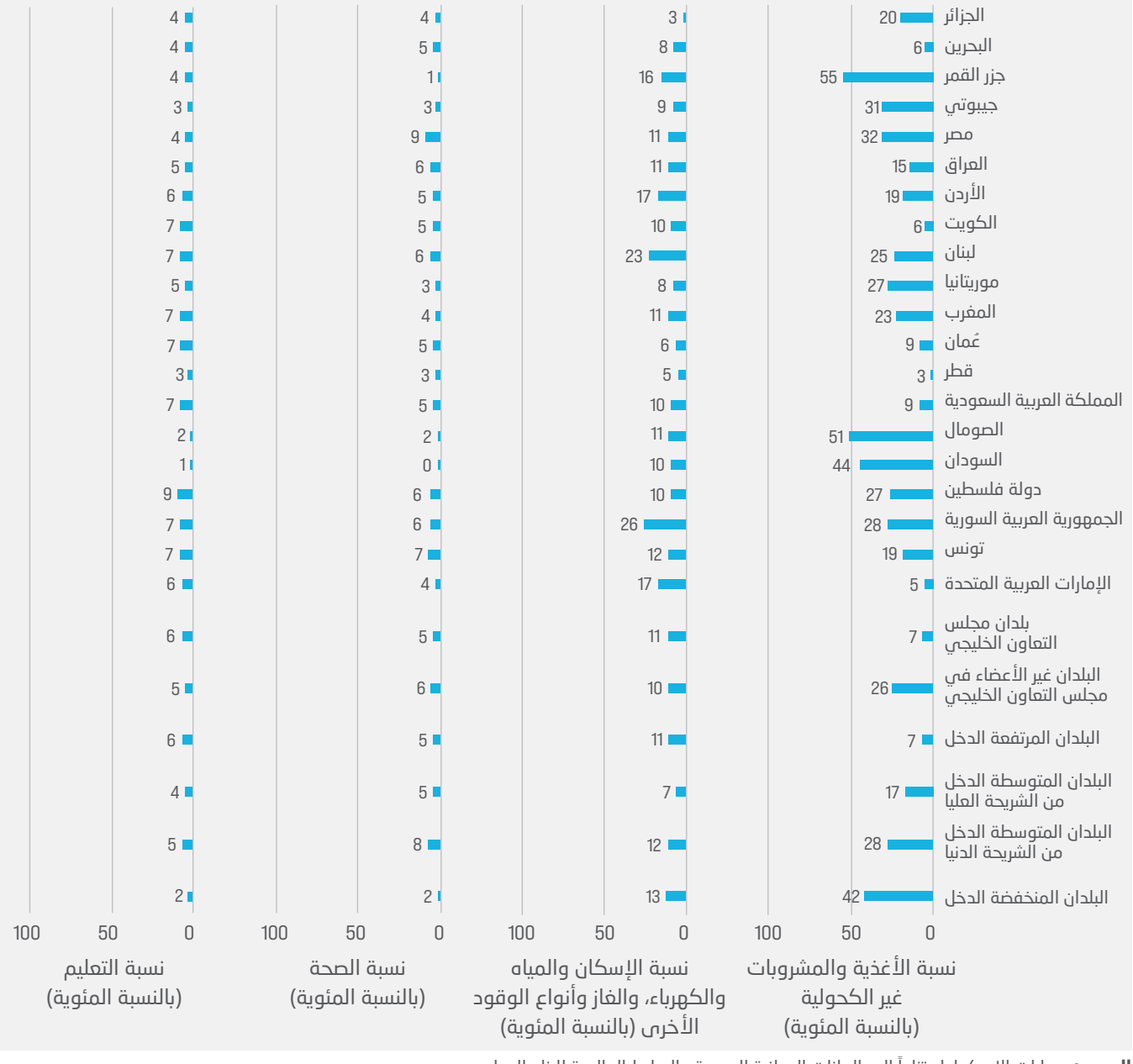

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

استحوذت مصر، التي تضم 26 في المائة من سكان المنطقة، على أكثر من نصف الإنفاق الإقليمي على الصحة (51 في المائة) وخصَّصت 9 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لهذا المكوّن (الشكل 8). وعلى النقيض من ذلك، استأثرت البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة، التي تضم 21 في المائة من سكان المنطقة، بنسبة أكبر من الإنفاق الإقليمي على الأغذية والمشروبات غير الكحولية (8.8 في المائة) مقارنة بالإنفاق الإقليمي على الصحة (1.6 في المائة). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع نسبة هذه البلدان من الناتج المحلي الإجمالي التي تنفقها على الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والتي تمثل 42 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين لا يشكل الإنفاق الصحي سوى 1.6 في المائة. وتستحوذ البلدان المرتفعة الدخل، التي تمثل 44 في المائة من الناتج الإقليمي (الشكل 2-باء)، على 18.7 في المائة فقط من الإنفاق الإقليمي على الأغذية والمشروبات غير الكحولية، ولكنها تستأثر بـ 40.4 في المائة من إنفاق المنطقة على الإسكان والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى.

ومن المكوّنات الهامة للناتج المحلي الإجمالي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام، الذي يشمل الإنفاق الاستهلاكي الفردي والجماعي من جانب الحكومات.

ويقارن الشكلان 9-ألف و9-باء الحسابات المحسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية وتلك المحسوبة على أساس أسعار الصرف في السوق لجهة الإنفاق الاستهلاكي الإقليمي من قِبل الحكومات في البلدان السبعة التي تستحوذ على معظم الاستهلاك في المنطقة.

وتستأثر المملكة العربية السعودية بأكبر نسبة من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في المنطقة: حوالي 33 في المائة من حيث مماثلات القوة الشرائية، ولكن 40 في المائة عند قياسه باستخدام سعر الصرف في السوق. من ناحية أخرى، فإن حصة الحكومة المصرية من الإنفاق الاستهلاكي الإقليمي على أساس مماثلات القوة الشرائية أعلى مما تشير إليه أرقام سعر الصرف في السوق وحدها (16 في المائة مقابل 6.6 في المائة فقط).

تستأثر المملكة العربية السعودية بأكبر نسبة من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في المنطقة: حوالي 33 في المائة من حيث مماثلات القوة الشرائية.

ومن حيث مماثلات القوة الشرائية، احتلت مصر ثاني أكبر مستوى للإنفاق الاستهلاكي الحكومي في المنطقة، تليها الجزائر بنسبة 11 في المائة، والعراق بنسبة 8.4 في المائة، والإمارات العربية المتحدة بنسبة 6 في المائة. وقد احتل المغرب وقطر المرتبتين السادسة والسابعة في المنطقة، بنسبة 5 و4.5 في المائة من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الإقليمي، على التوالي. وتؤدي الأرقام المحسوبة على أساس سعر الصرف في السوق إلى نتائج مختلفة:

الشكل 9. النسبة من الإنفاق الاستهلاكي الإقليمي من قِبل الحكومة لأكبر سبعة مساهمين، 2021

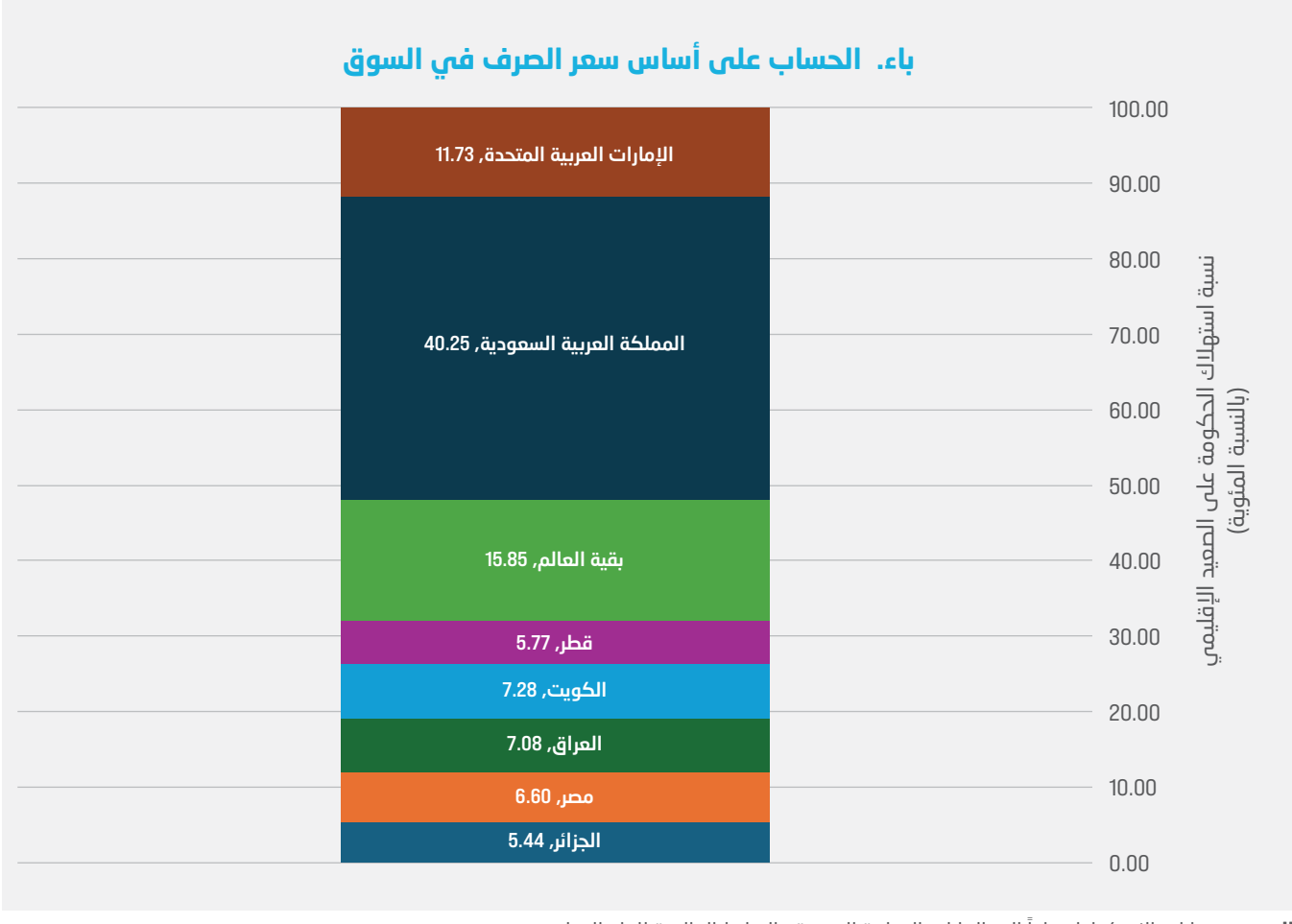

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

فبتطبيق هذه الطريقة، يُلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الثانية، بنسبة 12 في المائة تقريباً، تليها الكويت والعراق ومصر وقطر.

ويعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت مكوّناً مهماً آخر من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس لإنفاق البلد على الاستثمار. ويوضح الشكل 10 الحجم النسبي للإنفاق المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية على الاستثمار بين بلدان المنطقة.

وتُظهِرُ مقاييس مماثلات القوة الشرائية أن المملكة العربية السعودية تستحوذ على النسبة الأكبر من الإنفاق على الاستثمار بنسبة 35 في المائة، أي أكثر بنحو 3 أضعاف من الأرقام التي سجلتها الإمارات العربية المتحدة ومصر، اللتان جاءتا في المرتبتين الثانية والثالثة بنسبة 11.8 في المائة و11.2 في المائة، على التوالي. وفي الواقع، كان الإنفاق الاستثماري من قِبل المملكة العربية السعودية وحدها أعلى بضعفين تقريباً من المجموع الإجمالي لبلدان المنطقة الـ 14 ذات الإنفاق الاستثماري المنخفض. واحتلت قطر المرتبة الخامسة حيث استحوذت على 9 في المائة من الإنفاق الحقيقي الإقليمي على الاستثمار.

تُظهِرُ مقاييس مماثلات القوة الشرائية أن المملكة العربية السعودية تستحوذ على النسبة الأكبر من الإنفاق على الاستثمار بنسبة

35
في المائة

أي أكثر بنحو 3 أضعاف من الأرقام التي سجلتها الإمارات العربية المتحدة ومصر

جاءت الإمارات العربية المتحدة ومصر في المرتبتين الثانية والثالثة بنسبة

11.8
في المائة
الإمارات العربية المتحدة

و

11.2
في المائة
مصر

كان الإنفاق الاستثماري من قِبل المملكة العربية السعودية وحدها أعلى بضعفين تقريباً من المجموع الإجمالي لبلدان المنطقة الـ 14 ذات الإنفاق الاستثماري المنخفض.

الشكل 10. النسبة من إجمالي تكوين الرأس المال الثابت الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية لستة أكبر مساهمين، 2021

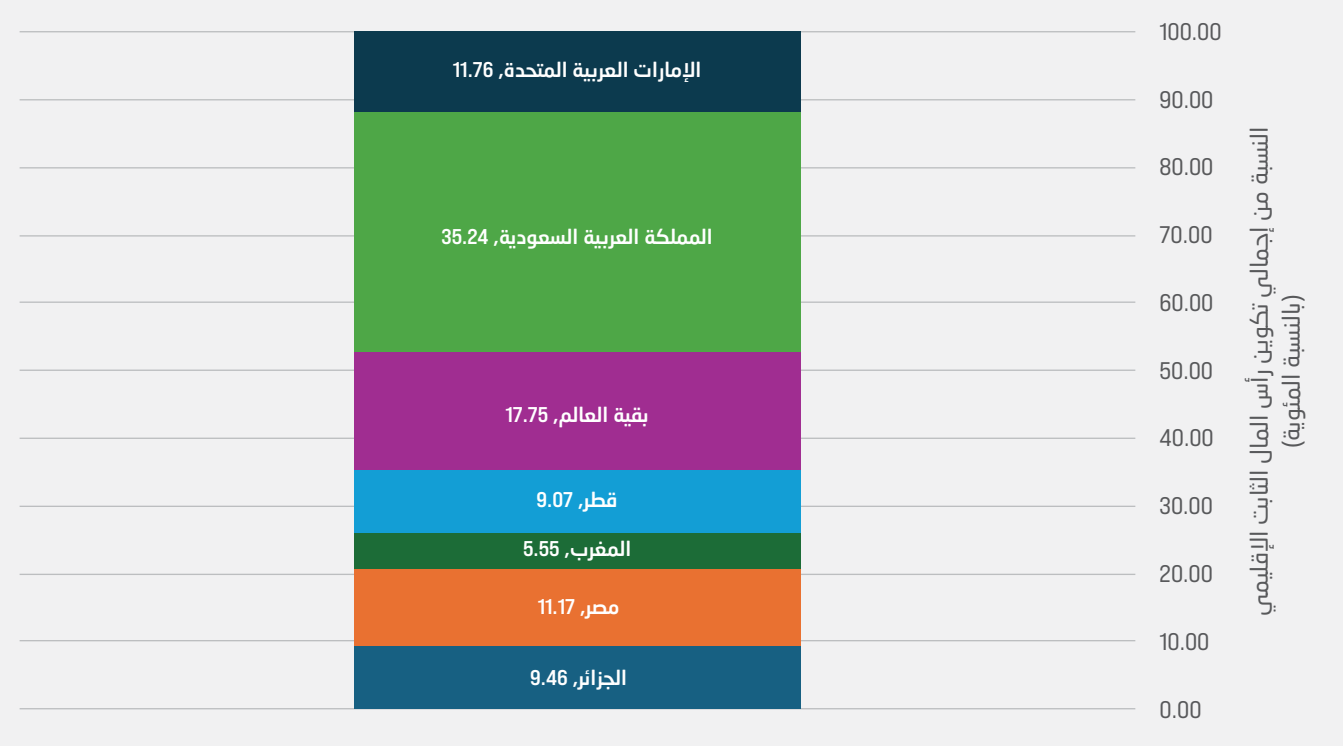

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

يبيّن الشكل 11 أن في المنطقة ثمانية بلدان يمثل كل منها أقل من 1 في المائة من نفقات المنطقة على الاستثمار.

الشكل 11. النسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية للبلدان الثمانية التي تمثل أقل من واحد في المائة، 2021

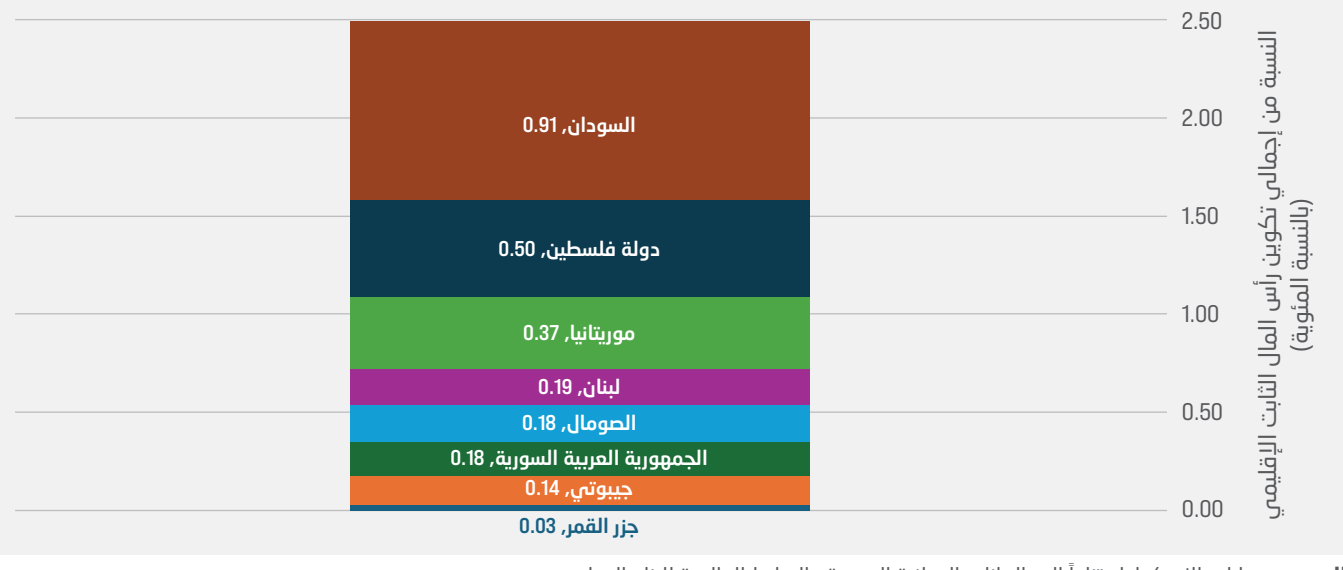

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

جيم. مقاييس نصيب الفرد في المنطقة العربية

تُعَدُّ المقاييس المحسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية لدخل الفرد مهمة في مقارنات الثروة عبر البلدان لأنها توفر انعكاساً أكثر دقة لقدرة المستهلكين على شراء السلع والخدمات بين البلدان. وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية لعام 2021 ما قيمته 16,929 دولاراً أمريكياً من حيث مماثلات القوة الشرائية و6,982 دولاراً أمريكياً من حيث سعر الصرف في السوق.

يبيّن الشكل 12 أن متوسط الثروة في جميع البلدان العربية، من حيث دخل الفرد، يبدو أعلى عند قياسه على أساس الدولار الأمريكي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية منه على أساس أسعار الصرف في السوق. وذلك لأن مستويات الأسعار في جميع البلدان العربية أقل من مستويات الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن تظهر في البلدان العربية تفاوتات كبيرة في دخل الفرد. ففي عام 2021، كانت قطر أغنى بلدٍ في المنطقة، حيث بلغ دخل الفرد المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية 106,491 دولاراً. بينما جاءت الجمهورية العربية السورية والصومال في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ دخل الفرد المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية 2,310 دولارات و1,133 دولاراً على التوالي. وقد أدت المقاييس المحسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية لدخل الفرد إلى تحسين ترتيب مصر من المركز الثامن إلى السابع والجزائر من الثاني عشر إلى الثامن مقارنة بتصنيفاتهما المحسوبة على أساس سعر الصرف في السوق.

وتكشف النتائج أن دخل الفرد في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى من المتوسط العالمي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية البالغ 20,271 دولاراً، وأن خمسة بلدان عربية جاءت، من هذه الناحية، ضمن البلدان الثلاثين الأولى عالمياً في عام 2021، كما هو مبيّن في الشكل 13. هذا وقد جاءت قطر في المرتبة الرابعة، حيث بلغ دخل الفرد 525 في المائة من المتوسط العالمي، خلف لوكسمبورغ (137,948 دولاراً) التي احتلت المرتبة الأولى، وسنغافورة وإيرلندا. واحتلت الكويت المرتبة الثامنة والعشرين بدخل للفرد يبلغ حوالي 50,980 دولاراً، أي أكثر من 250 في المائة من المتوسط العالمي. ولكن في حين برزت بعض البلدان العربية من بين أغنى البلدان في العالم، هوت بلدان عربية أخرى إلى الطرف الآخر. فقد احتل دخل الفرد في الصومال المركز الأدنى في المنطقة العربية، وثالث أدنى مركز في العالم. أما الجمهورية العربية السورية فأتت في المرتبة الثانية عشرة في العالم.

الشكل 12. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس سعر الصرف في السوق حسب البلد، 2021

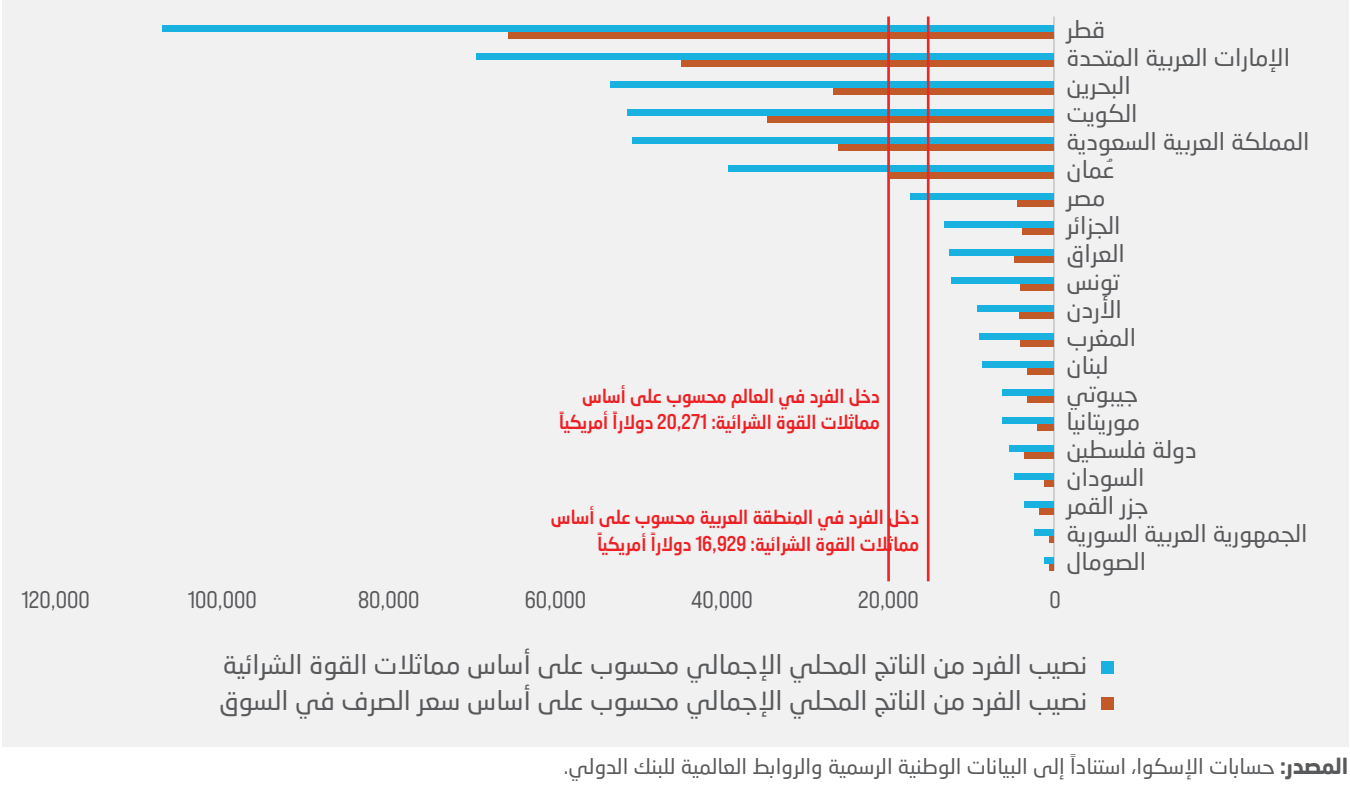

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 13. 30 بلداً في العالم حيث أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، 2021

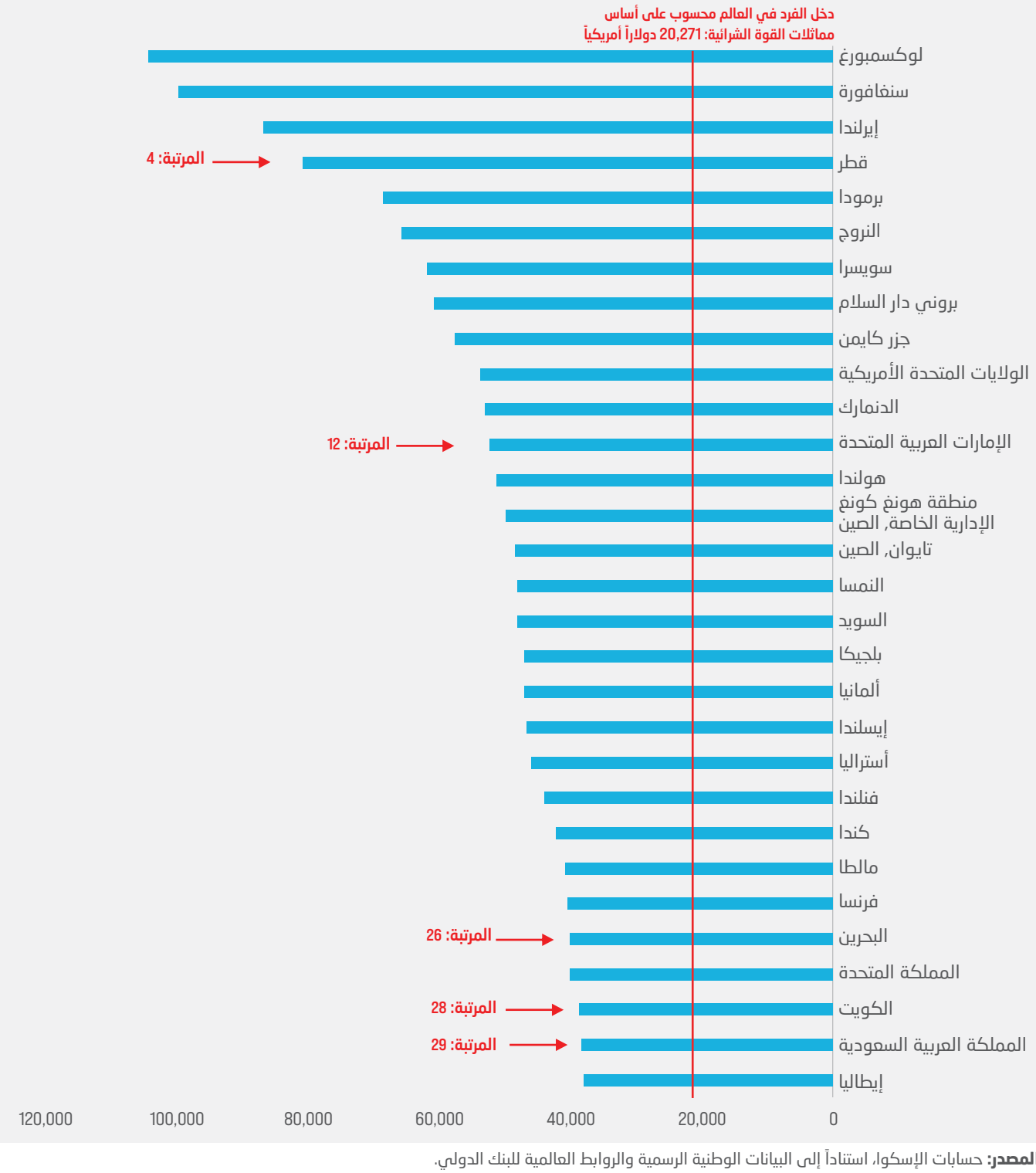

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

في حين أنه غالباً ما يُستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتصوير متوسط مستوى المعيشة في بلد ما، فإن نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي يوفر رؤية أفضل للرفاه المادي للناس في إطار اقتصاد البلد، ولا سيّما في الاقتصادات المنخفضة الدخل.

الشكل 14. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الاستهلاك الفردي الفعلي، محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية حسب البلد، 2021

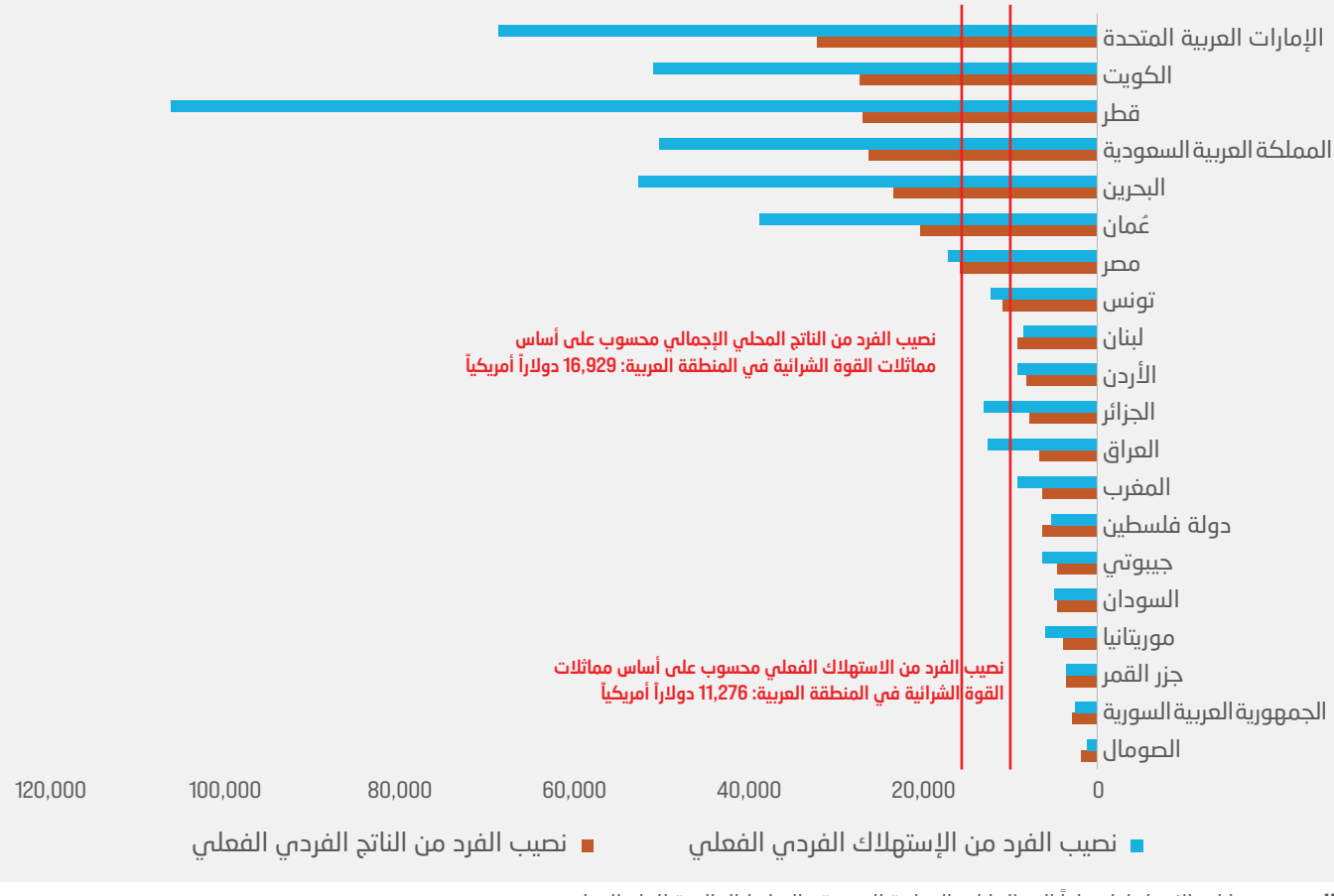

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

يبيّن الشكل 14 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي القائمَين على مماثلات القوة الشرائية. وقد تم ترتيب البلدان تصاعدياً بحسب نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي في المنطقة العربية في عام 2021 11,276 دولاراً من حيث مماثلات القوة الشرائية، مقارنة بـ 4,233 دولاراً فقط من حيث سعر الصرف في السوق.

ويُظْهِرُ نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي من حيث مماثلات القوة الشرائية أنه على الرغم من أن قطر برزت كأغنى بلدٍ في المنطقة، فإنها لم تتمتّع بأعلى مستوى من الرفاه. بل برز أعلى مستوى من الرفاه في المنطقة العربية في الإمارات العربية المتحدة التي جاءت في المرتبة الرابعة والعشرين عالمياً بقيمة 32,056 دولاراً، تلتها الكويت في المرتبة السابعة والثلاثين. وقد سجلت الجمهورية العربية السورية والصومال، وهما البلدان الأقل دخلاً في المنطقة، أدنى مستوى من الرفاه المادي بقيمة 2,834 دولاراً و1,759 دولاراً، على التوالي.

وكان الاستهلاك الفردي الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل، وأدنى في الاقتصادات المرتفعة الدخل مثل قطر، حيث وصل إلى 25 في المائة، مما يشير إلى أن هذه الاقتصادات هي «غنية بالدخل» ولا تنعكس فيها الثروة بالتساوي في متوسط مستويات استهلاك السكان.

ويبيّن الشكل 15 توزيع نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي عبر البلدان العربية في عام 2021. وتُعرض فيه البلدان على شكل خانات مستطيلة وتُرتّب تصاعدياً حسب نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي. ويشير المقياس العمودي إلى نسبة السكان الإقليميين المقيمين في كل بلد، بينما يبيّن المحور الأفقي مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، مع تحديد المتوسط العالمي عند 100. وبالتالي، فإن حجم كل خانة يمثل الاستهلاك الفردي الفعلي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية في البلد في عام 2021. ويمثل الخط الأحمر المتوسط العالمي للاستهلاك الفردي الفعلي من حيث مماثلات القوة الشرائية في عام 2021، والذي بلغ 12,948 دولاراً.

الشكل 15. مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية والنسبة من سكان المنطقة حسب البلد، 2021

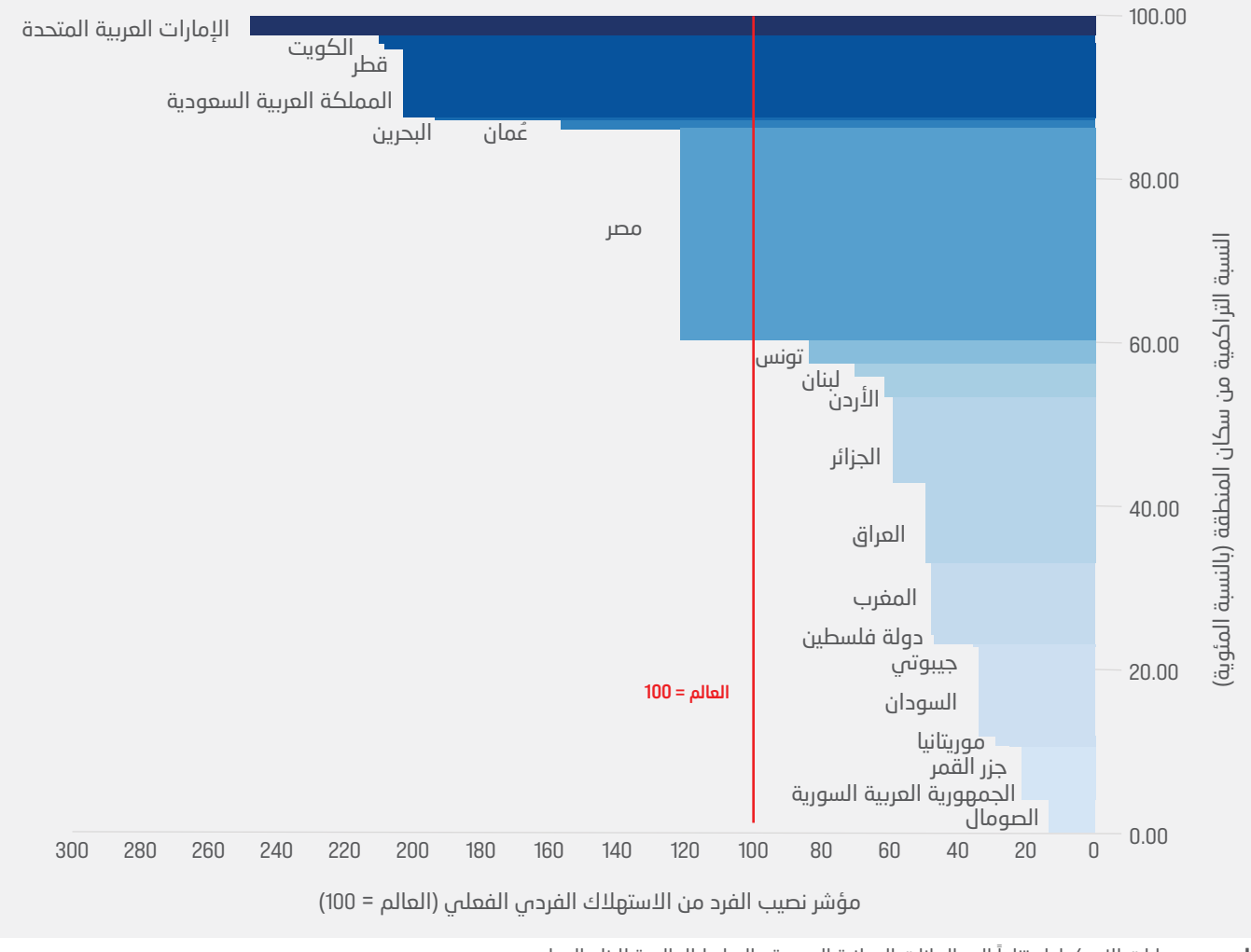

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

ويسلّط تقاطع الخط الأحمر مع الخانات الضوء على التفاوت في نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية في جميع أنحاء العالم. وقد سجلت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي مستويات من الرفاه المادي أعلى من المتوسط العالمي، حيث بلغ نصيب الاستهلاك الفردي الفعلي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية في الإمارات العربية المتحدة 248 في المائة من المتوسط العالمي. وبالإضافة إلى البلدان المرتفعة الدخل، فقد تجاوز الرفاه المادي في مصر أيضاً المتوسط العالمي، حيث بلغ 15,777 دولاراً أو 122 في المائة. وعلى العكس من ذلك، لا يمثل الرفاه في الصومال سوى 14 في المائة من المتوسط العالمي.

ويوضح هذا الرسم البياني أيضاً أن البلدان التي تضم أدنى نسبة من سكان المنطقة تتمتّع بأعلى المستويات من الرفاه المادي. فقد بلغ مستوى الرفاه المادي في البحرين مثلاً، التي تضم 0.36 في المائة من سكان المنطقة العربية، 182 في المائة من المتوسط العالمي، في حين أن السودان، الذي يمثل 11 في المائة من سكان المنطقة، لا تتجاوز نسبة الرفاه المادي فيه 34 في المائة من المتوسط العالمي.

ويقارن الشكل 16 نصيب الفرد من الإنفاق المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية بين الناتج المحلي الإجمالي ومكوّناته الرئيسية. فقد سجلت قطر أعلى نصيب للفرد من الإنفاق الحكومي والاستثماري من حيث مماثلات القوة الشرائية في المنطقة في عام 2021. وفي الواقع، احتلت قطر المرتبة الأولى عالمياً في الإنفاق الاستثماري، بقيمة 44,533 دولاراً من حيث مماثلات القوة الشرائية (الشكل 17)، والمرتبة الثانية في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بقيمة 26,833 دولاراً، بعد بروني بقيمة 32,260 دولاراً.

الشكل 16. مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي وعناصر الإنفاق الرئيسية حسب البلد، 2021

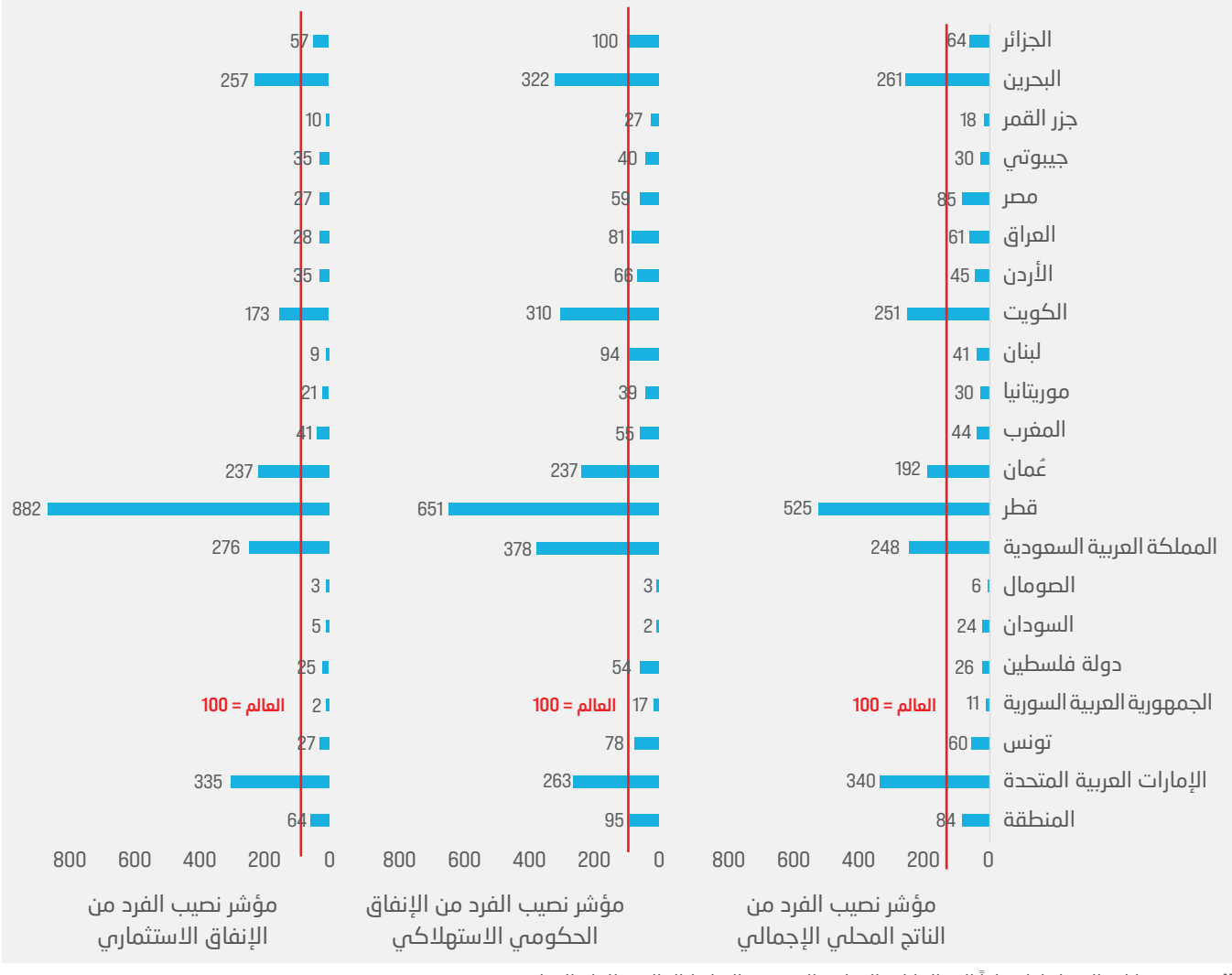

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

في حين برزت الإمارات العربية المتحدة كثاني أغنى بلدٍ في المنطقة، فإنها احتلت المرتبة الخامسة من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي. ولكنها لا تزال تحتل المرتبة الثانية إقليمياً من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، الذي بلغ 16,938 دولاراً، بينما تحتل المرتبة الثانية عشرة عالمياً (الشكل 17). أما المملكة العربية السعودية فقد جاءت في المرتبة الثانية في المنطقة من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، بقيمة 15,575 دولاراً من حيث مماثلات القوة الشرائية، وفي المرتبة الثالثة من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري بقيمة 13,937 دولاراً. وعلى الطرف النقيض، احتل السودان المرتبة الأخيرة عالمياً وإقليمياً من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، في حين أتى الصومال قبله مباشرة، حيث احتل المرتبة ما قبل الأخيرة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

تحتلّ الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية إقليمياً من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، الذي بلغ

16,938 دولاراً

أما المملكة العربية السعودية فقد جاءت في المرتبة الثانية في المنطقة من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، بقيمة

15,575 دولاراً

وفي المرتبة الثالثة من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري

13,937 دولاراً

واحتل نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في مصر، البلد الوحيد غير الخليجي الذي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط الإقليمي، المرتبة السابعة في المنطقة، ولكن مصر لا تزال أدنى من المتوسط الإقليمي. فقد جاءت في المرتبة الثانية عشرة إقليمياً بنصيب للفرد من الإنفاق الحكومي بلغ 2,443 دولاراً مقارنة بالمتوسط الإقليمي البالغ 3,907 دولارات.

وأتت خمسة بلدان عربية ضمن أفضل 30 بلداً في العالم لجهة نصيب الفرد من الإنفاق على الاستثمار من حيث مماثلات القوة الشرائية، كما هو مبيّن في الشكل 17. ومن ناحية أخرى، احتلت الجمهورية العربية السورية المرتبة الأخيرة على الصعيد العالمي.

أتت خمسة بلدان عربية ضمن أفضل 30 بلداً في العالم لجهة نصيب الفرد من الإنفاق على الاستثمار من حيث مماثلات القوة الشرائية. ومن ناحية أخرى، احتلت الجمهورية العربية السورية المرتبة الأخيرة على الصعيد العالمي.

الشكل 17. 30 بلداً في العالم حيث أعلى إنفاق استثماري للفرد قائم على مماثلات القوة الشرائية، 2021

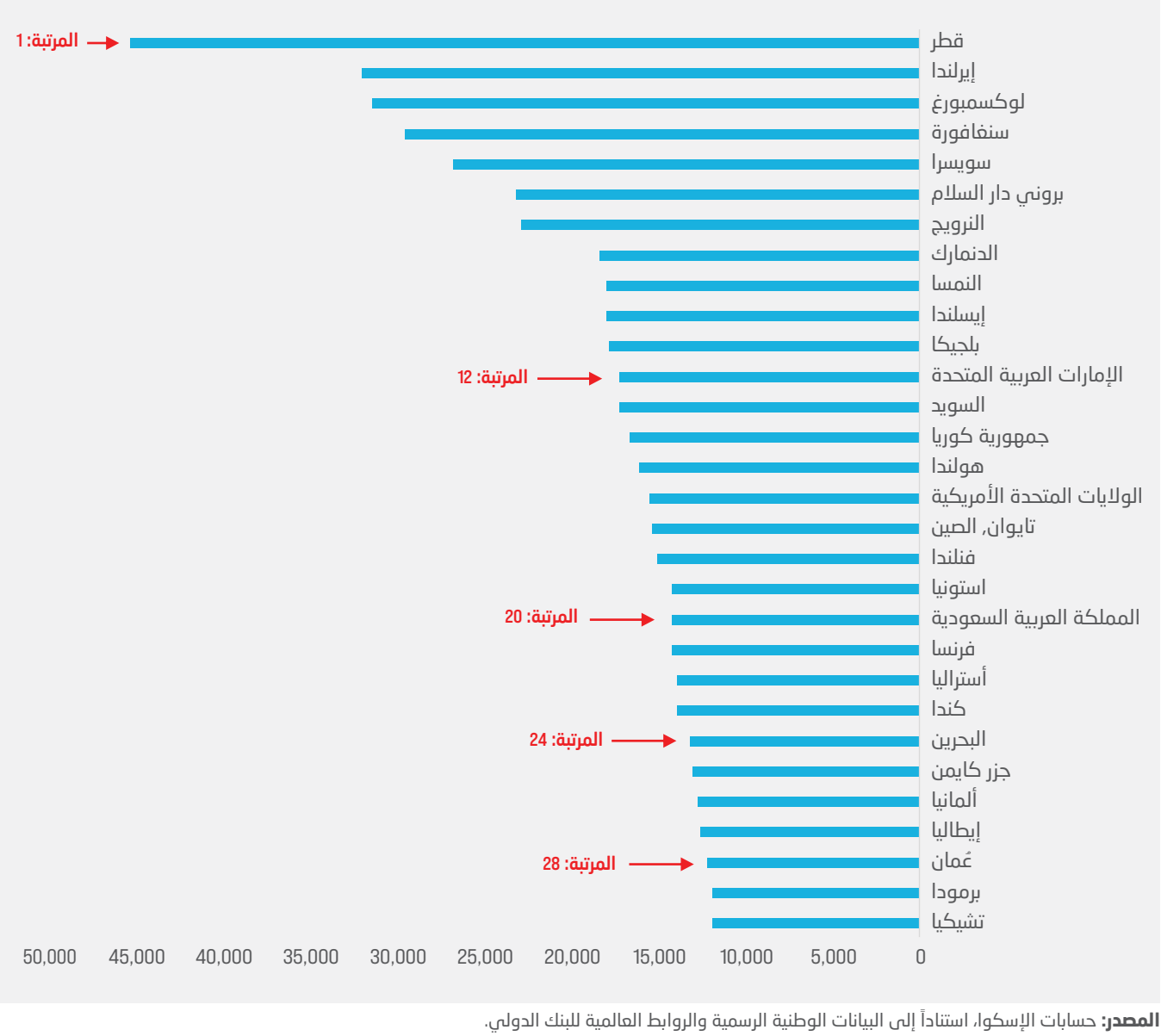

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

دال. تفاوت الدخل ومعامل جيني في المنطقة العربية

يمكن تقييم تفاوت الدخل بين بلدان المنطقة العربية باستخدام معامل جيني المرجّح للسكان. وسنوضح كيف توفر أرقام مماثلات القوة الشرائية تقييماً أفضل لتفاوت الدخل في المنطقة.

يعرض الشكل 18 منحنيات لورينز للمنطقة العربية في عام 2021. وهو يقارن توزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام أرقام مماثلات القوة الشرائية وأرقام سعر الصرف في السوق.

ويوضح منحنى لورينز العلاقة بين الإنفاق التراكمي وعدد السكان التراكمي. ويمثل خط 45 درجة المساواة التامة؛ وتكون هذه المساواة قائمة إذا توازت نسبة كل بلد من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي مع حصة كل بلد من إجمالي عدد سكان المنطقة. ويشير النطاق الواقع بين خط المساواة التامة ومنحنى لورينز إلى مستوى التفاوت في الدخل داخل المنطقة، كما تم قياسه بواسطة معامل جيني. ويشير معامل جيني 0 إلى المساواة التامة في الدخل، بينما تشير القيمة 1 إلى التفاوت الكامل في الدخل.

يبدو أن المنطقة العربية تشكو من تفاوت أقل عند إجراء المقارنات باستخدام أرقام مماثلات القوة الشرائية. وهذا يتماشى مع مبدأ أن المقاييس المحسوبة على أساس مماثلات القوة الشرائية توفر انعكاساً أكثر دقة للحجم والثروة الحقيقيَين للاقتصاد. وعلى وجه التحديد، فقد بلغ معامل جيني، الذي يقيس التفاوت في الدخل بين البلدان، 0.45 في عام 2021 عند حسابه بالأرقام المستندة إلى مماثلات القوة الشرائية. لكنه بدا أعلى باستخدام مقاييس سعر الصرف في السوق، حيث بلغ 0.56. ويسلّط هذا الاختلاف الضوء على كيف أنه يمكن لتعديلات مماثلات القوة الشرائية أن تقلّل من تصوّرات التفاوت من خلال تقديم رؤية أكثر دقة لتوزيع الدخل في جميع أنحاء المنطقة.

ولكن هذا لا يحجب حقيقة أن المنطقة لا تزال تعاني من تفاوتات كبيرة. ويكشف منحنى لورينز أن حوالي 20 في المائة من سكان المنطقة (من البلدان المنخفضة الدخل) لا يستحوذون إلا على 5 في المائة من إجمالي دخل المنطقة. وفي الوقت نفسه، يستحوذ أغنى 10 في المائة من السكان على 40 في المائة من إجمالي دخل المنطقة.

الشكل 18. منحنيات لورينز لتوزيع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وسعر الصرف في السوق لعام 2021

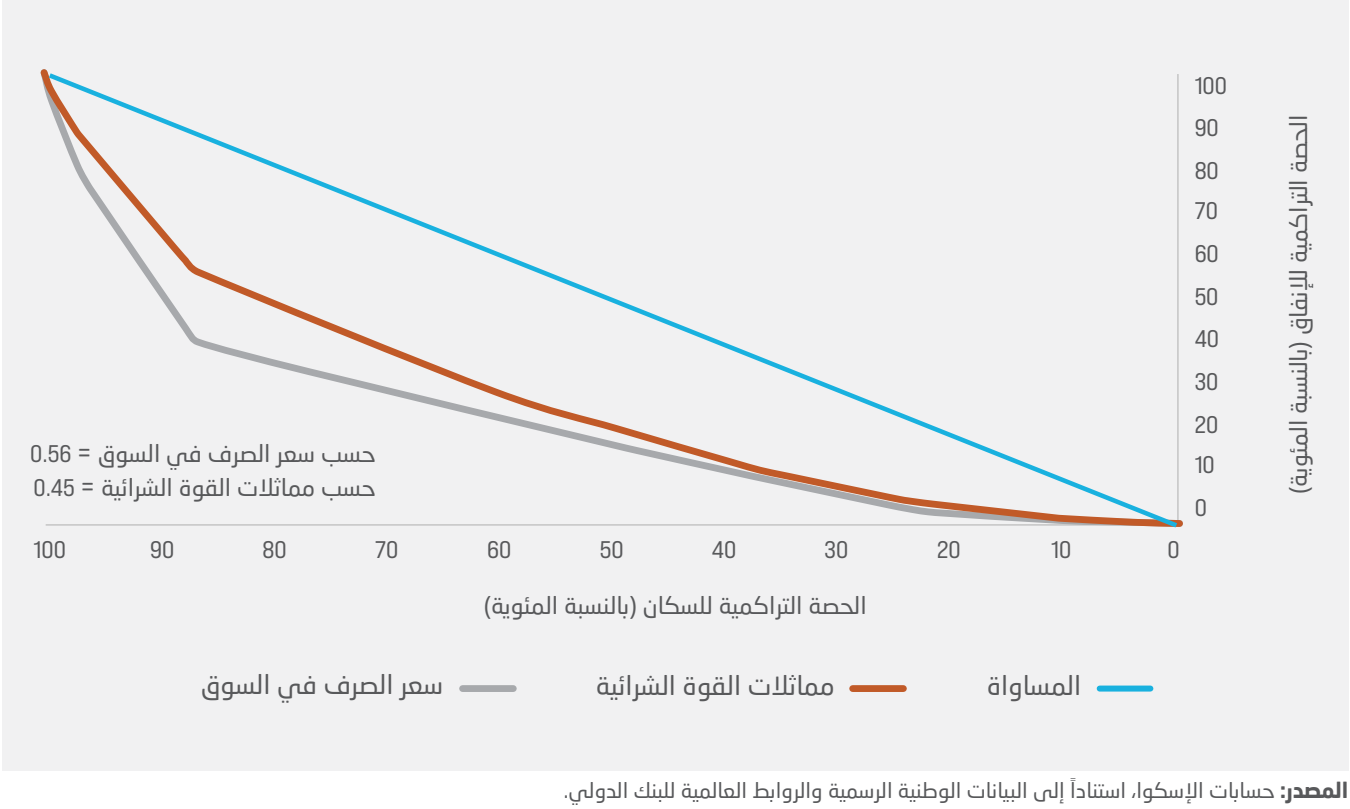

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

هاء. مستويات الأسعار

يُستخدم مؤشر مستوى الأسعار، وهو نسبة مماثلات القوة الشرائية إلى سعر الصرف المقابل في السوق، لمقارنة مستويات الأسعار في البلدان وتقييم ارتفاعها النسبي. ويمكن تحليل غلاء المعيشة في البلدان على مستويات مختلفة، على مستوى الاقتصاد أو لمكونات محددة من الإنفاق.

في عام 2021، بلغ متوسط مؤشر مستوى الأسعار في المنطقة العربية، على مستوى الاقتصاد الكلي، 65، وهو أقل بنسبة 35 في المائة من مستوى الأسعار العالمي البالغ 100. وقد تدنى مؤشر مستوى الأسعار في معظم البلدان العربية عن المتوسط العالمي، باستثناء بلدان ثلاثة: الكويت ودولة فلسطين والإمارات العربية المتحدة (الشكل 19). وكانت الكويت أكثر البلدان تكلفة في المنطقة، حيث سجلت 106 في المائة من المتوسط العالمي، محتلة بذلك المرتبة الثانية والثلاثين بين أكثر بلدان العالم تكلفة. تلتها دولة فلسطين والإمارات العربية المتحدة في المرتبتين الخامسة والثلاثين والسابعة والثلاثين، على التوالي. وعند مقارنة مؤشر مستوى الأسعار في البلدان العربية بتحويلات الدولار الأمريكي، تبدو جميع البلدان العربية أقل تكلفة من الولايات المتحدة التي سجلت نسبة غلاء معيشة بلغ 158.5 في المائة من المتوسط العالمي. وهذا ما يفسِّر لماذا تظهر جميع تحويلات الدخل ونفقات الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان العربية إلى الدولار الأمريكي أعلى عند قياسها من حيث مماثلات القوة الشرائية، حيث إن القوة الشرائية للعملات العربية مقابل الدولار الأمريكي أعلى مما يوحي به سعر الصرف في السوق.

الشكل 19. مؤشرات مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021

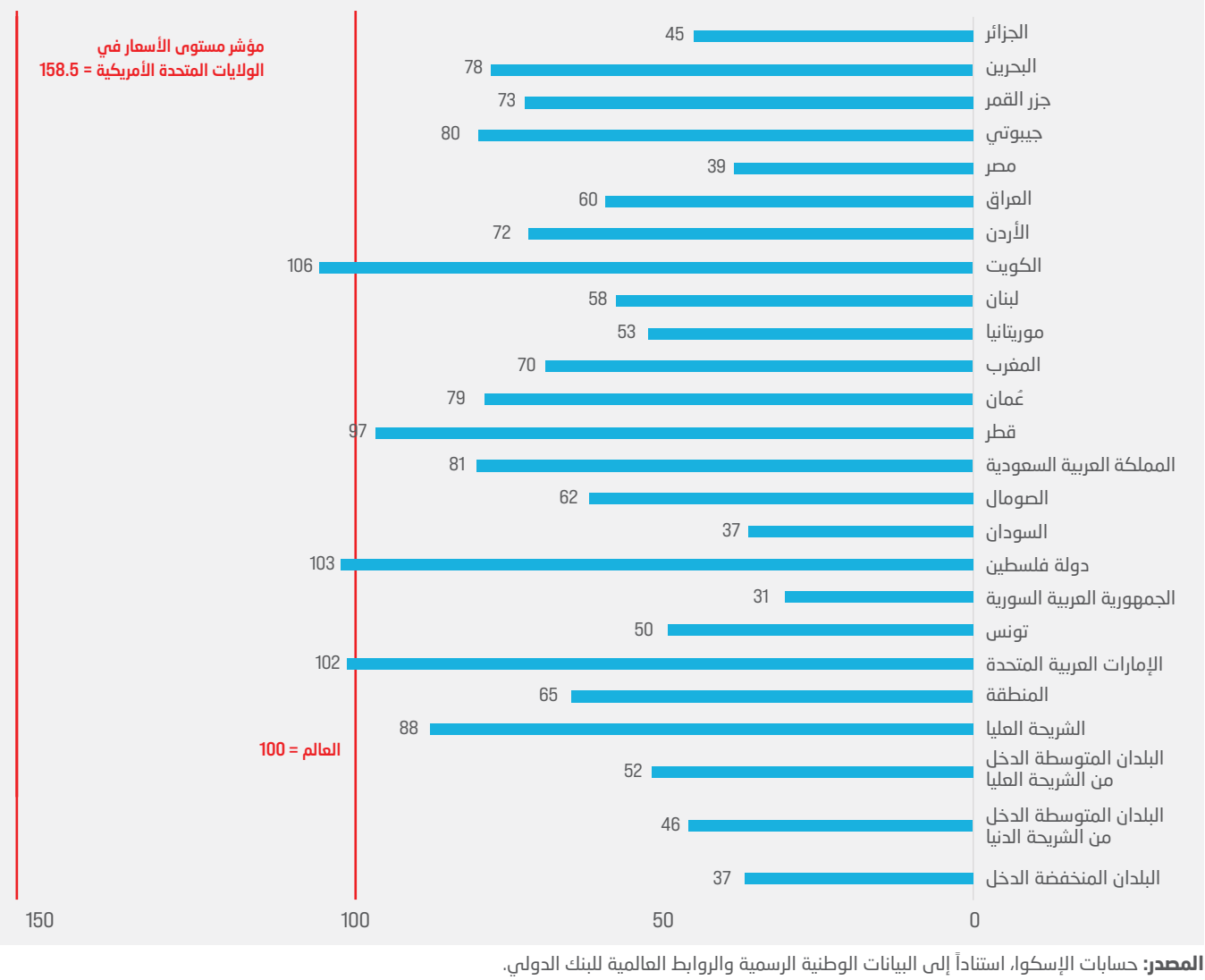

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

وتُعَدُّ الجمهورية العربية السورية البلد الأقل تكلفة في المنطقة العربية والعالم، حيث يبلغ مؤشر مستوى الأسعار فيها 31 في المائة من المتوسط العالمي. ومن حيث البلدان الأقل تكلفة، حلّ السودان ومصر على التوالي في المرتبة الثانية والثالثة على مستوى المنطقة، وفي المرتبة الثالثة والسادسة على مستوى العالم (الشكل 20).

بالنظر إلى فئات الدخل داخل المنطقة، يتضح أن الفئة الوحيدة المرتفعة الدخل، التي تضم بلدان مجلس التعاون الخليجي، هي التي تتجاوز متوسط مستوى غلاء المعيشة في المنطقة، في حين أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل كلها أقل تكلفة من المتوسط الإقليمي.

ويقدّم الشكل 21 مقارنة متعددة الأبعاد لدخل الفرد المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية لكل بلد عربي (على المحور x) بالنسبة إلى مستوى مؤشر الأسعار فيه (على المحور y) وحجم اقتصاده الحقيقي في عام 2021. ويتم تصوير كل بلد بدائرة تتناسب مساحتها مع الناتج المحلي الإجمالي فيها المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية. ويتم ترميز الدوائر بالألوان حسب فئات الدخل الإقليمية.

ويوضح الرسم البياني أنه كلما ازداد غنى البلد، ازداد غلاء المعيشة فيها؛ فقطر والإمارات العربية المتحدة تُعدَّان الأغنى والأكثر تكلفة في المنطقة العربية. في المقابل، تبدو الجمهورية العربية السورية والسودان، وهما أقل البلدان دخلاً في المنطقة، الأقل تكلفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولا ينطبق هذا الاتجاه دائماً على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث يمكن أن تؤدي الخصائص الفريدة لكل اقتصاد إلى ارتفاع الأسعار حتى لو كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً.

الشكل 20. العشرون بلداً الأقل تكلفة في العالم، 2021 (على مستوى الاقتصاد الكلي)

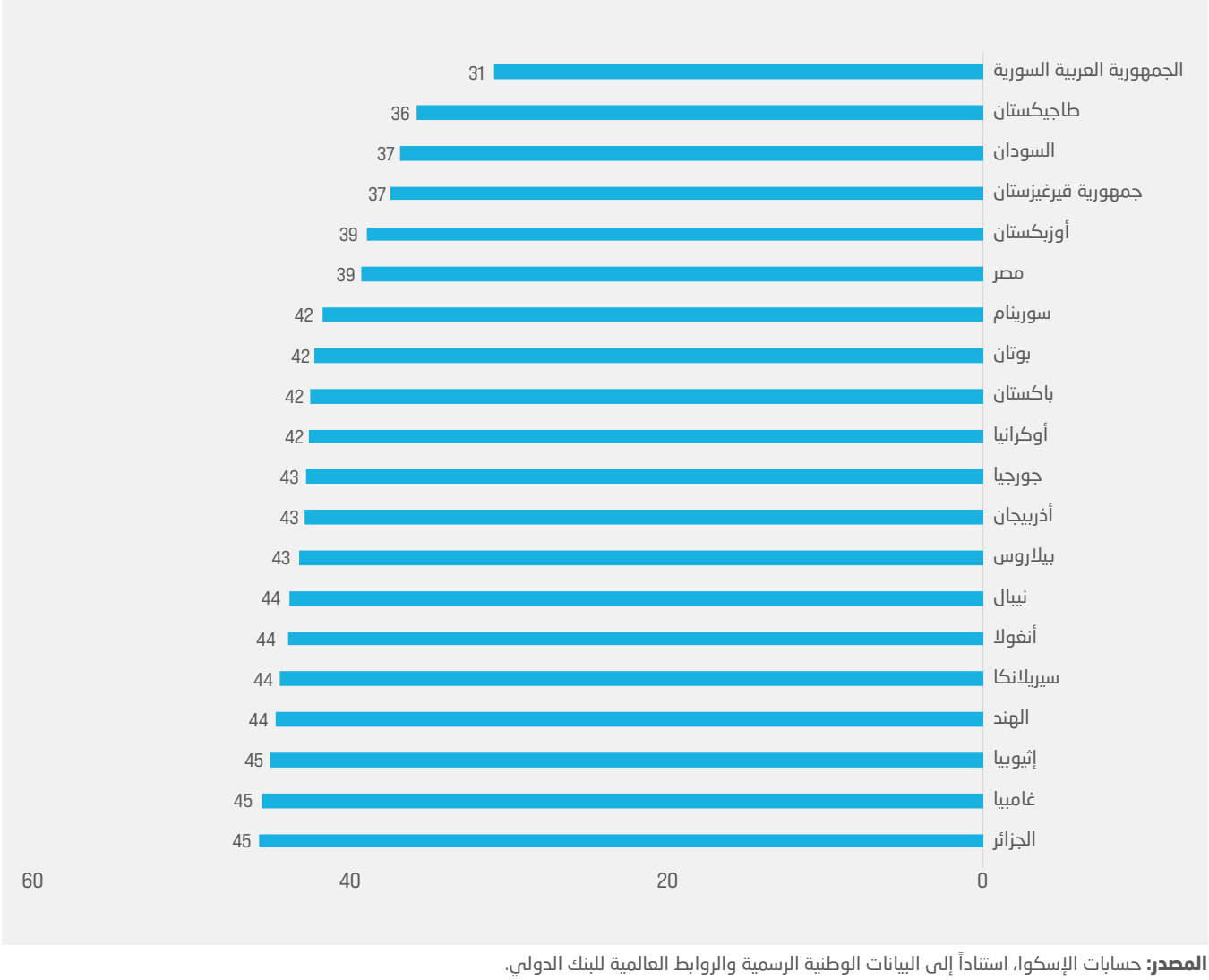

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 21. العلاقة بين مؤشر مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، حسب البلد، 2021

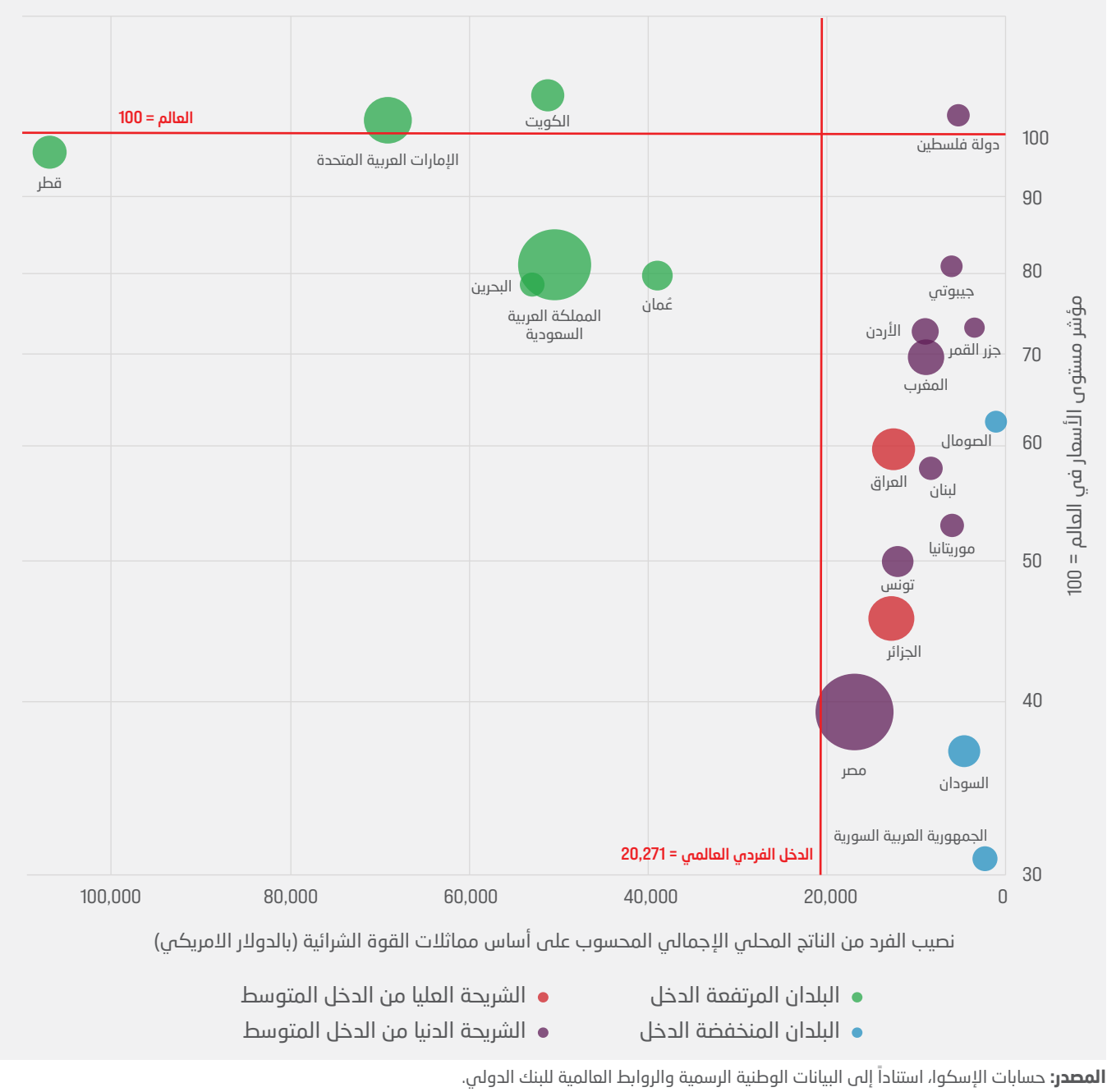

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

من حيث غلاء المعيشة على مستوى الاستهلاك الفردي الفعلي، وهو مؤشر على مستوى الرفاه المادي، احتلت قطر مرتبة البلد الأكثر تكلفة في المنطقة، حيث بلغ مؤشر مستوى الأسعار فيها 116 في المائة من المتوسط العالمي. وقد جاءت في المرتبة الثلاثين بين أكثر بلدان العالم تكلفة، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية والثلاثين والكويت في المرتبة الحادية والأربعين.

ظلت الجمهورية العربية السورية البلد الأقل تكلفة في المنطقة والعالم في عام 2021 على مستوى الاستهلاك، بينما تبادلت مصر والسودان المراتب: فقد حلت مصر والسودان على التوالي في المرتبتين الثانية والثالثة على مستوى المنطقة، وفي المرتبتين الرابعة والسادسة على مستوى العالم.

الشكل 22. مؤشر أسعار الاستهلاك الفردي الفعلي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021

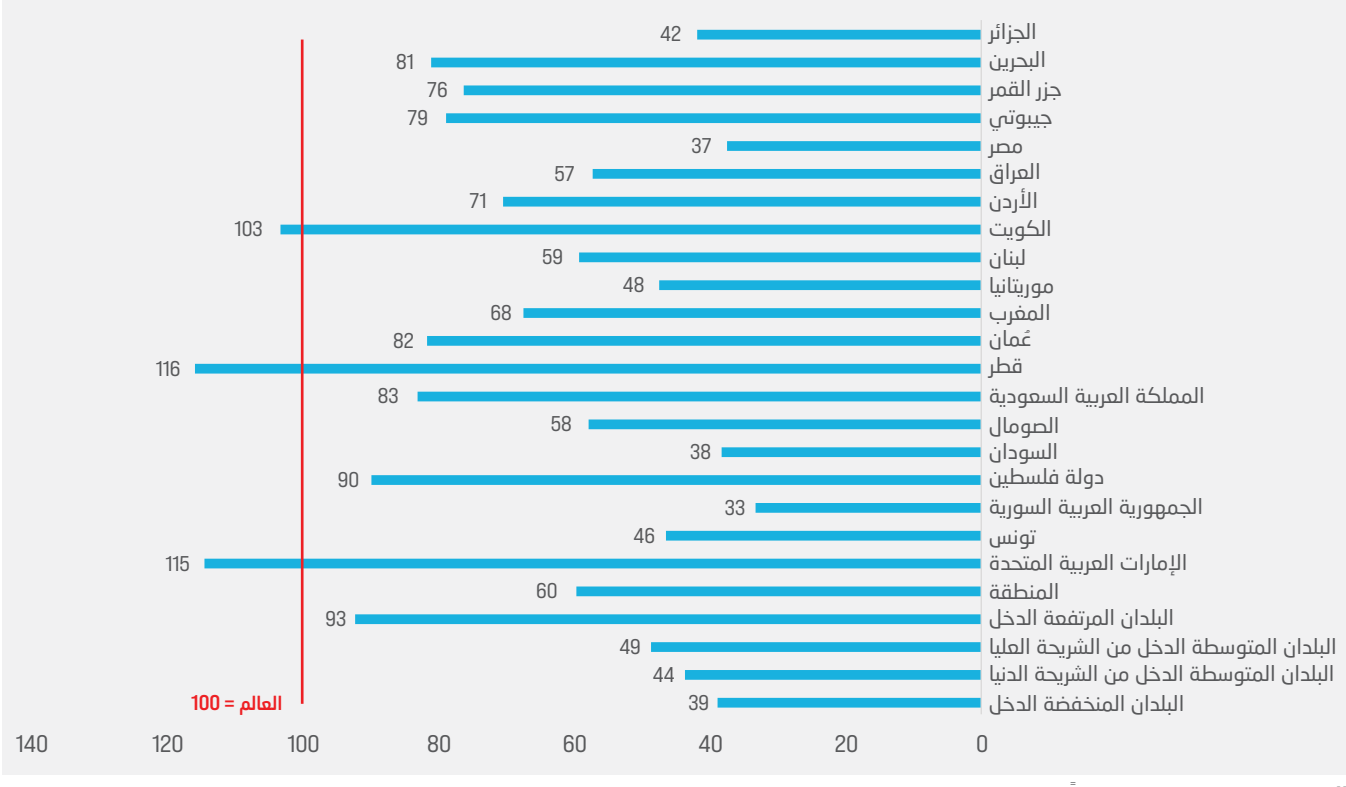

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 23. العشرون بلداً الأقل تكلفة في العالم، 2021 (مستوى الاستهلاك الفردي الفعلي)

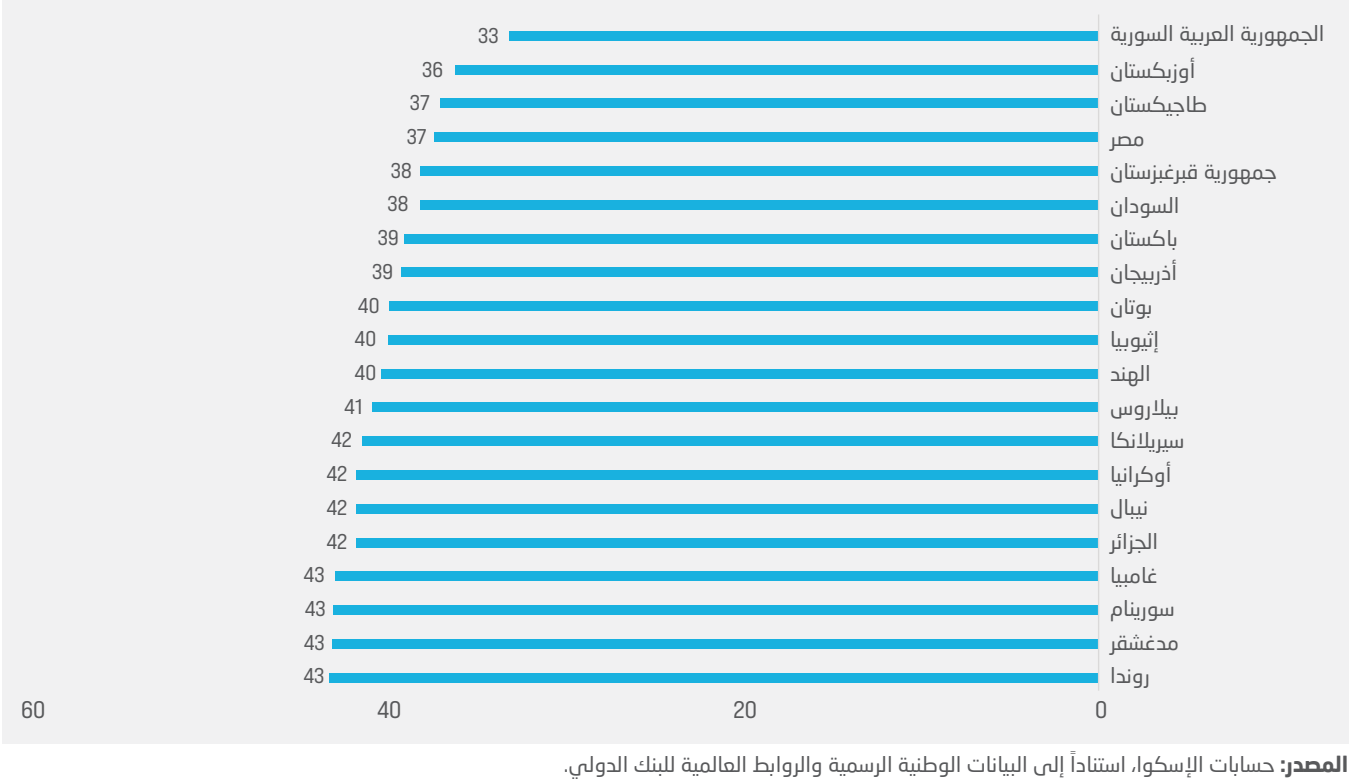

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 24. مؤشرات مستوى الأسعار لعناصر إنفاق مختارة من الاستهلاك الفردي الفعلي، حسب البلد وفئة الدخل، 2021

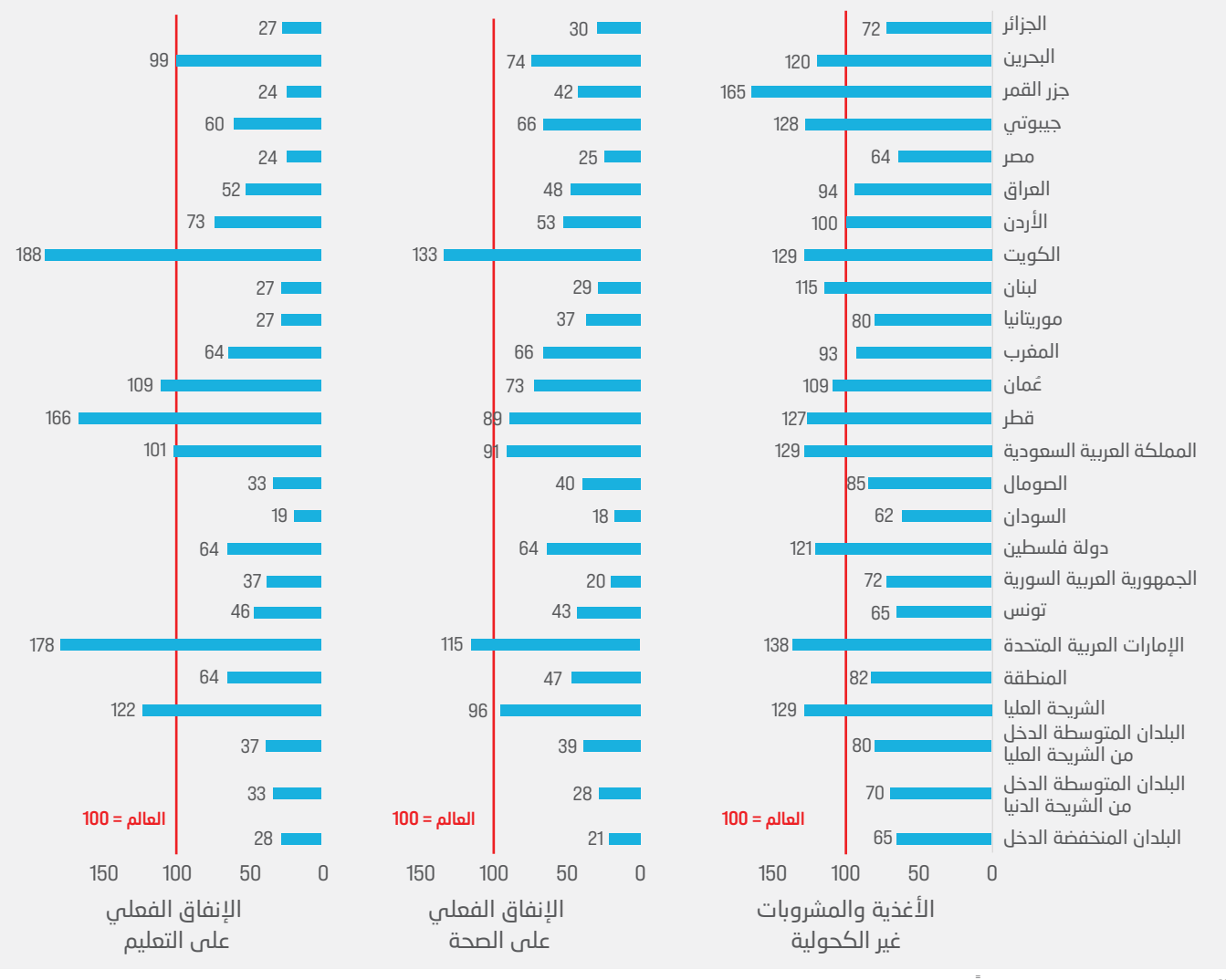

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

يبيّن الشكل 24 مستويات الأسعار لعناصر إنفاق مختارة من الاستهلاك الفردي الفعلي.

وقد بلغ متوسط مستوى أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية في المنطقة 82 في المائة في عام 2021، وتراوح بين 65 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل و129 في المائة للبلدان المرتفعة الدخل. وبدت جزر القمر أكثر البلدان تكلفة في عام 2021 على مستوى الإنفاق على الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 165 في المائة من المتوسط العالمي، بينما كان السودان هو الأقل تكلفة بنسبة 62 في المائة.

في الكويت، كان مستوى أسعار الإنفاق الفعلي على التعليم هو الأعلى في المنطقة العربية، حيث بلغ 188 في المائة من المتوسط العالمي. وتلت الكويت في الترتيب الإمارات العربية المتحدة وقطر. في البلدان العربية المرتفعة الدخل، تبيَّن أن متوسط مستوى سعر الإنفاق الفعلي على التعليم أعلى من المتوسط العالمي، حيث بلغ 122 في المائة، لكنه بلغ في البلدان المنخفضة الدخل 28 في المائة فقط في عام 2021. وظهرت الكويت والإمارات العربية المتحدة أكثر بلدين تكلفةً من حيث الإنفاق الفعلي على الصحة، حيث تجاوزتا المتوسط العالمي بنسبة 33 في المائة و15 في المائة على التوالي. ولكن في حين تجاوز متوسط مستوى أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية والانفاق الفعلي على التعليم في البلدان المرتفعة الدخل المتوسط العالمي، فإن متوسط مستوى أسعار الإنفاق الفعلي عى الصحة بلغ فيها 96 في المائة، أي أقل بنسبة 4 في المائة من المتوسط العالمي.

الشكل 25. مؤشرات مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي وعناصر الإنفاق الرئيسية، حسب البلد وفئة الدخل، 2021

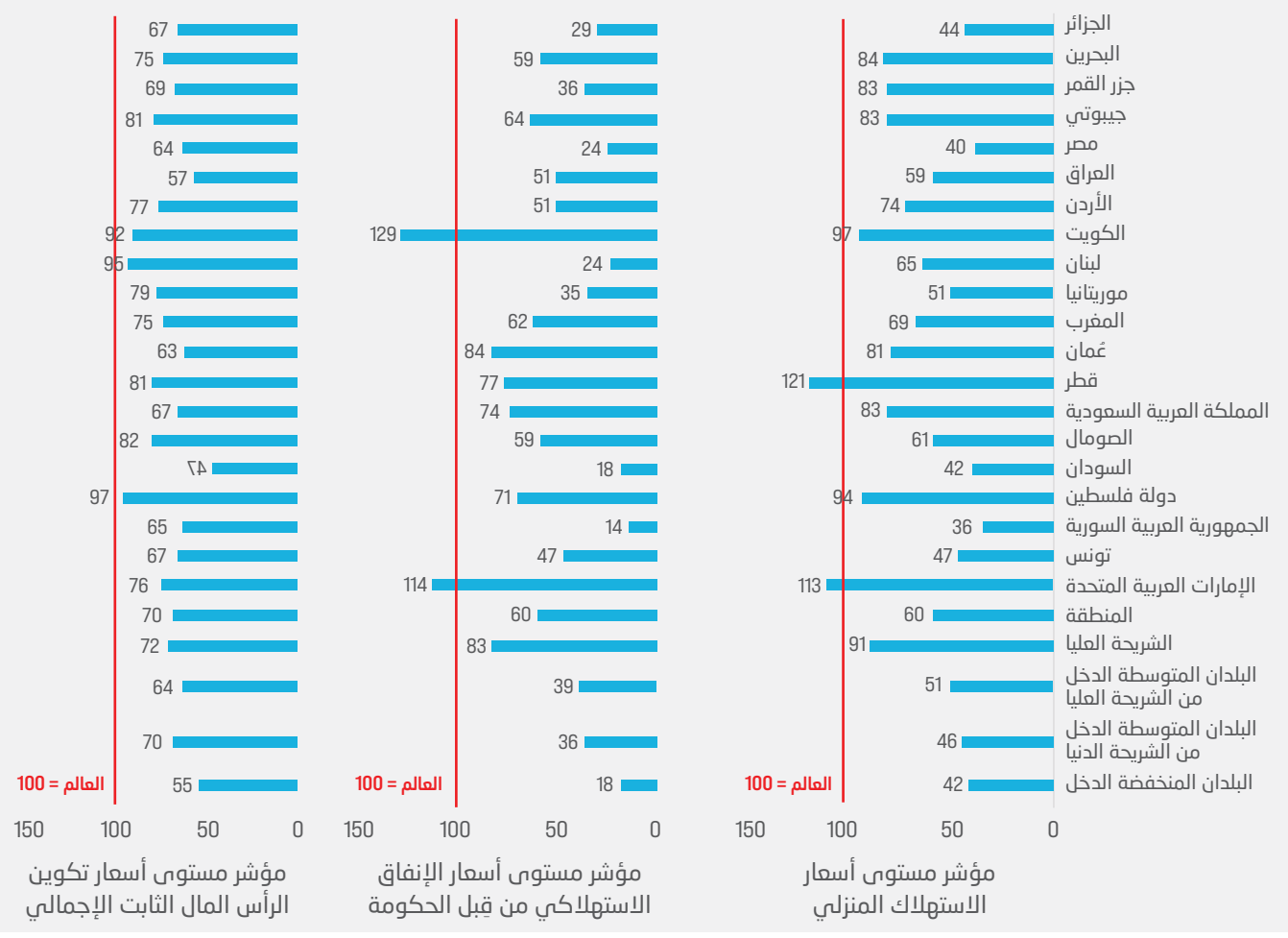

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

يبيّن الشكل 25 مؤشرات مستوى الأسعار لعناصر الإنفاق الرئيسية حسب البلد وفئة الدخل في عام 2021.

فعلى مستوى استهلاك الأسر، وباستثناء الإنفاق الفردي من قِبل الحكومات، ظهرت قطر والإمارات العربية المتحدة أكثر بلدين تكلفةً في المنطقة، حيث تجاوزتا المتوسط العالمي بنسبة 21 و13 في المائة، على التوالي. وبدت الجمهورية العربية السورية أقل البلدان تكلفة في المنطقة، حيث تدنت بنسبة 64 في المائة عن المتوسط العالمي.

بالنسبة لعنصر تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، انخفضت مؤشرات مستوى الأسعار لجميع البلدان إلى ما دون المتوسط العالمي، حيث تبيّن أن دولة فلسطين هي الأكثر تكلفة بنسبة 97 في المائة من المتوسط العالمي، يليها لبنان بنسبة 95 في المائة. والواقع أن مستويات الأسعار بالنسبة للاستثمار لم تتفاوت كثيراً بين فئات الدخل في المنطقة؛ فقد تراوحت بين 55 في المائة من المتوسط العالمي في البلدان المنخفضة الدخل و70 في المائة من المتوسط العالمي في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و72 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل.

وفي البلدان المنخفضة الدخل، سُجِّلت أدنى مؤشرات مستوى الأسعار للإنفاق الحكومي، بنسبة 18 في المائة من المتوسط العالمي. وسُجِّل تفاوت كبير في هذا العنصر بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. وقد بلغ متوسط مستوى الأسعار في البلدان المرتفعة الدخل 83 في المائة من المتوسط العالمي في عام 2021، بينما بلغ في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا 39 في المائة من المتوسط العالمي. وسجلت الجمهورية العربية السورية أدنى مؤشر مستوى الأسعار للإنفاق الحكومي على الصعيد العالمي بنسبة 14 في المائة من المتوسط العالمي، في حين سجلت الكويت أعلى مؤشر في المنطقة بنسبة 129 في المائة.

واو. الترتيب العالمي والإقليمي للبلدان العربية في عام 2021

يقدّم الجدول 1 تصنيفاً موجزاً للبلدان العربية في عام 2021، في السياقين العالمي[4] والإقليمي، من حيث الحجم الحقيقي لاقتصاداتها، والقِيم الحقيقية لدخل الفرد فيها وعناصر الإنفاق الرئيسية، وغلاء المعيشة على مختلف المستويات. وهو يسجِّل بعض النتائج الرئيسية التي تمت مناقشتها في هذا الفصل من خلال تصنيف أداء البلدان العربية دولياً وكذلك على الصعيد الإقليمي عبر المؤشرات المختارة. وفي حين أتى هذا الفصل بتحليل مفصل، فإن الجدول يبسِّط الرؤى تسهيلاً لعملية الرجوع إليها وفهمها.

الجدول 1. التصنيفات العالمية والإقليمية للبلدان العربية، 2021

البلدان	الترتيب في العالم								
	الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي	نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي	نصيب الفرد من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	مؤشر مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي	مؤشر مستوى الأسعار للاستهلاك الفردي الفعلي	مؤشر مستوى الأسعار للإنفاق الحكومي	مؤشر مستوى الأسعار لتكوين الرأس المال الثابت الإجمالي
الجزائر	42	105	112	95	98	154	158	151	127
البحرين	93	26	48	29	24	69	66	73	102
جزر القمر	165	149	143	139	149	73	72	138	119
جيبوتي	153	132	133	128	118	64	69	62	73
مصر	17	88	74	112	123	168	170	161	136
العراق	46	106	118	102	122	116	115	103	152
الأردن	90	118	110	108	117	74	82	101	88
الكويت	67	28	37	36	45	32	39	21	43
لبنان	113	120	103	97	153	121	110	163	39
موريتانيا	136	133	139	129	133	136	140	140	77
المغرب	56	119	120	117	107	83	87	65	100
عُمان	75	44	60	52	28	66	64	40	139
قطر	59	4	38	2	1	44	30	44	71
المملكة العربية السعودية	18	29	39	16	20	63	59	47	125
الصومال	141	171	163	172	170	103	113	74	68
دولة فلسطين	134	139	121	120	126	35	51	53	37
السودان	69	141	135	173	164	171	168	171	170
الجمهورية العربية السورية	103	162	149	147	173	173	173	173	135
تونس	79	107	94	103	124	143	145	107	128
الإمارات العربية المتحدة	40	12	24	47	12	37	32	27	93

الترتيب في المنطقة العربية									
البلدان	الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي	نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي	نصيب الفرد من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	مؤشر مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي	مؤشر مستوى الأسعار للاستهلاك الفردي الفعلي	مؤشر مستوى الأسعار للإنفاق الحكومي	مؤشر مستوى الأسعار لتكوين الرأس المال الثابت الإجمالي
الجزائر	4	8	11	7	7	17	17	16	14
البحرين	13	3	5	3	4	8	7	9	11
جزر القمر	20	18	18	17	16	9	9	14	12
جيبوتي	19	14	15	15	10	6	8	7	6
مصر	1	7	7	12	12	18	19	17	17
العراق	5	9	12	9	11	13	14	12	19
الأردن	12	11	10	11	9	10	10	11	8
الكويت	8	4	2	4	6	1	3	1	3
لبنان	15	13	9	8	17	14	12	18	2
موريتانيا	17	15	17	16	15	15	15	15	7
المغرب	6	12	13	13	8	11	11	8	10
عُمان	10	6	6	6	5	7	6	3	18
قطر	7	1	3	1	1	4	1	4	5
المملكة العربية السعودية	2	5	4	2	3	5	5	5	13
الصومال	18	20	20	19	19	12	13	10	4
دولة فلسطين	16	16	14	14	14	2	4	6	1
السودان	9	17	16	20	18	19	18	19	20
الجمهورية العربية السورية	14	19	19	18	20	20	20	20	16
تونس	11	10	8	10	13	16	16	13	15
الإمارات العربية المتحدة	3	2	1	5	2	3	2	2	9

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: يشير اللون الأخضر إلى التصنيفات الثلاثة الأولى، ويشير اللون الأحمر إلى التصنيفات الثلاثة الاخيرة.

03

تحليل مقارن بين عامي 2021 و2017

©Murrstock/stock.adobe.com

يقدّم هذا القسم تحليلاً مقارناً للمؤشرات الرئيسية وأداء الاقتصادات العربية بين العامين الأخيرين اللذين تتوفر لهما نتائج عالمية، 2021 و2017. ونظراً إلى أن كلتا السنتين تمثلان دورات عالمية تم فيها حساب النتائج العالمية ومشاركتها، فإن هذه المقارنة من شأنها أن تبرز أهم التحوّلات، مثل التغيُّرات الكبيرة في تصنيفات البلدان أو التفاوت في مساهماتها في الاقتصاد الإقليمي، إلى جانب مقارنات مستويات الأسعار[5].

ألف.الناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه

في عام 2021، كان الحجم الحقيقي للاقتصاد العربي أعلى بنسبة 16.5 في المائة مما كان عليه في عام 2017. وخلال تلك الفترة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية من 6.068 تريليون دولار إلى 7.067 تريليون دولار، بينما توسّع الاقتصاد العالمي بنسبة 26 في المائة.

يقارن الشكل 26 الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية للبلدان العربية بين عامي 2017 و2021. وبين الفترتين، نما الحجم الحقيقي لجميع البلدان العربية، باستثناء لبنان، الذي انخفض ناتجه المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية بأكثر من النصف، والجمهورية العربية السورية، التي انخفض دخلها الحقيقي بشكل طفيف. في عام 2017، بدت المملكة العربية السعودية كأكبر اقتصاد في المنطقة. وبلغ ناتجها المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية 1.587 تريليون دولار. ولكن بحلول عام 2021، تفوقت مصر على المملكة العربية السعودية لتصبح هي أكبر اقتصاد في المنطقة. وقد حدث هذا التحوّل إذ ازداد الناتج المحلي الإجمالي لمصر المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية بنسبة 38 في المائة، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بنسبة 8 في المائة فقط في الفترة نفسها.

الشكل 26. الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية حسب البلد، 2017 و2021

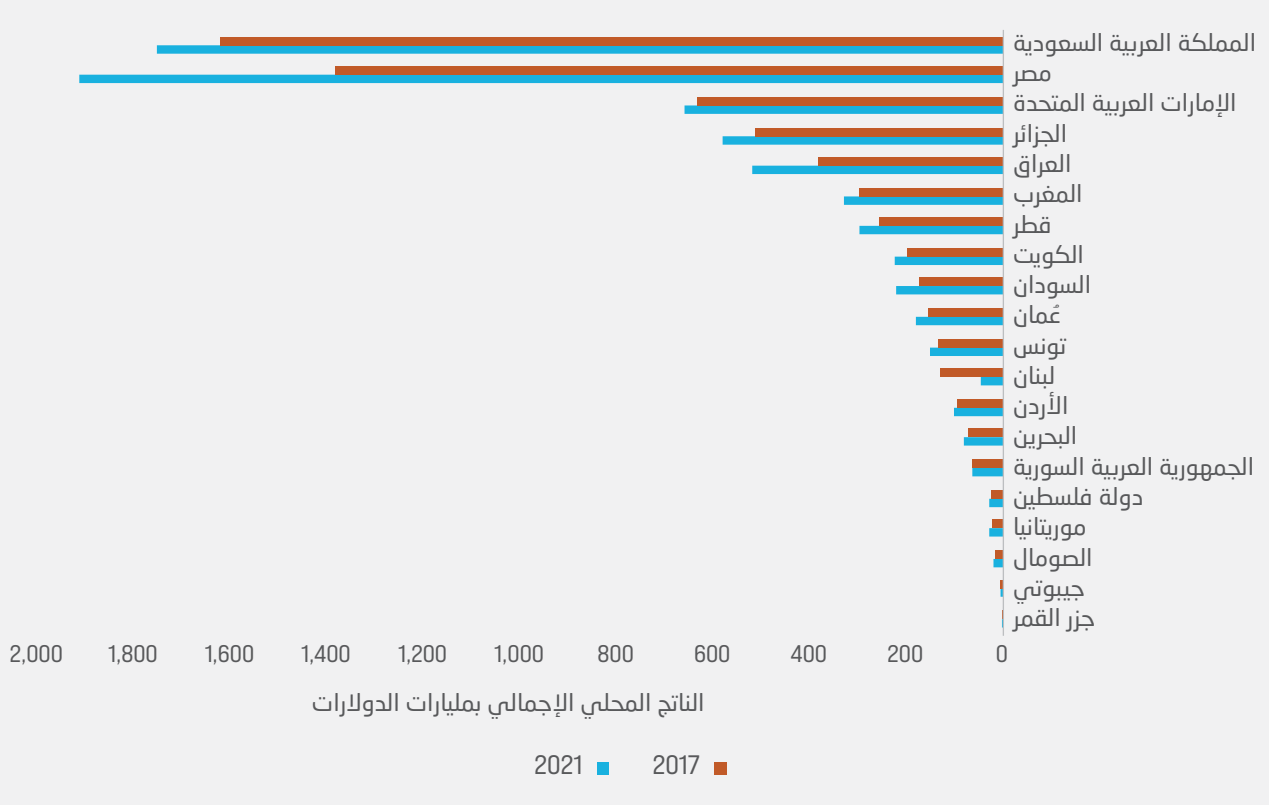

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 27. النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وعلى أساس سعر الصرف في السوق والنسبة من سكان المنطقة حسب البلد، 2017 و2021

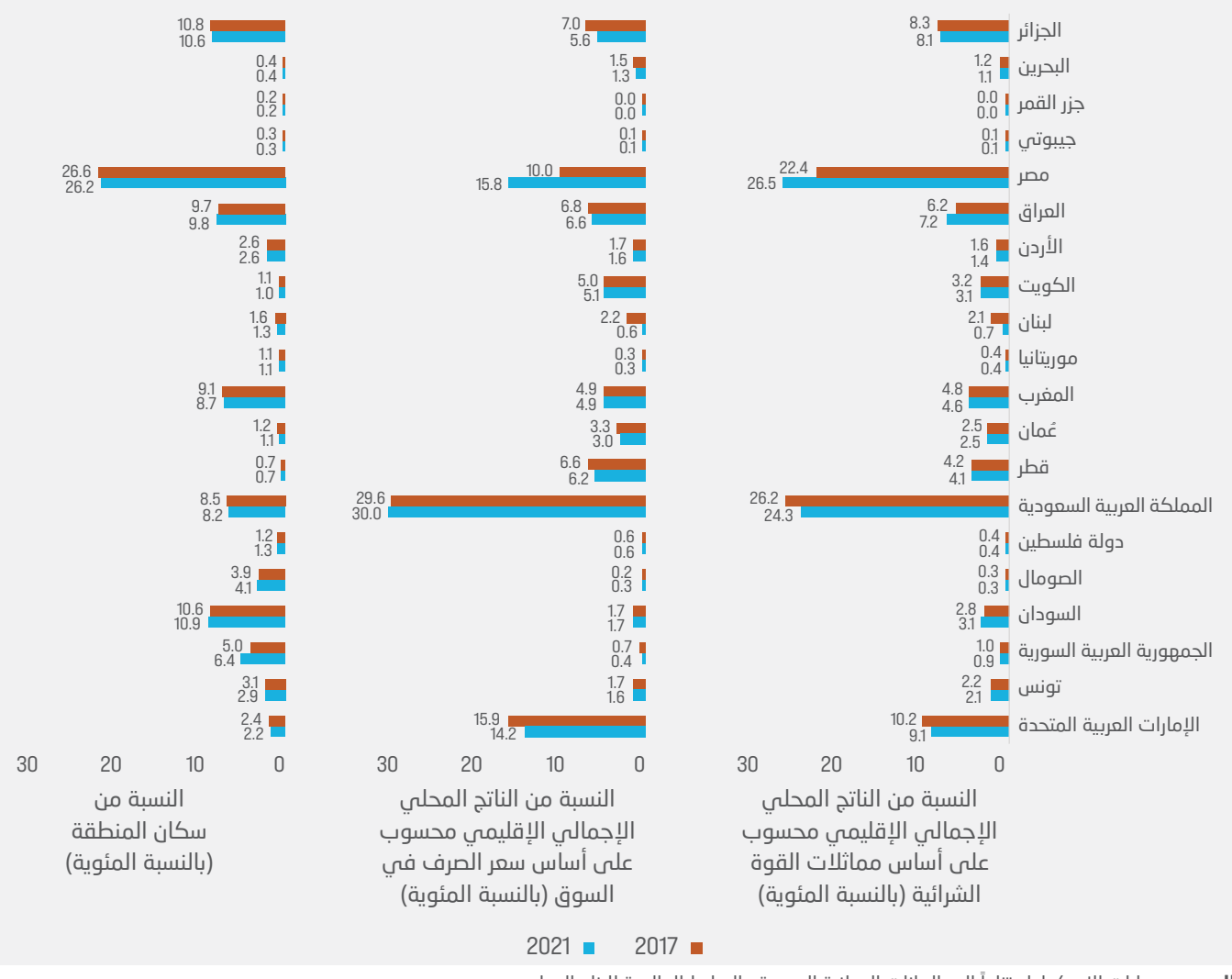

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

على المستوى العالمي، تبادلت المملكة العربية السعودية ومصر مرتبتيهما من حيث الحجم النسبي لاقتصاداتهما. فقد تراجعت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الثامنة عشرة في عام 2021، انخفاضاً من المرتبة السابعة عشرة، بينما احتلت مصر المرتبة السابعة عشرة على سلم أكبر الاقتصادات في العالم في عام 2021.

وانخفضت مساهمة المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي من 5 في المائة في عام 2017 إلى 4.6 في المائة في عام 2021 من حيث مماثلات القوة الشرائية، في حين ظلت مساهمتها من حيث أسعار الصرف في السوق مستقرة نسبياً عند حوالي 3 في المائة. وفي الوقت نفسه، ازدادت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المنطقة زيادة طفيفة، من 5.4 في المائة إلى 5.6 في المائة.

يقارن الشكل 27 المساهمات الإقليمية للاقتصادات العربية من حيث مماثلات القوة الشرائية وسعر الصرف في السوق، بالإضافة إلى نسبة سكان المنطقة الذين يعيشون في كل بلد.

من الواضح أن التغييرات في مساهمات البلدان في الناتج الإقليمي بين عامي 2017 و2021 من حيث مماثلات القوة الشرائية لا تتماشى دائماً مع تلك المحسوبة على أساس سعر الصرف في السوق. فقد انخفضت مثلاً مساهمة المملكة العربية السعودية في الاقتصاد الإقليمي من 26.2 في المائة في عام 2017 إلى 24.3 في المائة في عام 2021 من حيث مماثلات القوة الشرائية، لكنها ارتفعت من 29.6 في المائة إلى 30 في المائة عند قياسها بسعر الصرف في السوق. من ناحية أخرى، زادت مساهمة العراق

في الاقتصاد الإقليمي من حيث مماثلات القوة الشرائية بين عامي 2017 و2021، حيث ارتفعت من 6.2 في المائة إلى 7.2 في المائة. بينما أشار سعر الصرف في السوق إلى انخفاض من 6.8 في المائة إلى 6.6 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تبيَّن، من حيث مماثلات القوة الشرائية، أن مصر والعراق والسودان هي البلدان الوحيدة التي زادت مساهمتها في الناتج الإقليمي بحلول عام 2021.

كما تغيّرت تصنيفات مساهمات البلدان في الاقتصاد الإقليمي بين عامي 2017 و2021، على نحو ما هو مبيّن في الجدول 2. وكما ذكرنا أعلاه، كانت المملكة العربية السعودية، في عام 2017، أكبر اقتصاد من حيث مماثلات القوة الشرائية، ولكن بحلول عام 2021، تجاوزتها مصر، التي استحوذت على 26.5 في المائة من الناتج الإقليمي، أيضاً من حيث مماثلات القوة الشرائية. ولكن عند قياسها بأسعار الصرف في السوق، ظلت المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في عام 2021، تليها مصر.

علاوة على ذلك، انخفضت نسبة الناتج الإقليمي الذي استحوذ عليه لبنان من 2.1 في المائة إلى 0.7 في المائة من حيث مماثلات القوة الشرائية بين عامي 2017 و2021 نتيجة الانهيار الاقتصادي والمالي الذي ضرب البلاد في نهاية عام 2019 وما تلاه من تدهور في عملتها. وقد تفاقمت آثار تلك الأزمة بسبب القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. فإذا بلبنان يتراجع ثلاث مراتب بين عامي 2017 و2021، مما سمح للأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية بتجاوزه.

الجدول 2. تصنيفات البلدان على أساس النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي التي يمثلها كل بلد، استناداً إلى مماثلات القوة الشرائية، 2017 و2021

البلدان	الترتيب استناداً إلى النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، على أساس مماثلات القوة الشرائية، 2017	الترتيب استناداً إلى النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، على أساس مماثلات القوة الشرائية، 2021
الجزائر	4	4
البحرين	14	13
جزر القمر	20	20
جيبوتي	19	19
مصر	2	1
العراق	5	5
الأردن	13	12
الكويت	8	8
لبنان	12	15
موريتانيا	17	17
المغرب	6	6
عُمان	10	10
قطر	7	7
المملكة العربية السعودية	1	2
الصومال	18	18
دولة فلسطين	16	16
السودان	9	9
الجمهورية العربية السورية	15	14
تونس	11	11
الإمارات العربية المتحدة	3	3

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 28. النسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وسعر الصرف في السوق والنسبة من سكان المنطقة حسب فئات الدخل، 2017 و2021

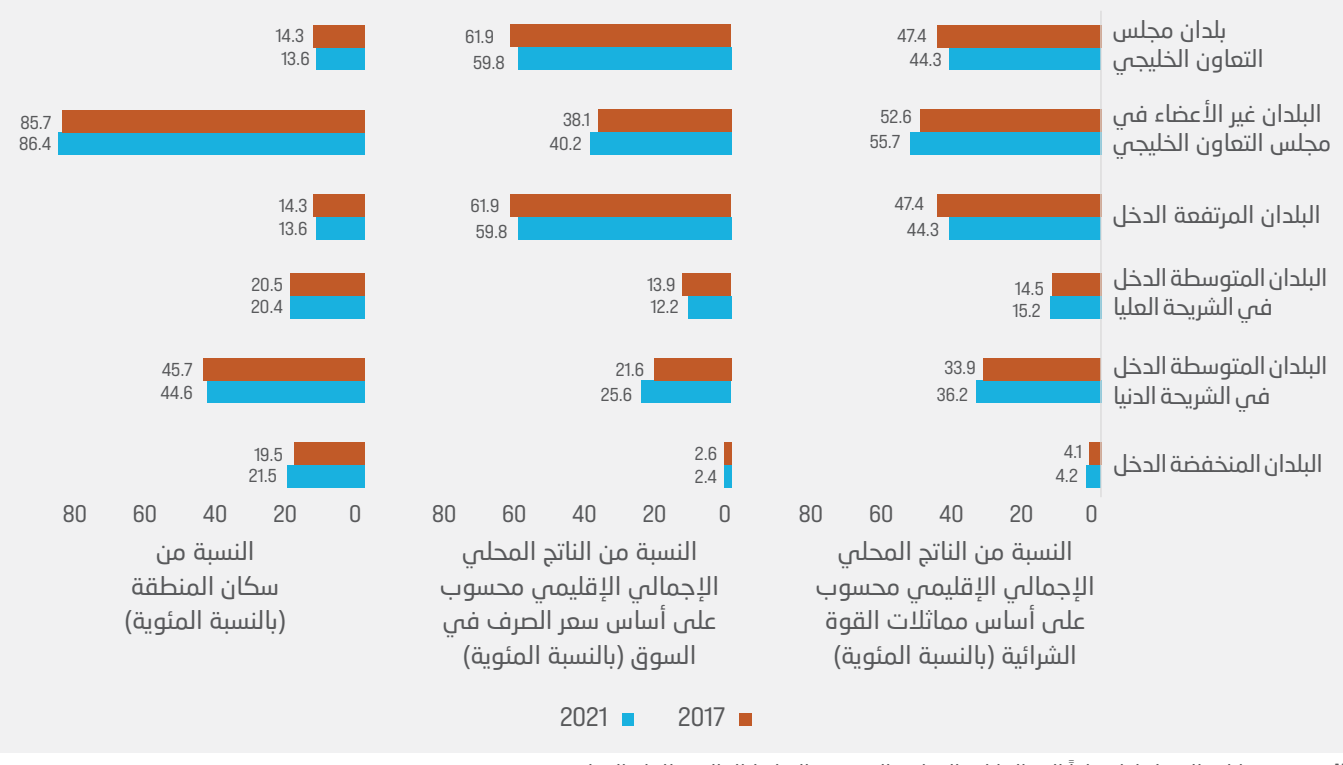

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

ويبيِّن الشكل 28 المساهمات المتزايدة لمجموعات مختلفة من البلدان العربية في الاقتصاد الإقليمي بين عامي 2017 و2021. ففي عام 2021، سجلت البلدان المرتفعة الدخل نسبة أقل من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي مقارنة بعام 2017. بينما سجلت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نسبة مئوية متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي من حيث مماثلات القوة الشرائية خلال الفترة نفسها. وعلى الرغم من أن نسبة سكان المنطقة الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل ارتفعت من 19.5 في المائة إلى 21.5 في المائة بين عامي 2017 و2021، فإن نسبة الناتج الإقليمي في تلك البلدان لم تزد إلا بشكل طفيف، من 4.1 في المائة إلى 4.2 في المائة من حيث مماثلات القوة الشرائية.

ويبيِّن الشكل 29 التطوّرات في مساهمات البلدان في الإنفاق على عناصر مختارة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. وفي ما يتعلق بالإنفاق على استهلاك الأسر[6]، لم تتغير مكانة مصر: فقد بقيت، على الصعيد الإقليمي، أكبر مساهم منفرد في الإنفاق الاستهلاكي للأسر المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية. وارتفعت مساهمتها من 33.8 في المائة في عام 2017 إلى 38.8 في المائة في عام 2021، في حين انخفضت مساهمة المملكة العربية السعودية، التي كانت ثاني أكبر مساهم في كلا العامين، من 20.5 في المائة إلى 17.7 في المائة خلال الفترة نفسها. وانخفضت نسبة استهلاك الأسر في لبنان من 3 في المائة إلى 1.1 في المائة، مما مكّن عُمان والجمهورية العربية السورية وقطر من تجاوزه في عام 2021.

بقيت مصر على الصعيد الإقليمي، أكبر مساهم منفرد في الإنفاق الاستهلاكي للأسر المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية.

وارتفعت مساهمتها من

33.8 في المائة في عام 2017 **إلى** **38.8** في المائة في عام 2021

في حين انخفضت مساهمة المملكة العربية السعودية من

20.5 في المائة في عام 2017 **إلى** **17.7** في المائة في عام 2021

الشكل 29. نسبة الإنفاق الإقليمي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية على عناصر إنفاق مختارة من الناتج المحلي الإجمالي، 2017 و2021

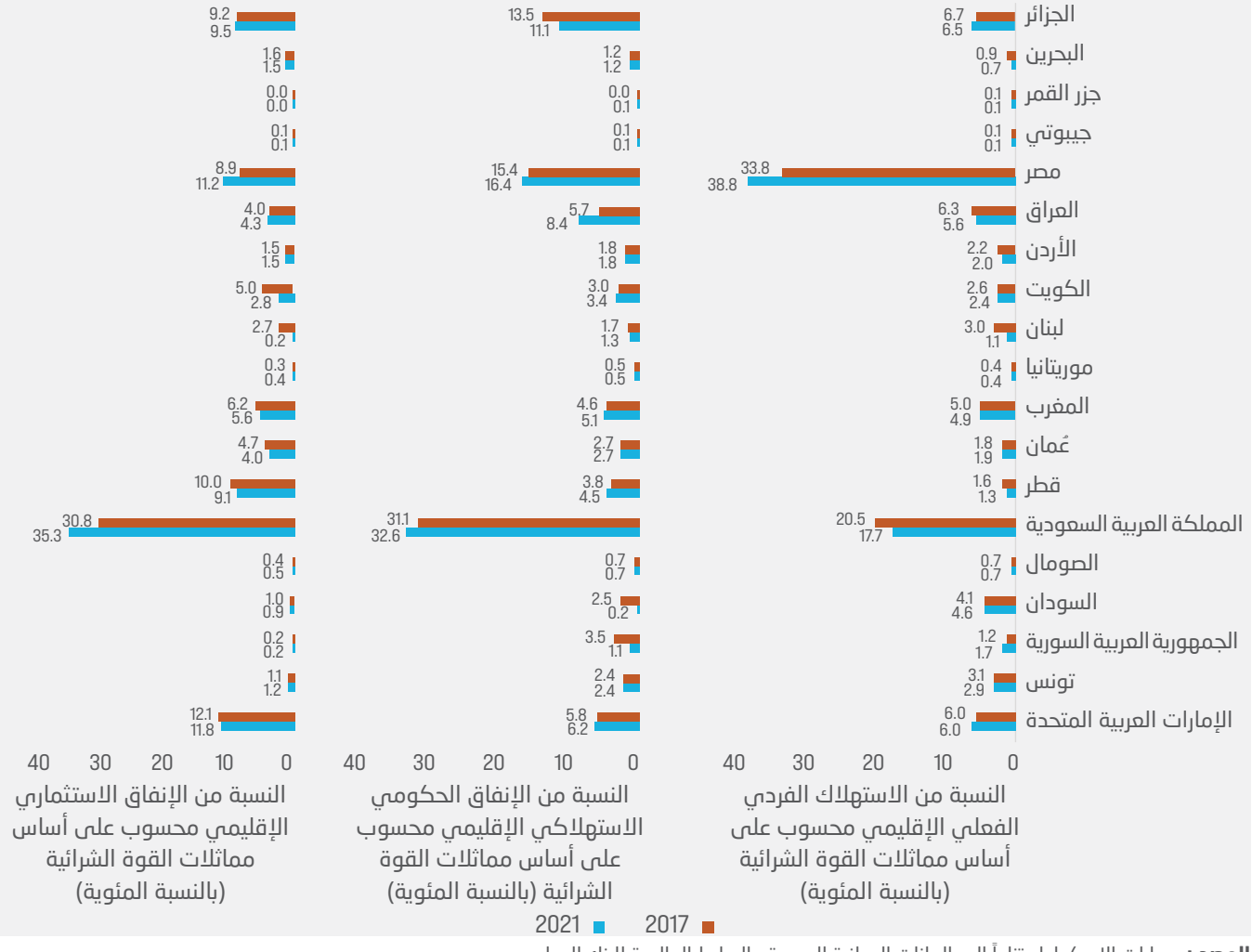

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

سجل كل من المملكة العربية السعودية ومصر نسبة أقل من إجمالي الإنفاق الحكومي الإقليمي في عام 2017 مقارنة بعام 2021، وحافظتا على مكانتهما كأكبر مساهمين. في حين استحوذت الجزائر، التي ظلت في المرتبة الثالثة، على نسبة أقل من الإجمالي الإقليمي: من 13.5 في المائة في عام 2017 إلى 11.1 في المائة في عام 2021. وتجاوز العراق الإمارات العربية المتحدة في عام 2021، مسجلاً، في ذلك العام، نسبة 8.4 في المائة من الإنفاق الحكومي الإقليمي، بزيادة ملموسة عن نسبة 5.7 في المائة التي سجلها في عام 2017. وعلى سبيل المقارنة، سجلت الإمارات العربية المتحدة نسبة 5.8 في المائة في عام 2017 و6.2 في المائة في عام 2021.

أما السودان والجمهورية العربية السورية فقد سجلا انخفاضاً حاداً من الإنفاق الحكومي الإقليمي. فقد انخفضت النسبة التي سجلها السودان من 2.5 في المائة في عام 2017 إلى 0.2 في المائة فقط في عام 2021، مما أحال البلاد إلى أسفل المراتب. وليس هذا الانخفاض بالمفاجئ نظراً إلى شدة عدم الاستقرار السياسي في البلاد الذي بدأ في عام 2018 عاكساً الأزمة العميقة في السودان وتضاؤل دوره الاقتصادي. وبالمثل، سجلت الجمهورية العربية السورية 1.1 في المائة فقط من الإنفاق الحكومي الإقليمي في عام 2021، بانخفاض حاد عن نسبة 3.5 في المائة التي سجلتها في عام 2017. وقد يعزى هذا الانخفاض إلى تشديد العقوبات الدولية على البلد، وتدهور الوضع الاقتصادي الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19، والأزمة الإنسانية المتزايدة الحدة التي دفعت حكومة البلاد إلى تخصيص المزيد من الأموال للمساعدات الإنسانية[7].

ولا تزال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أكبر المساهمين في الإنفاق الإقليمي على الاستثمار، حيث ارتفعت مساهمتهما معاً من 42.9 في المائة في عام 2017 إلى

47.1 في المائة في عام 2021. وشكلت قطر ثالث أكبر مساهم في عام 2017، حيث استحوذت على 10 في المائة من الاستثمارات الإقليمية؛ لكنها تراجعت، بحلول عام 2021، إلى المرتبة الخامسة، حيث ساهمت بنسبة 9.1 في المائة من الاستثمار الإجمالي. واحتلت مصر المرتبة الثالثة في عام 2021، حيث سجلت نسبة 11.2 في المائة من الإجمالي الإقليمي، ارتفاعاً من 8.9 في المائة في عام 2017.

وانخفضت مساهمة الكويت من 5 في المائة في عام 2017 إلى 2.8 في المائة في عام 2021، مما أدى إلى تراجعها من المرتبة السابعة إلى التاسعة في المنطقة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت مساهمة عُمان من 4.7 في المائة إلى 4 في المائة، مما أهّل العراق للتقدّم من المرتبة التاسعة في عام 2017 إلى المرتبة السابعة في عام 2021.

هذا وكان للظروف الاقتصادية والمالية تأثير شديد على الإنفاق الاستثماري في لبنان. فقد انخفضت نسبة الاستثمار الإقليمي المنسوب إلى لبنان بشكل حاد من 2.7 في المائة في عام 2017 إلى 0.2 في المائة فقط في عام 2021، مما أدى إلى تراجع البلاد من المرتبة العاشرة إلى المرتبة السادسة عشرة في الترتيب الإقليمي.

باء. مقاييس نصيب الفرد

ازداد متوسط دخل الفرد في المنطقة بنحو 7.4 في المائة بين عامي 2017 و2021، حيث ارتفع من 15,768 دولاراً في عام 2017 إلى 16,929 دولاراً في عام 2021 من حيث مماثلات القوة الشرائية. وخلال الفترة نفسها، ارتفع المتوسط العالمي بنحو 19 في المائة، من 17,006 دولارات إلى 20,271 دولاراً.

وكما يُظهِرُ الشكل 30، كانت قطر والإمارات العربية المتحدة أغنى بلدان المنطقة في كل من عامي 2017 و2021. لكن المملكة العربية السعودية، التي احتلت المرتبة الثالثة في المنطقة في عام 2017 بدخل للفرد محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية بلغ 48,668 دولاراً، أو 286.2 في المائة من المتوسط العالمي، شهدت تراجعاً إلى المرتبة الخامسة في عام 2021، حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل 50,330 دولاراً، أو 248.3 في المائة من المتوسط العالمي. وخلال تلك الفترة، تقدّمت البحرين والكويت لتحتلا المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي.

وفي عام 2017، برزت قطر كثالث أغنى بلدٍ في العالم، بعد لوكسمبورغ وسنغافورة. ولكن، في عام 2021، تجاوزتها إيرلندا، فانخفضت مرتبة واحدة لتصبح رابع أغنى بلدٍ في العالم. وتراجعت الإمارات العربية المتحدة هي أيضاً في الترتيب العالمي: من المرتبة السابعة كأغنى بلدٍ في العالم في عام 2017، إلى المرتبة الثانية عشرة في عام 2021.

وبشكل عام، حافظت جميع البلدان العربية على مراتبها، أكانت أعلى من المتوسط العالمي أو دونه، باستثناء لبنان. ففي عام 2017، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان 124.3 في المائة من المتوسط العالمي؛ ولكن بحلول عام 2021، انخفض إلى 41.4 في المائة من المتوسط العالمي. كما أن مؤشر دخل الفرد في معظم البلدان العربية تدنى في عام 2021 كذلك. غير أن هذا لا يشير إلى انخفاض في نصيب الفرد من الدخل المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية؛ بل يعكس حقيقة أن المتوسط العالمي قد ارتفع بشكل أكبر من المتوسط في المنطقة العربية.

وقد ارتفع مستوى الرفاه المادي في المنطقة، الذي يقاس بنصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي من حيث مماثلات القوة الشرائية، بنسبة 10 في المائة تقريباً بين عامي 2017 و2021، من 10,221 دولاراً في عام 2017 إلى 11,681 دولاراً في عام 2021. وخلال الفترة نفسها، ارتفع المتوسط العالمي بنسبة 18 في المائة تقريباً، من 11,002 دولاراً إلى 12,948 دولاراً. وحافظت الإمارات العربية المتحدة على مكانتها كبلد يتمتّع بأعلى مستوى من الرفاه المادي طوال هذه الفترة، في حين احتلت الجمهورية العربية السورية المرتبة الأخيرة كما هو مبيّن في الشكل 31.

كانت قطر والإمارات العربية المتحدة أغنى بلدان المنطقة في كل من عامي 2017 و2021.

الشكل 30. مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية حسب البلد، 2017 و2021

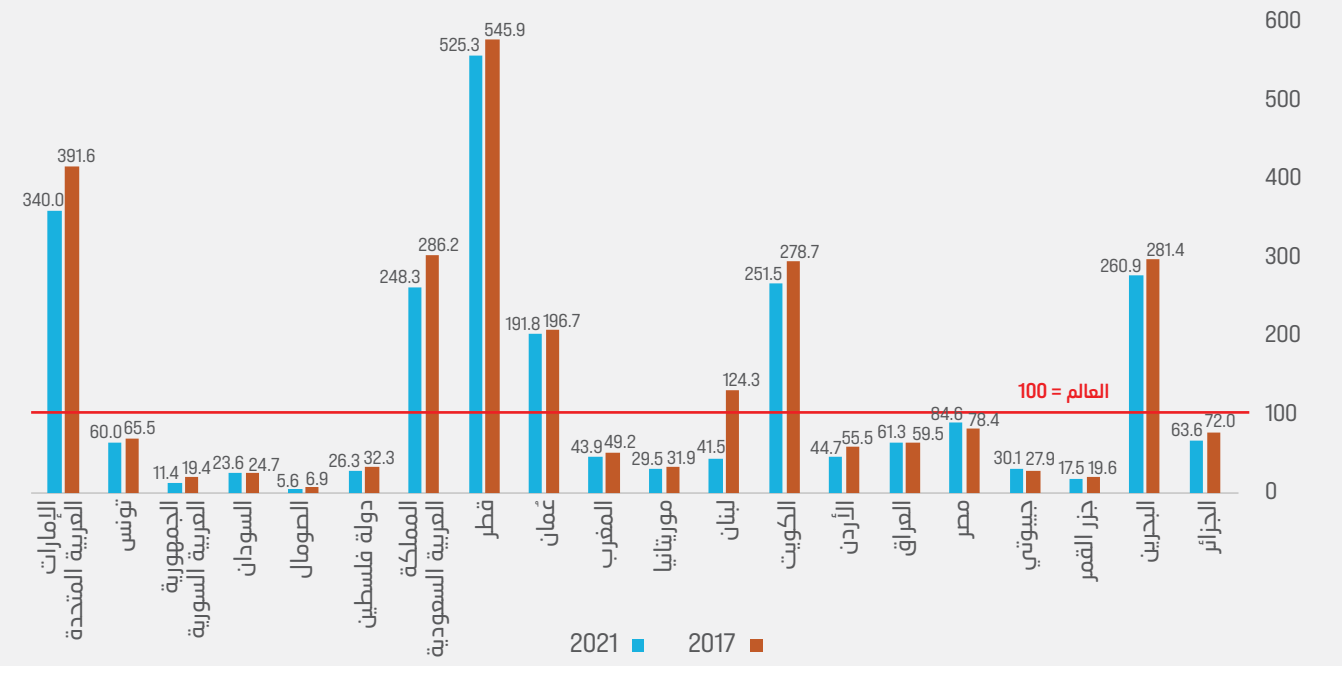

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 31. مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية لعناصر الإنفاق الرئيسية حسب البلد لعامي 2017 و2021

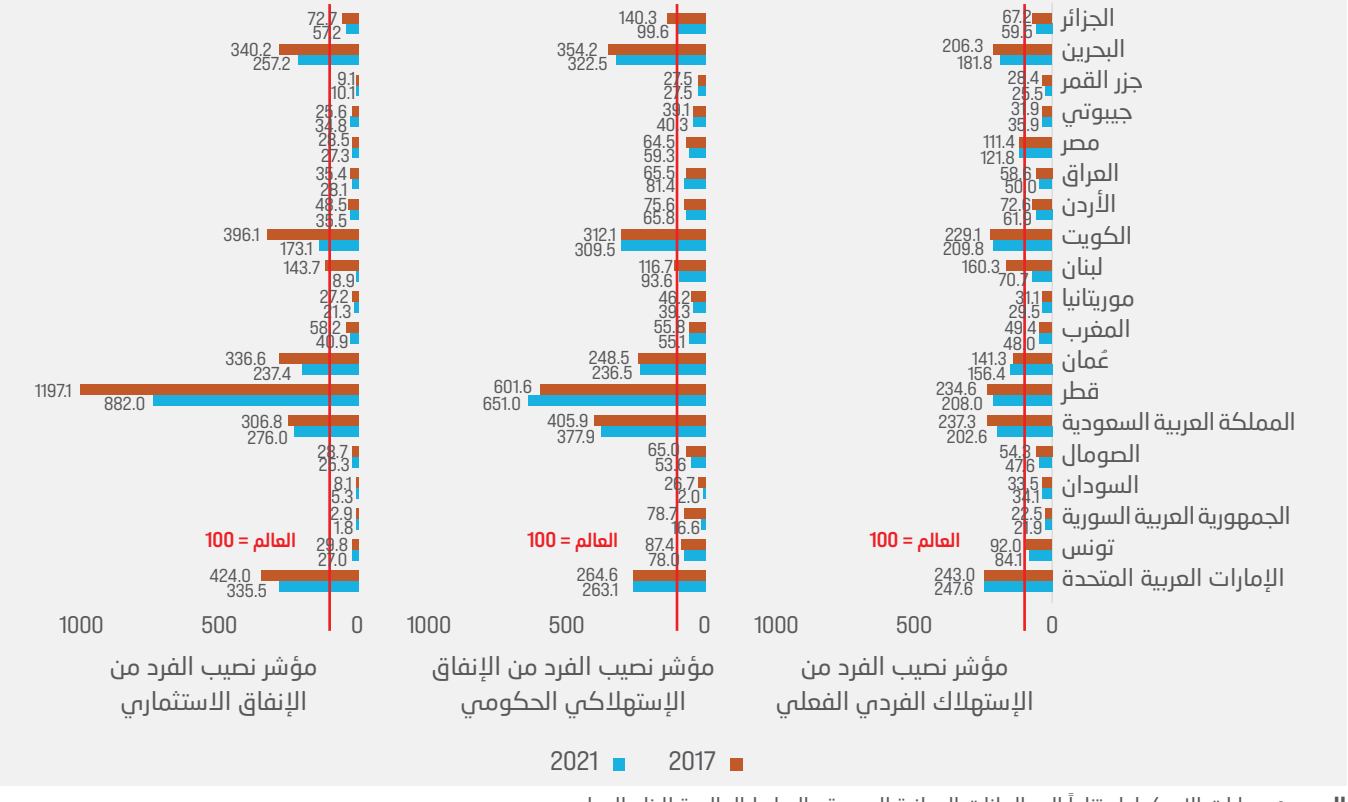

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

تراجعت المملكة العربية السعودية من المرتبة الثانية في المنطقة في عام 2017 إلى المرتبة الرابعة في عام 2021، بينما تقدّمت الكويت من المرتبة الرابعة في عام 2017 إلى المرتبة الثانية في عام 2021، لتصبح البلد الثاني من حيث الرفاه المادي في المنطقة العربية.

وفي عام 2017، احتل لبنان المرتبة السادسة في المنطقة من حيث الرفاه المادي، متقدّماً على سلطنة عُمان وخلف سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولكن، بحلول عام 2021، شهد لبنان تراجعاً كبيراً، فخسر ثلاث مراتب وبات يحتل المرتبة التاسعة. وفي عام 2021، أصبحت مصر البلد المتصدر من حيث الرفاه المادي بين البلدان غير الخليجية في المنطقة، بعد بلدان مجلس التعاون الخليجي مباشرة.

ومن حيث نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، حافظت البلدان الثمانية ذات أعلى مستويات الإنفاق (بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب الجزائر ولبنان) على ترتيبها الإقليمي. وشهدت الجمهورية العربية السورية تراجعاً في المرتبة الإقليمية من العاشرة في عام 2017 إلى الثامنة عشرة في عام 2021، بينما شهد العراق تحسناً في نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، مما رفعه من المرتبة الثانية عشرة إلى المرتبة التاسعة في المنطقة. وحسنّت قطر، البلد المتصدّر في المنطقة من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، ترتيبها العالمي فتقدّمت من المرتبة الثالثة في عام 2017 إلى المرتبة الثانية في عام 2021. في المقابل، تراجعت المملكة العربية السعودية، التي احتلت المرتبة الثانية في المنطقة، ست مراتب على الصعيد العالمي، فتراجعت من المرتبة العاشرة في عام 2017 إلى المرتبة السادسة عشرة في عام 2021.

وتراجع متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الاستثمار في المنطقة بنحو 12 في المائة بين عامي 2017 و2021، حيث انخفض من 3,669 دولاراً إلى 3,226 دولاراً من حيث مماثلات القوة الشرائية. وارتفع المتوسط العالمي من 4,153 دولاراً إلى 5,049 دولاراً خلال الفترة نفسها. وقد شهدت معظم بلدان المنطقة انخفاضاً في نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري نسبة إلى المتوسط العالمي. فالكويت تراجعت من المرتبة الثالثة إقليمياً في عام 2017 إلى المرتبة السادسة في عام 2021، ومن المرتبة التاسعة عالمياً في عام 2017 إلى المرتبة الخامسة والأربعين في عام 2021. وشهد لبنان انخفاضاً كبيراً في نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري، مما أدى إلى تراجعه من المرتبة السابعة في المنطقة إلى المرتبة السابعة عشرة. لكن في المقابل، حسَّنت المملكة العربية السعودية مكانتها في المنطقة، حيث ارتفعت من المرتبة السادسة في عام 2017 إلى المرتبة الثالثة في عام 2021. وعلى الصعيد العالمي، حافظت قطر على مكانتها كبلد فيه أعلى إنفاق للفرد على الاستثمار على أساس مماثلات القوة الشرائية، على الرغم من انخفاض مؤشرها بين عامي 2017 و2021. وفي المقابل، تراجع الترتيب العالمي للإمارات العربية المتحدة من المرتبة السابعة في عام 2017 إلى المرتبة الثانية عشرة في عام 2021، بينما تراجعت البحرين 10 مراتب، منتقلة من المرتبة الرابعة عشرة إلى المرتبة الرابعة والعشرين.

جيم. مستويات الأسعار

على مستوى الاقتصاد الكلي، بدت المنطقة العربية، في عام 2021 نسبةً إلى العالم، أكثر تكلفة مما كانت عليه في عام 2017، حيث ارتفعت مستويات الأسعار من 60.1 في المائة من المتوسط العالمي في عام 2017 إلى 65.3 في المائة في عام 2021. وعلى وجه التحديد، تجاوزت الكويت ودولة فلسطين والإمارات العربية المتحدة متوسط الأسعار العالمي في عام 2021، بينما كانت جميع البلدان العربية في عام 2017، أقل غلاءً من المتوسط العالمي، كما هو مبيّن في الشكل 32.

في عام 2017، كان أكثر بلدين في المنطقة تكلفةً هما قطر والكويت. أما في عام 2021، فقد أصبحت الكويت ودولة فلسطين أكثر بلدين عربيين تكلفة، حيث انتقلت قطر من كونها البلد الأكثر تكلفة في المنطقة في عام 2017 إلى المرتبة الرابعة في عام 2021. وانتقلت الكويت من المرتبة السابعة والأربعين على قائمة أكثر بلدان العالم تكلفةً في عام 2017 إلى المرتبة الثانية والثلاثين في عام 2021. وبالمثل، ارتفعت دولة فلسطين من المرتبة الخامسة والخمسين إلى الخامسة والثلاثين على الصعيد العالمي، والإمارات العربية المتحدة من المرتبة الثامنة والأربعين إلى السابعة والثلاثين عالمياً. وفي المقابل، تجاوزت الجمهورية العربية السورية مصر، بصفتها البلد الأقل تكلفة في المنطقة والعالم في عام 2017، فأصبحت البلد الأقل تكلفة على مستوى العالم في عام 2021.

ويبيِّن الشكل 33 الغلاء من حيث الاستهلاك الفعلي للأفراد. فيُظْهِرُ أنه في عام 2021، كانت قطر بلد تكلفة في المنطقة من هذه الناحية. وفي عام 2017، احتلت الإمارات العربية المتحدة هذا المركز.

الشكل 32. مؤشر مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي حسب البلد، 2017 و2021

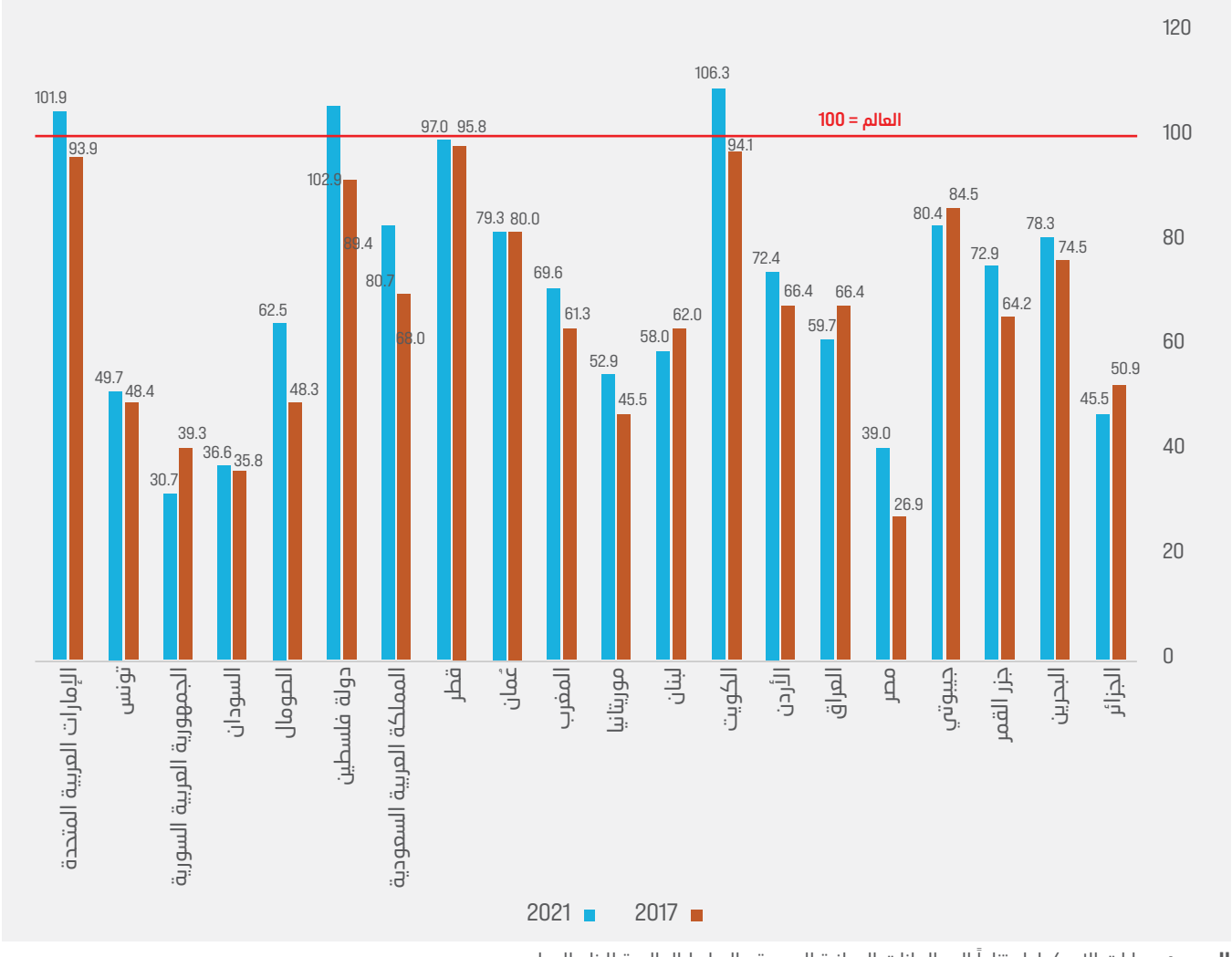

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

وظلت الكويت في المركز الثالث إقليمياً، لكنها أصبحت أكثر غلاءً نسبة إلى المتوسط العالمي، حيث بلغ مؤشر مستوى الأسعار 103.5 في عام 2021، مقارنة بـ 97.3 في عام 2017. وعلى مستوى الاستهلاك الفردي الفعلي، كانت مصر أقل بلدان العالم تكلفة في عام 2017، لكن الجمهورية العربية السورية تفوقت على هذا المركز في عام 2021، وصارت مصر ثاني أقل بلدان المنطقة ورابع أقل بلدان العالم تكلفة.

وظلت تصنيفات مؤشر مستوى الأسعار للبلدان العربية على مستوى الإنفاق الحكومي ثابتة نسبياً بين عامي 2017 و2021. فقد ظلت الجمهورية العربية السورية أقل بلدان العالم تكلفة، مع أدنى مؤشر مستوى الأسعار للإنفاق الحكومي؛ بينما احتل السودان ومصر، اللذان كانا في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي في العالم في عام 2017، المرتبتين الثالثة والثالثة عشرة في عام 2021، على التوالي. وشهد لبنان انخفاضاً حاداً في مؤشر مستوى الأسعار من 53.1 في عام 2017 إلى 23.8 في عام 2021، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التدهور السريع في قيمة عملة البلد خلال تلك الفترة، مما جعله ثالث أقل البلدان تكلفة في المنطقة من حيث الإنفاق الحكومي في عام 2021، وقد حل في المرتبة الحادية عشرة في العالم. وظلت الكويت والإمارات العربية المتحدة البلدين الأكثر تكلفة في المنطقة من حيث الإنفاق الحكومي، حيث ارتفعت مستويات أسعارهما نسبة إلى المتوسط العالمي بشكل طفيف خلال تلك الفترة. وارتفعت مستويات الأسعار في المملكة العربية السعودية مقارنة ببقية بلدان العالم، من 68.7 في المائة من المتوسط العالمي في عام 2017 إلى 74.5 في المائة في عام 2021، مما أهّلها للانتقال من المرتبة السابعة كأكثر البلدان تكلفة في المنطقة من حيث الإنفاق الحكومي في عام 2017 إلى المرتبة الخامسة في عام 2021.

الشكل 33. مؤشرات مستوى الأسعار لعناصر الإنفاق الرئيسية حسب البلد لعامي 2017 و2021

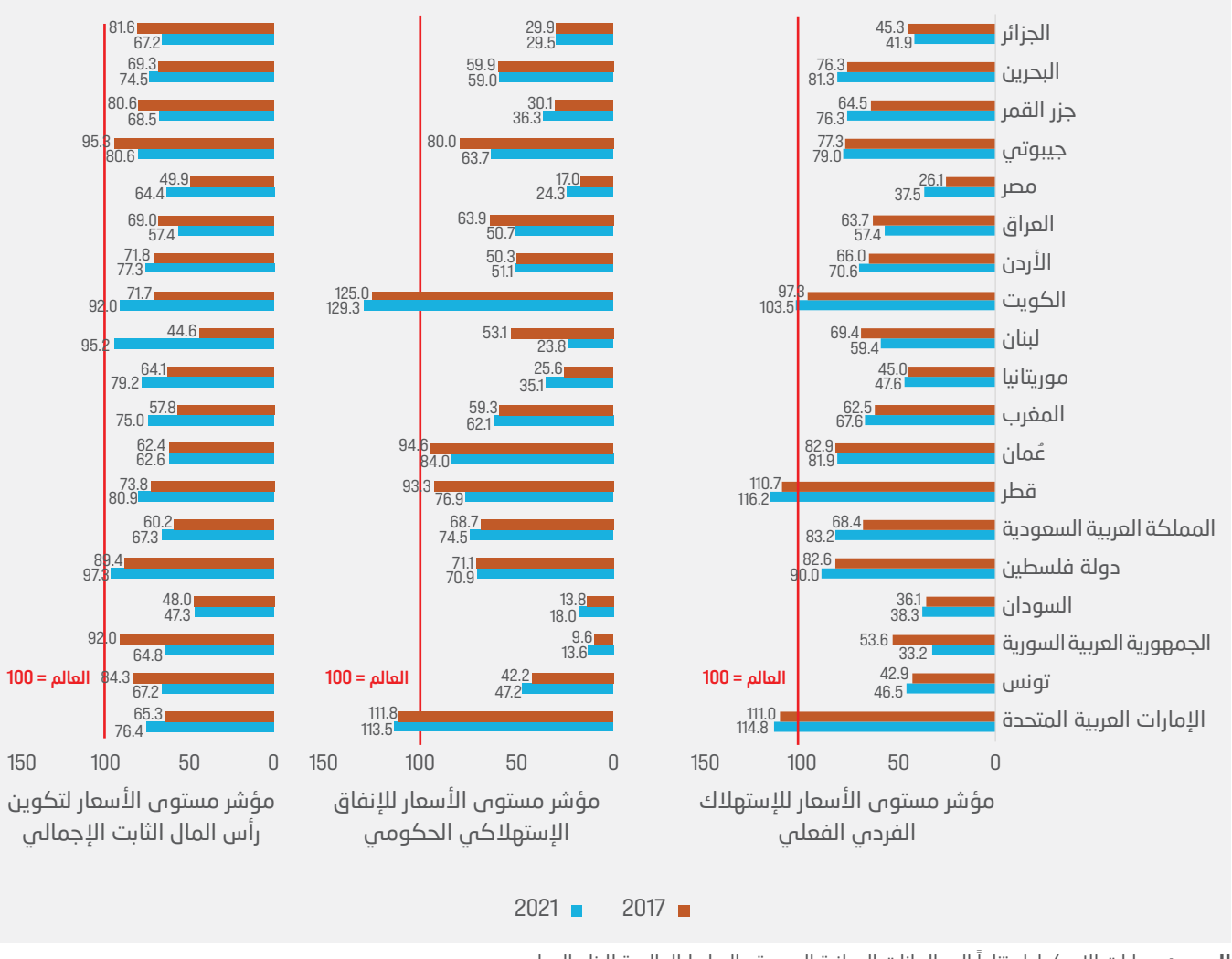

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

وعلى مستوى الاستثمار، الذي يقاس بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، كانت البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل هي الأكثر تكلفة في المنطقة في عامي 2017 و2021، على الرغم من أن مؤشر مستوى الأسعار في جميع البلدان العربية ظل أدنى من المتوسط العالمي البالغ 100. وفي عام 2017، كانت جيبوتي والجمهورية العربية السورية أكثر البلدان تكلفة، حيث بلغ مؤشر مستوى الأسعار فيهما 95.3 و92 على التوالي، بينما كان لبنان أقل البلدان تكلفة في العالم، حيث بلغ مؤشر مستوى الأسعار فيه نسبة 44.6 في المائة من المتوسط العالمي. ومن بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المرتفعة الدخل، كانت قطر هي الأكثر تكلفة، حيث احتلت المرتبة السابعة إقليمياً في عام 2017. وبحلول عام 2021، أصبحت دولة فلسطين الأكثر تكلفة في المنطقة، حيث بلغ مؤشر مستوى الأسعار فيها 97.3 في المائة، مما جعلها تتقدّم من المرتبة الثالثة التي كانت تحتلها في عام 2017؛ وتلاها لبنان الذي بلغ مؤشر مستوى الأسعار فيه 95.2. وتراجعت الجمهورية العربية السورية، من المرتبة الثانية في المنطقة في عام 2017، إلى المرتبة الخامسة عشرة، بمؤشر مستوى أسعار بلغ 64.8 في عام 2021. ومن بين أكثر البلدان المرتفعة الدخل تكلفة، ارتقت قطر والكويت، من المرتبتين السابعة والتاسعة في المنطقة في عام 2017 إلى المرتبتين الرابعة والثالثة، على التوالي، في عام 2021. وعلى الصعيد العالمي، تحول لبنان من كونه أقل البلدان تكلفة في عام 2017 إلى المرتبة التاسعة والثلاثين على قائمة أكثر البلدان تكلفة في عام 2021 على مستوى الاستثمار. وبالمثل، انتقلت مصر، التي كانت ثالث أقل البلدان تكلفة في العالم على مستوى الاستثمار في عام 2017، إلى المرتبة الثامنة والثلاثين في عام 2021، بينما تقدّم كل من العراق وعُمان إلى المرتبتين الثانية والعشرين والخامسة والثلاثين على التوالي.

أخيراً، يتتبّع الشكل 34 التقدّم العام لأداء البلدان الاقتصادي بين عامي 2017 و2021 من خلال مراقبة التحوّل في كل من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومؤشر مستوى الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي لكل بلد بين عامي 2017 و2021. ويشير التحوّل إلى أسفل وإلى اليمين على الرسم البياني إلى انخفاض غلاء المعيشة مشفوعاً بزيادة دخل الفرد، وهو تحوّل اقتصادي مؤات. وقد عرفت البلدان التي شهدت مثل هذا التحوّل بين العامين تحسناً اقتصادياً وتقدّماً إيجابياً عاماً في الأداء الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، عرفت البلدان التي شهدت تحوّلات في اتجاهين متعاكسين انخفاضاً في دخل الفرد وارتفاعاً في غلاء المعيشة، وهو تحوّل اقتصادي أقل ملاءمة.

بين عامي 2017 و2021، شهدت الجزائر وجيبوتي والعراق وعُمان تحوّلاً اقتصادياً إيجابياً في هذا السياق: فقد ارتفع دخل الفرد الحقيقي بينما انخفضت مستويات الأسعار. أما الأردن ودولة فلسطين والصومال فقد تحركت في الاتجاه المعاكس حيث تفاقم غلاء المعيشة فيها وانخفض نصيب الفرد من الدخل في عام 2021. وشهدت البلدان الأخرى زيادات متزامنة في نصيب الفرد من الدخل ومستويات الأسعار، أو شهدت انخفاضاً في كليهما.

الشكل 34. مؤشر مستوى الأسعار للناتج المحلي الإجمالي مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، حسب البلد، 2017 و2021

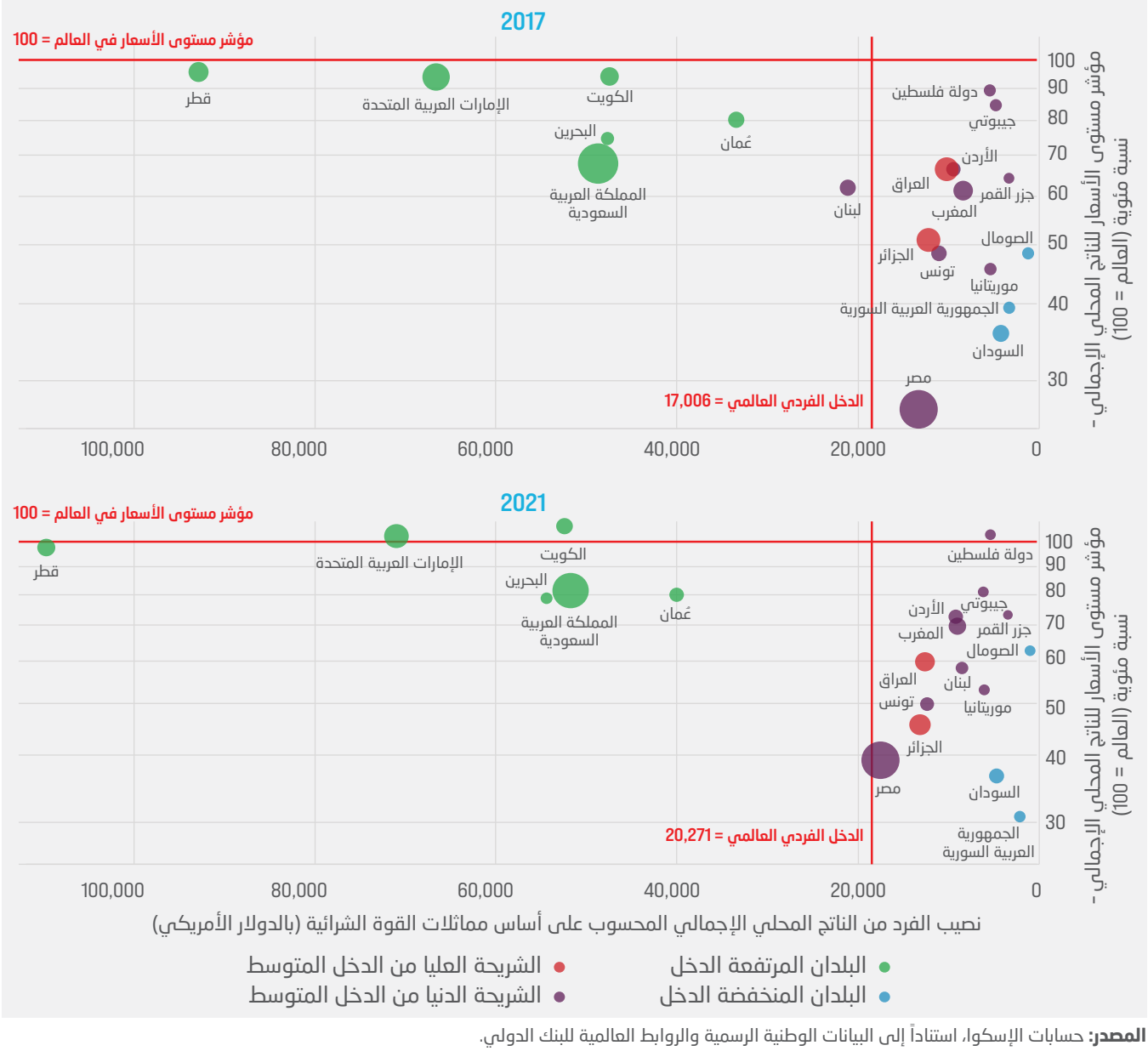

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

04

توقعات مماثلات القوة الشرائية لعام 2023 والتحليل الزمني المقارن

©blacksalmon/stock.adobe.com

ألف. لمَ التوقع بمماثلات القوة الشرائية لعام 2023؟

يعرض هذا الفصل توقعات مماثلات القوة الشرائية لعام 2023 للمنطقة العربية. وهو يقدّم تحليلاً لنتائج عام 2023، ويقارنها بنتائج 2017 و2019 و2021، ليبرز كيف تغيّرت مراتب البلدان العربية والقوى الشرائية لعملاتها بمرور الوقت. وقد باتت مماثلات القوة الشرائية تُحسب على الصعيد العالمي كل ثلاث سنوات كجزء من عملية دولية لتجميع الأسعار تقوم بها مختلف المناطق، على النحو المبيّن في المقدمة. ولكن في المنطقة العربية ومنذ عدة سنوات، تم حساب مماثلات القوة الشرائية سنوياً، أي بتواتر أكبر مما تنطوي عليه دورات برنامج المقارنات الدولية التي تتم كل ثلاث سنوات، وذلك استناداً إلى مزيج من جمع البيانات الفعلية واستنتاج أسعار معيّنة. وهذا يعني أنه في حين أن أحدث مماثلات القوة الشرائية العالمية هي للسنة المرجعية 2021، فإنه لم يتم إصدار مماثلات القوة الشرائية الإقليمية لعامي 2022 و2023 إلا في المنطقة العربية فحسب، وذلك بفضل التعاون بين الإسكوا والأجهزة الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء.

وتُحسب مماثلات القوة الشرائية لعام 2023 فقط على مستويات الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الأسرة، حيث أن البيانات الرسمية للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الوطني غير متوفرة بعد، ولذلك تقدِّر الإسكوا توقعات الناتج المحلي الإجمالي باستخدام أساليب علمية موثوقة. وبالمثل، من أجل الحصول على تقدير لمماثلات القوة الشرائية على مستوى استهلاك الأسرة، تتم استعارة هيكل الناتج المحلي الإجمالي، الذي لم تتحه بعد الحسابات القومية للبلدان الأعضاء، من السنوات السابقة. وبالتالي، سيقتصر هذا الفصل على تحليل المؤشرات على مستوى الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الأسرة للبلدان العربية الـ 16 المشاركة في البرنامج تحت مظلة الإسكوا[8].

باء. النظر عن كثب في أحجام الاقتصادات العربية

يبيّن الشكل 35 كيفية تطوّر أحجام الاقتصادات العربية من حيث مماثلات القوة الشرائية على مر السنين مقارنة بتطوّرها من حيث سعر الصرف. ويتضح أن الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الوطني من حيث مماثلات القوة الشرائية ومن حيث سعر الصرف قد ضاقت في العديد من البلدان. كما يوضح الشكل 35 كيف انكمش الاقتصاد اللبناني بنحو 90 في المائة بين عامي 2017 و2023 مع اتجاه هبوطي متواصل. وكذلك انكمش اقتصاد الجمهورية العربية السورية بأكثر من 60 في المائة بين عامي 2019 و2023. وكان من المتوقع أن تتراجع اقتصادات البحرين وموريتانيا والمغرب وتونس بين عامي 2021 و2023 وفقاً لتوقعات مماثلات القوة الشرائية لعام 2023.

في عام 2023، قُدِّرت قيمة اقتصاد المنطقة العربية بحوالي 3.2 تريليون دولار من حيث سعر الصرف. لكن القياس باستخدام مماثلات القوة الشرائية يشير إلى أن هذا الحجم كان في الواقع مضاعفاً: فقد قدَّرت توقعات مماثلات القوة الشرائية لعام 2023 قيمة هذا الاقتصاد بحوالي 6.4 تريليون دولار. وفي حين تشير أسعار الصرف إلى أن أكبر اقتصاد في المنطقة هو اقتصاد المملكة العربية السعودية، تشير حسابات مماثلات القوة الشرائية إلى أن اقتصاد مصر أكبر في الواقع، حيث يمثل 28 في المائة من اقتصاد المنطقة. ووفقاً لهذه الحسابات، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية، وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة، كما هو مبيّن في الشكل 36.

الشكل 35. أحجام الاقتصاد العربي على مر السنين

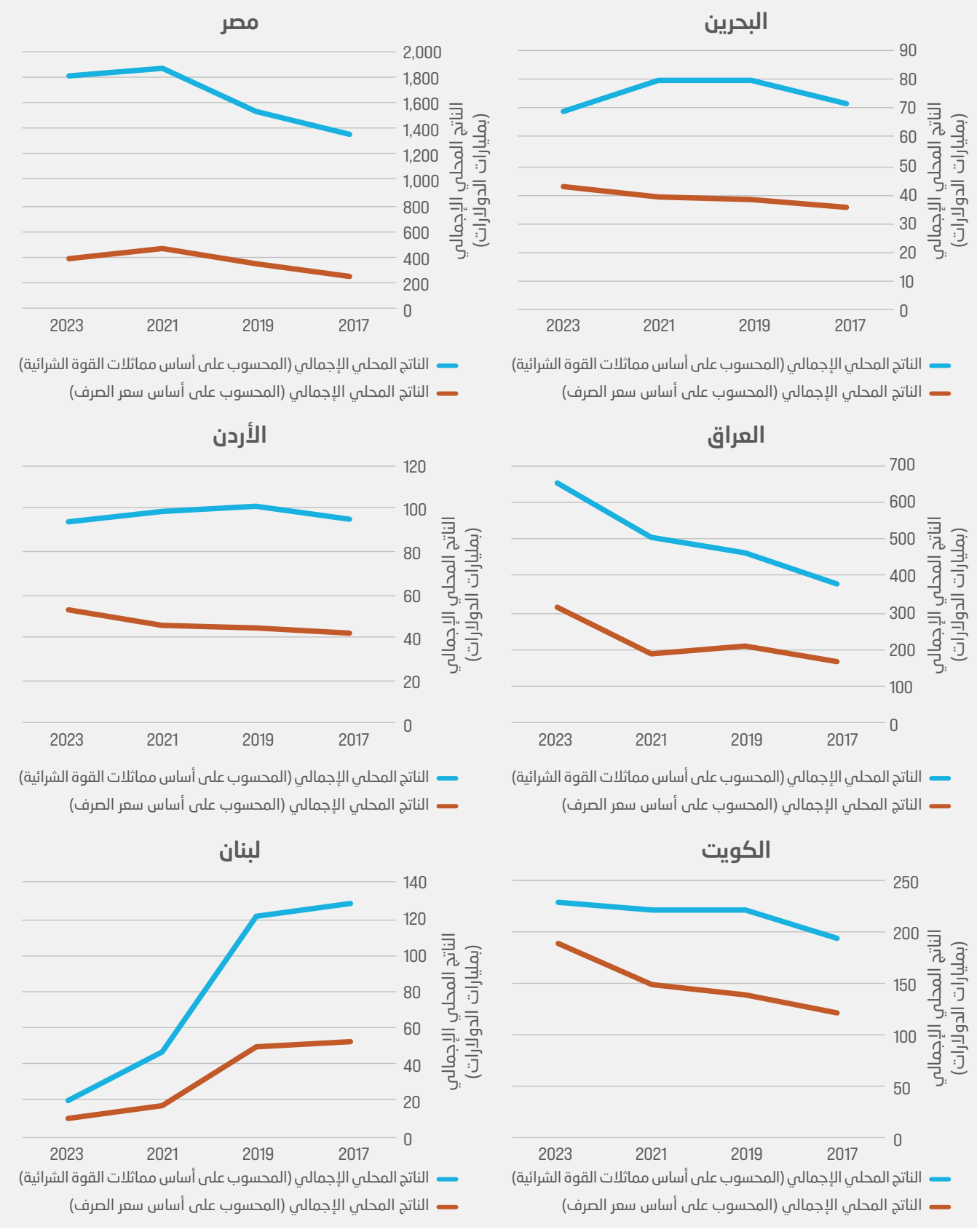

موريتانيا

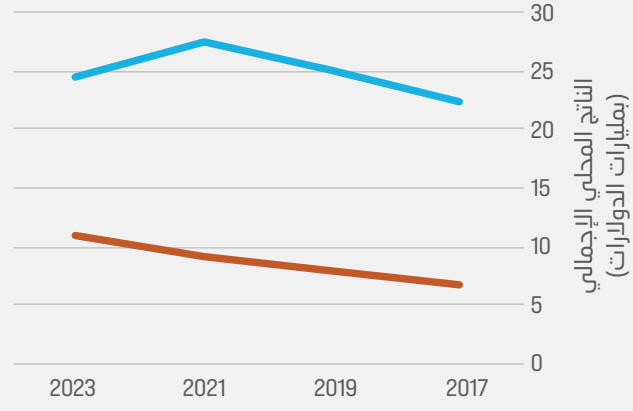

الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية)
الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس سعر الصرف)

المغرب

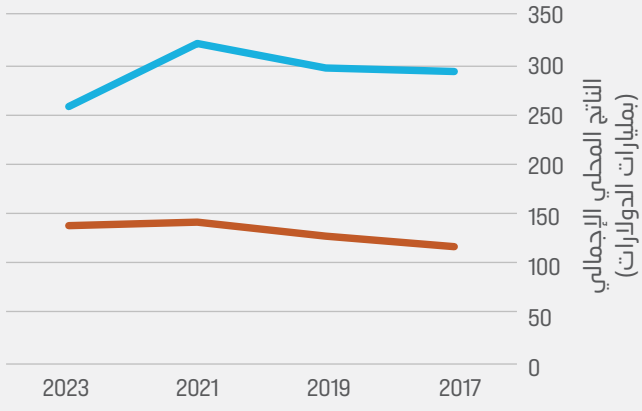

الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية)
الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس سعر الصرف)

عُمان

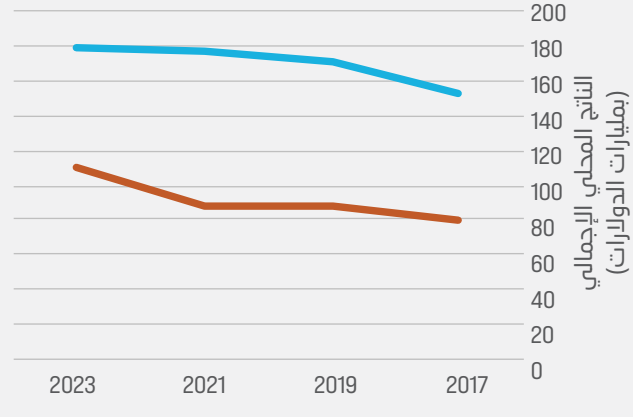

الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية)
الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس سعر الصرف)

قطر

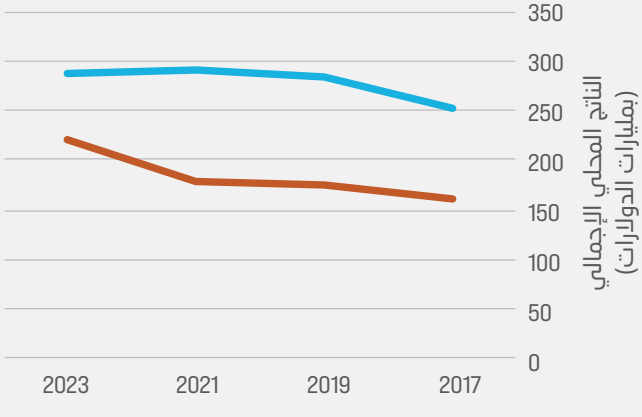

الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية)
الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس سعر الصرف)

المملكة العربية السعودية

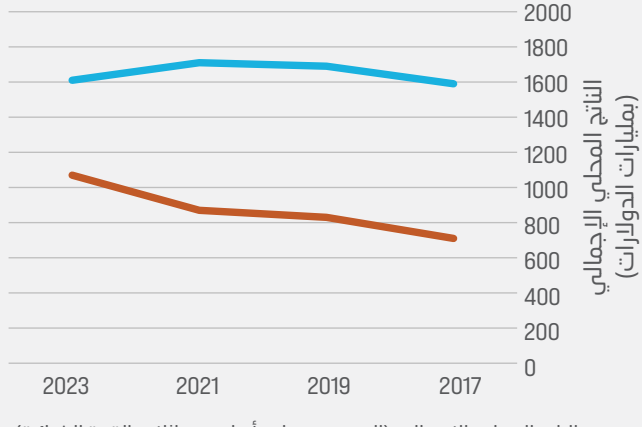

الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية)
الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس سعر الصرف)

دولة فلسطين

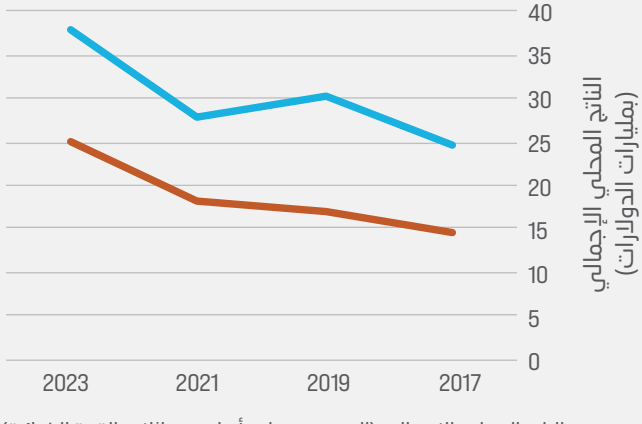

الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية)
الناتج المحلي الإجمالي (المحسوب على أساس سعر الصرف)

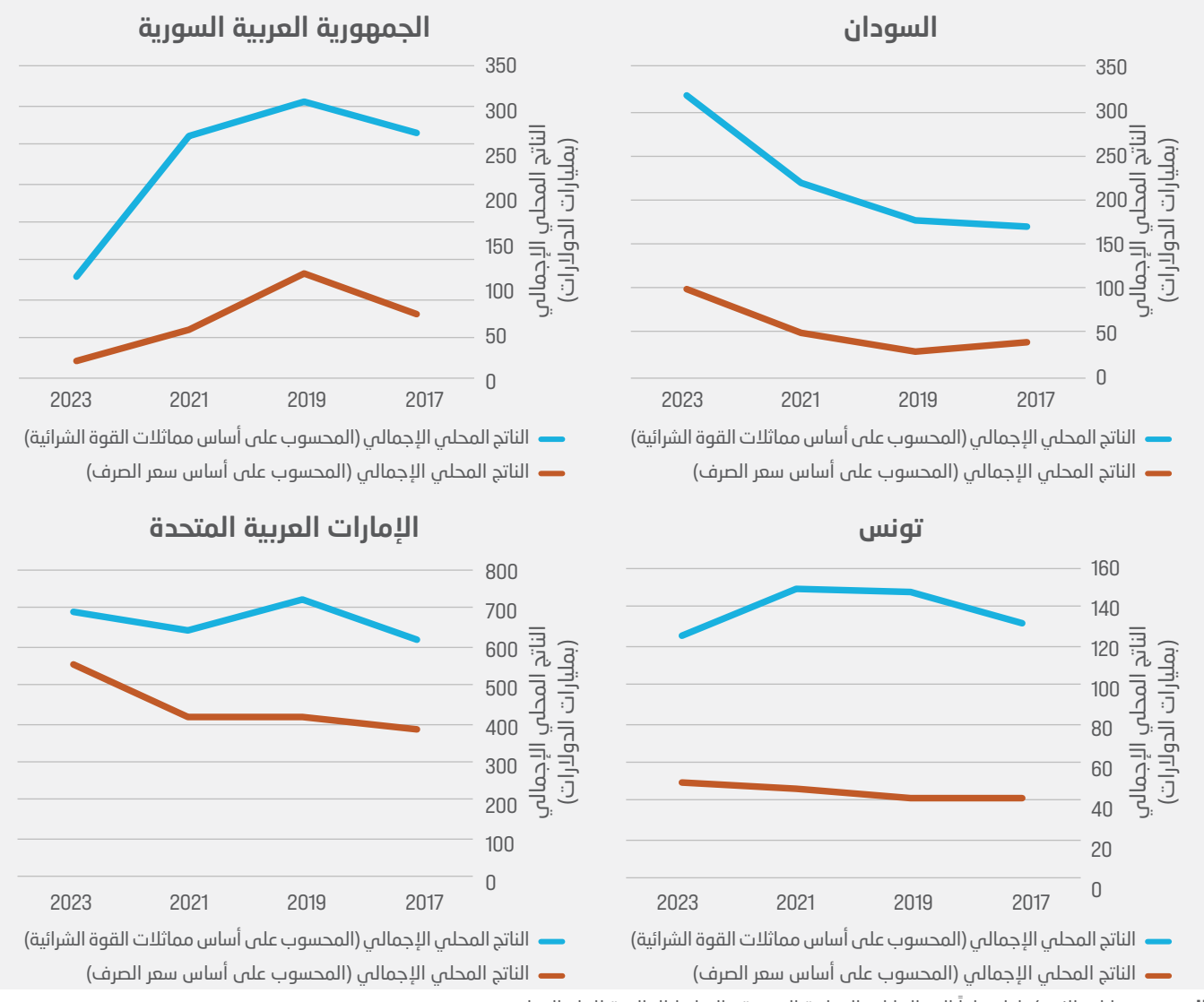

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

الشكل 36. اقتصاد كل بلد على حدة كنسبة من الاقتصاد العربي ككل

باء. مساهمات البلدان في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي لعام 2023 (على أساس سعر الصرف)

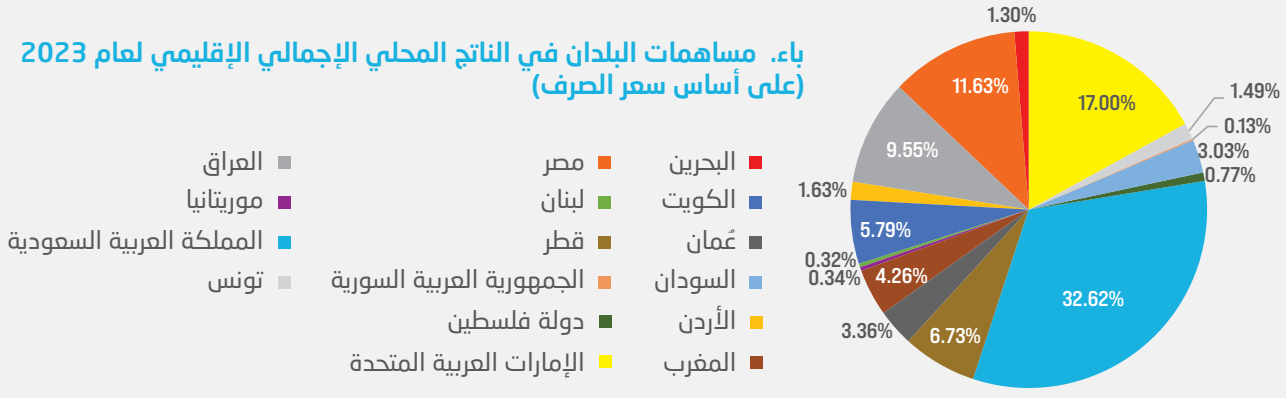

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

جيم. الفروق في مستوى الأسعار بين البلدان العربية

يبيّن الشكل 37 مؤشرات مستوى الأسعار للبلدان العربية المشاركة للأعوام 2017 و2019 و2021 و2023 على مستوى إجمالي الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي) واستهلاك الأسر، بالنسبة إلى الولايات المتحدة (التي يبلغ مؤشر مستوى الأسعار فيها 100). ويسمح الشكل 37 بمقارنة غلاء المعيشة في البلدان العربية على المستويين، وكذلك التغيُّر في غلاء المعيشة بين البلدان على مر السنين.

ويقدّم هذا الشكل لمحة على ثلاث مسائل مختلفة. فهو يُظْهِرُ الفرق في الترتيب بين البلدان على المستوى نفسه. ويُظْهِرُ الفرق في التصنيفات للبلد نفسه على مستويات مختلفة. ويُظْهِرُ أيضاً التغيُّرات في مرتبة كل بلد على مرّ الوقت. كما يُظْهِرُ أن جميع البلدان العربية أقل غلاءً من الولايات المتحدة، من حيث المستوى الاقتصادي الكلي واستهلاك الأسر. لذلك فإن مؤشر مستوى الأسعار في جميع البلدان العربية أقل من 100.

الشكل 37. غلاء المعيشة النسبي للبلدان العربية بمرور الزمن، من حيث الاقتصاد الكلي واستهلاك الأسر

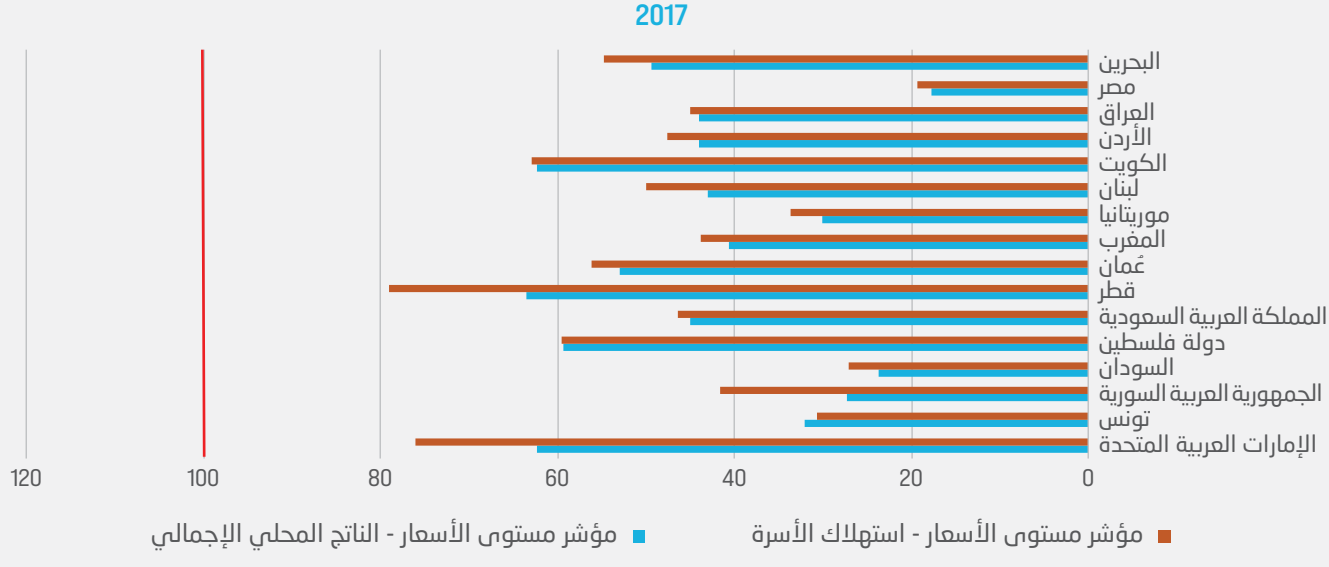

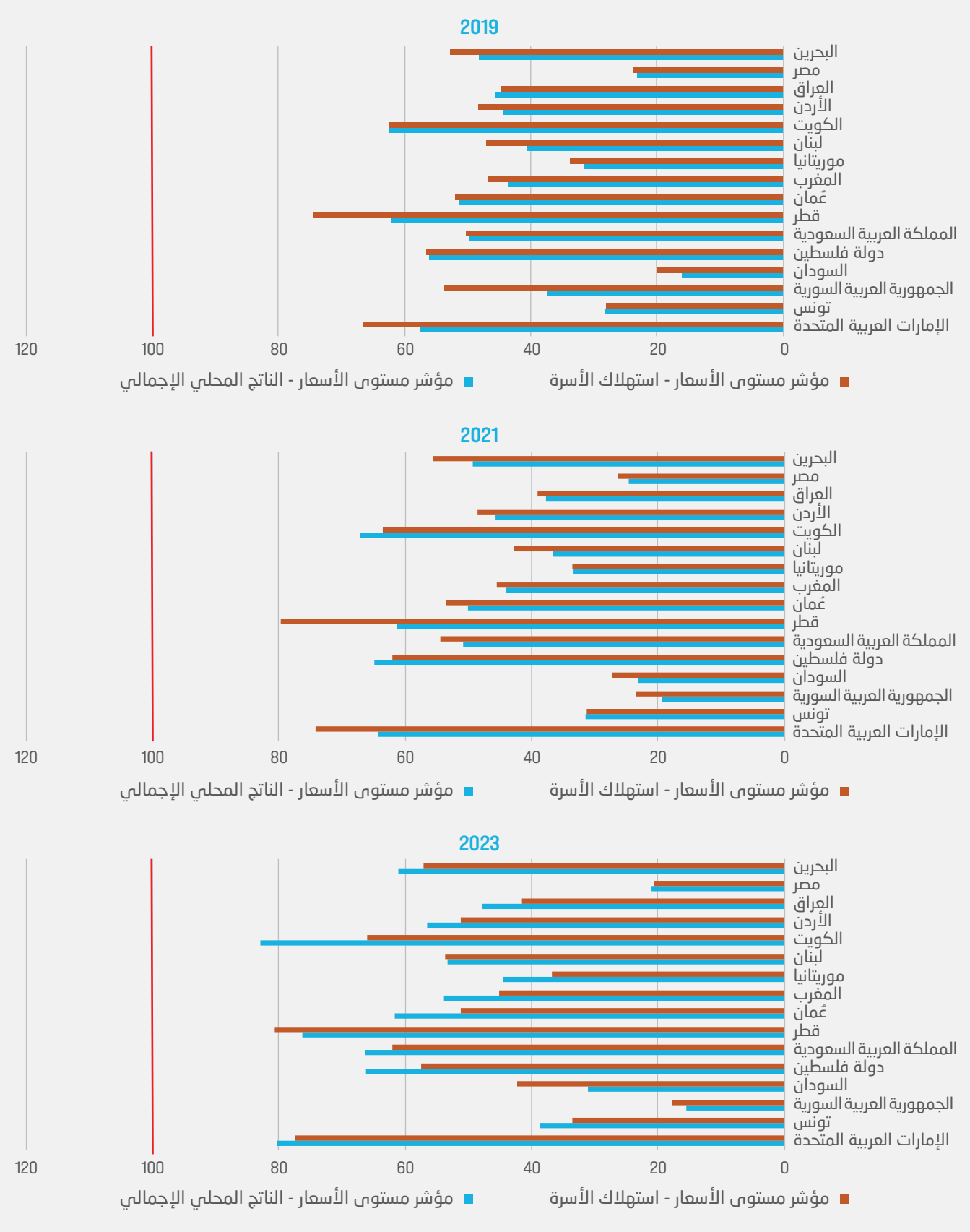

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

من حيث الاقتصاد الكلي، يبدو أن الكويت كانت الأكثر تكلفة في المنطقة على مر السنين باستثناء عام 2017، عندما كانت قطر تفوقها تكلفةً بقليل. ولكن يبدو أن البلد الذي يحتل المرتبة الثانية يتغيّر كل عام. ففي عام 2023، احتلت الإمارات العربية المتحدة هذه المرتبة. وفي الوقت نفسه، في كل من عامي 2021 و2023، كانت الجمهورية العربية السورية هي أقل البلدان تكلفة في المنطقة العربية، لا بل في العالم كله في عام 2021. في عامي 2017 و2019، تبادلت مصر والسودان المرتبتين الأولى والثانية في المنطقة، وفي عامي 2021 و2023، تبادلتا المرتبتين الثانية والثالثة أقل البلدان تكلفة في المنطقة.

وبالانتقال إلى استهلاك الأسر، ظلت البلدان الأربعة الأكثر تكلفة بدون تغيير منذ عام 2017، حيث احتلت قطر المرتبة الأولى، تليها الإمارات العربية المتحدة والكويت ودولة فلسطين. ولكن في عام 2023، تفوقت المملكة العربية السعودية على دولة فلسطين لتحتل المرتبة الرابعة من حيث غلاء المعيشة على مستوى استهلاك الأسرة. وقد جاء ذلك بعد ارتفاع مطرد من المرتبة التاسعة في عام 2017 إلى المرتبة الثامنة في عام 2019 فالسادسة في عام 2021. علاوة على ذلك، وبعد تراجعه إلى المرتبة العاشرة من حيث غلاء المعيشة على مستوى استهلاك الأسر في عامي 2019 و2021، عاد لبنان ليتبوّأ المرتبة السابعة كأكثر البلدان تكلفةً في المنطقة في عام 2023، وهي المرتبة الذي كان يحتلها سابقاً في عام 2017. وفي عام

> **من حيث الاقتصاد الكلي، يبدو أن الكويت كانت الأكثر تكلفة في المنطقة على مر السنين باستثناء عام 2017.**

2023، استمرت الجمهورية العربية السورية في كونها أقل البلدان تكلفة في المنطقة، بعد أن كانت الأقل تكلفة في العالم في عام 2021. علماً أنه في عام 2019، كانت الجمهورية العربية السورية خامس أكثر البلدان تكلفة في المنطقة العربية. وقد شهد السودان، الذي يكون عادة بين أقل ثلاثة بلدان تكلفة في المنطقة إلى جانب مصر، زيادة في مستويات الأسعار في عام 2023، مما دفعه إلى المرتبة السادسة في المنطقة في ذلك العام.

دال. لمحة عامة على نصيب الفرد من الدخل

يعتبر نصيب الفرد من الدخل مقياساً لثروة الاقتصاد. وفي المنطقة العربية، تميّزت قطر دائماً بأعلى دخل للفرد في المنطقة، سواء من حيث مماثلات القوة الشرائية أو من حيث أسعار الصرف. كما احتلت باستمرار المراتب العليا على المستوى العالمي خلال مختلف دورات برنامج المقارنات الدولية العالمية.

وتشير التوقعات لعام 2023 إلى أن قطر ستظل أغنى بلدٍ في المنطقة العربية، تليها الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين. وفي المقابل، يبدو أن الجمهورية العربية السورية هي البلد الذي يرجح أن يكون نصيب الفرد من الدخل فيها هو الأدنى، يليها لبنان وموريتانيا والسودان.

هذا ولم تتغيّر مراتب معظم البلدان تغيُّراً كبيراً تبعاً لما إذا كانت قياسات نصيب الفرد من الدخل المستخدمة قد حُسبت على أساس مماثلات القوة الشرائية أو على أساس سعر الصرف. إلا أن مصر شكلت استثناءً: فهي تحتل المرتبة السابعة في المنطقة على قائمة تصنيفات نصيب الفرد من الدخل إذا استُخدم القياس المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية، وتحتل المرتبة الثانية عشرة إذا استُخدم القياس المحسوب على أساس سعر الصرف.

أما مرتبة لبنان بالنسبة إلى البلدان العربية الأخرى فقد تغيّرت بشكل كبير بين عامي 2017 و2023. فقد انتقلت البلاد من المرتبة السابعة كأغنى بلد في المنطقة العربية في عامي 2017 و2019 إلى المرتبة الثانية عشرة في عام 2021، قبل أن تهوي إلى المرتبة الخامسة عشرة في عام 2023. وقد نتج ذلك بشكل أساسي عن الأزمة الاقتصادية التي تطال لبنان. وارتقت الكويت من المرتبة الرابعة في عام 2021 إلى المرتبة الثالثة في عام 2023. ويوضح الشكل 38 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وسعر الصرف للبلدان العربية المشاركة للأعوام 2017 و2019 و2021 و2023.

الشكل 38. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية وسعر الصرف للبلدان العربية المشاركة

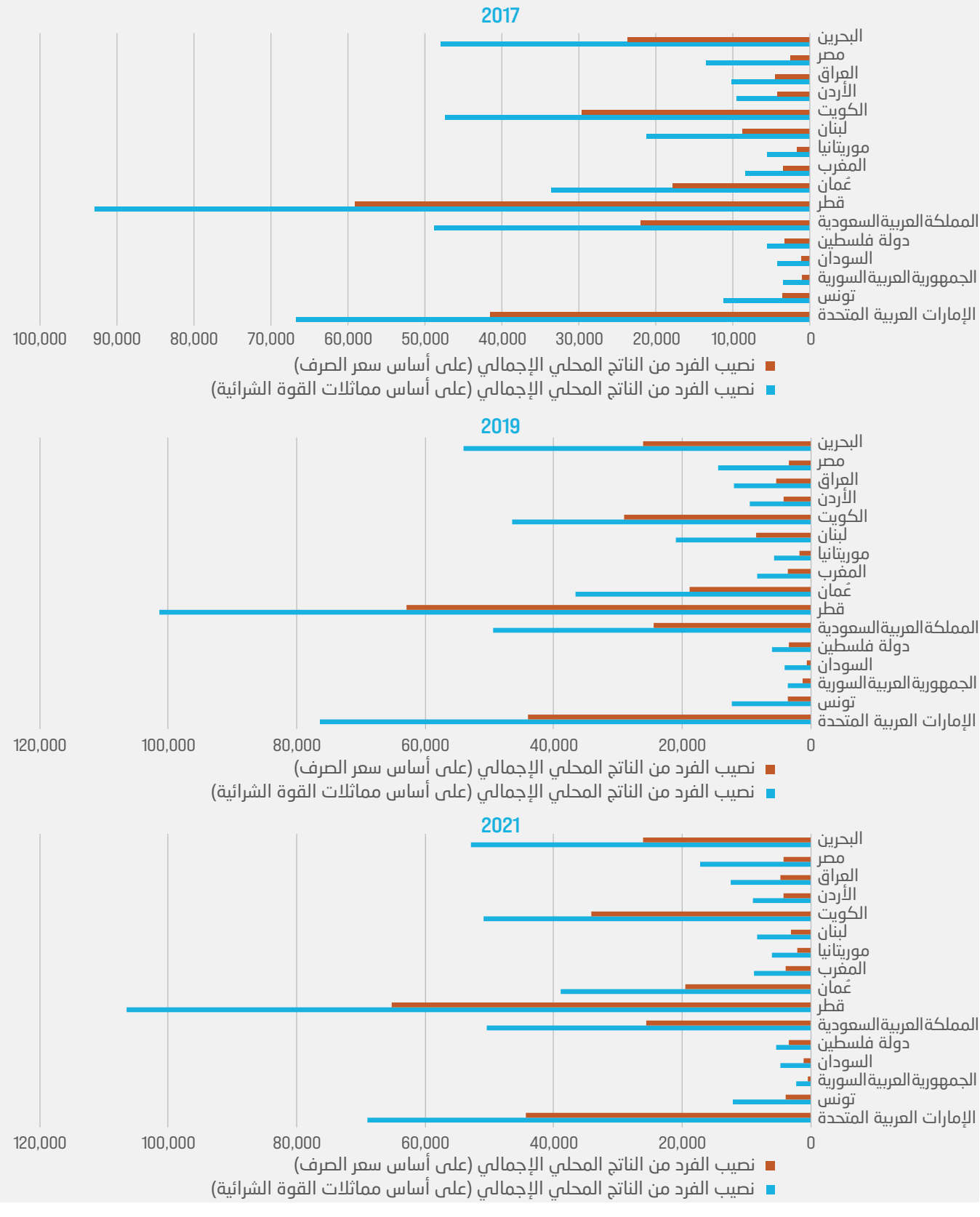

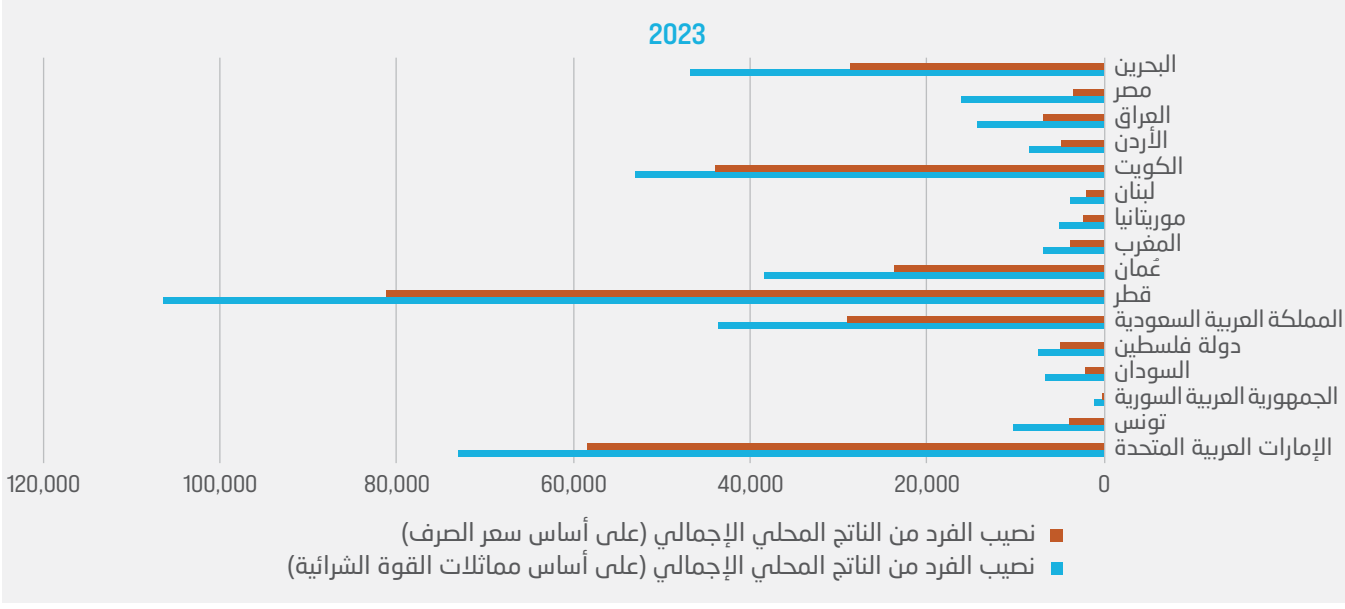

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

هاء. المراتب النسبية للبلدان

يبيِّن الجدول 3 المراتب النسبية للبلدان من حيث المؤشرات المختلفة في عام 2023. تحتل الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية باستمرار المراتب الأولى عبر المؤشرات، بينما تحتل الجمهورية العربية السورية وموريتانيا باستمرار المراتب الدنيا. وتحتل مصر ودولة فلسطين المراتب الأولى في بعض المؤشرات، بينما تحتل المراكز الدنيا في مؤشرات أخرى.

هذا وبرزت مصر كأكبر اقتصاد في المنطقة، حيث إنها تتمتّع بدخل متوسط إلى مرتفع للفرد مقارنة بالبلدان العربية الأخرى. كما أنها واحدة من أقل البلدان تكلفة في المنطقة. من ناحية أخرى، على الرغم من أن دولة فلسطين لديها اقتصاد صغير مع دخل متوسط إلى منخفض للفرد، إلا أنها احتلت المرتبة الخامسة كأكثر البلدان تكلفة في المنطقة.

الجدول 3. تصنيفات البلدان لعام 2023 حسب مختلف المؤشرات الاقتصادية

البلد	مؤشر مستوى الأسعار - الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر مستوى الأسعار - استهلاك الأسرة	الناتج المحلي الإجمالي (على أساس مماثلات القوة الشرائية)	الناتج المحلي الإجمالي (على أساس سعر الصرف)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (على أساس مماثلات القوة الشرائية)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (على أساس سعر الصرف)
البحرين	7	6	12	12	4	5
مصر	15	15	1	3	7	12
العراق	11	12	4	4	8	7
الأردن	8	8	11	10	10	9
الكويت	1	3	8	6	3	3

لبنان	10	7	16	15	15	15
موريتانيا	12	13	15	14	14	13
المغرب	9	10	7	7	12	11
عُمان	6	9	9	8	6	6
قطر	3	1	6	5	1	1
المملكة العربية السعودية	4	4	2	1	5	4
دولة فلسطين	5	5	13	13	11	8
السودان	14	11	5	9	13	14
الجمهورية العربية السورية	16	16	14	16	16	16
تونس	13	14	10	11	9	10
الإمارات العربية المتحدة	2	2	3	2	2	2

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

واو. ملخص توقعات 2023

يقدّم الشكل 39 ملخصاً لتوقعات عام 2023، ويعرض المراتب النسبية للبلدان من حيث حجم الاقتصاد ونصيب الفرد من الدخل ومستويات الأسعار. وتمثل أحجام الفقاعات حجم اقتصاد كل بلد (الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية)؛ وتمثل مواقع البلدان على المحور x نصيب الفرد من الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس مماثلات القوة الشرائية)، بينما تعكس مواقعها على المحور y غلاء المعيشة فيها على مستوى الاقتصاد الكلي (مؤشر مستوى الأسعار على مستوى الناتج المحلي الإجمالي)، باستخدام الولايات المتحدة كمرجع (القيمة المرجعية = 100).

وكما يُظْهِرُ الشكل 39، فإن البلدان الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي[9] تتجمع كلها في الربع العلوي الأيمن، حيث يزيد نصيب الفرد من الدخل عن المتوسط الإقليمي المشار إليه بالخط الأحمر. وتظهر قطر إلى اليمين في موقع أبعد بكثير من البلدان الأخرى حيث أن نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير. وتُمَثَّل مصر والمملكة العربية السعودية بأكبر فقاعتين لأنهما أكبر اقتصادين في المنطقة، ويستحوذان معاً على أكثر بقليل من نصف الاقتصاد العربي بأكمله. أما الجمهورية العربية السورية فهي أبعد بلد إلى أسفل اليسار، حيث أن دخل الفرد ومؤشر مستوى الأسعار فيها منخفضان على السواء. وأما بالنسبة إلى البلدان الأخرى على الجانب الأيسر من الرسم البياني فيمكن ملاحظة أنه على الرغم من أن دخل الفرد في فلسطين والأردن والمغرب ولبنان أدنى من المتوسط الإقليمي، فإن مؤشر مستوى الأسعار في هذه البلدان أعلى من المؤشر الإقليمي لمستوى الأسعار المشار إليه بالخط الأحمر، في حين أن دخل الفرد في سائر البلدان أدنى من المتوسط الإقليمي مصحوباً بمؤشر مستوى أسعار أدنى من المتوسط الإقليمي.

وستقوم الإسكوا بتحديث نتائج عام 2023 بمجرد أن تُصْدِر البلدان الأعضاء تقديراتها للناتج المحلي الإجمالي ولهيكل الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 39. الأحجام النسبية للاقتصادات ونصيب الفرد من الدخل ومستويات الأسعار في البلدان العربية في عام 2023

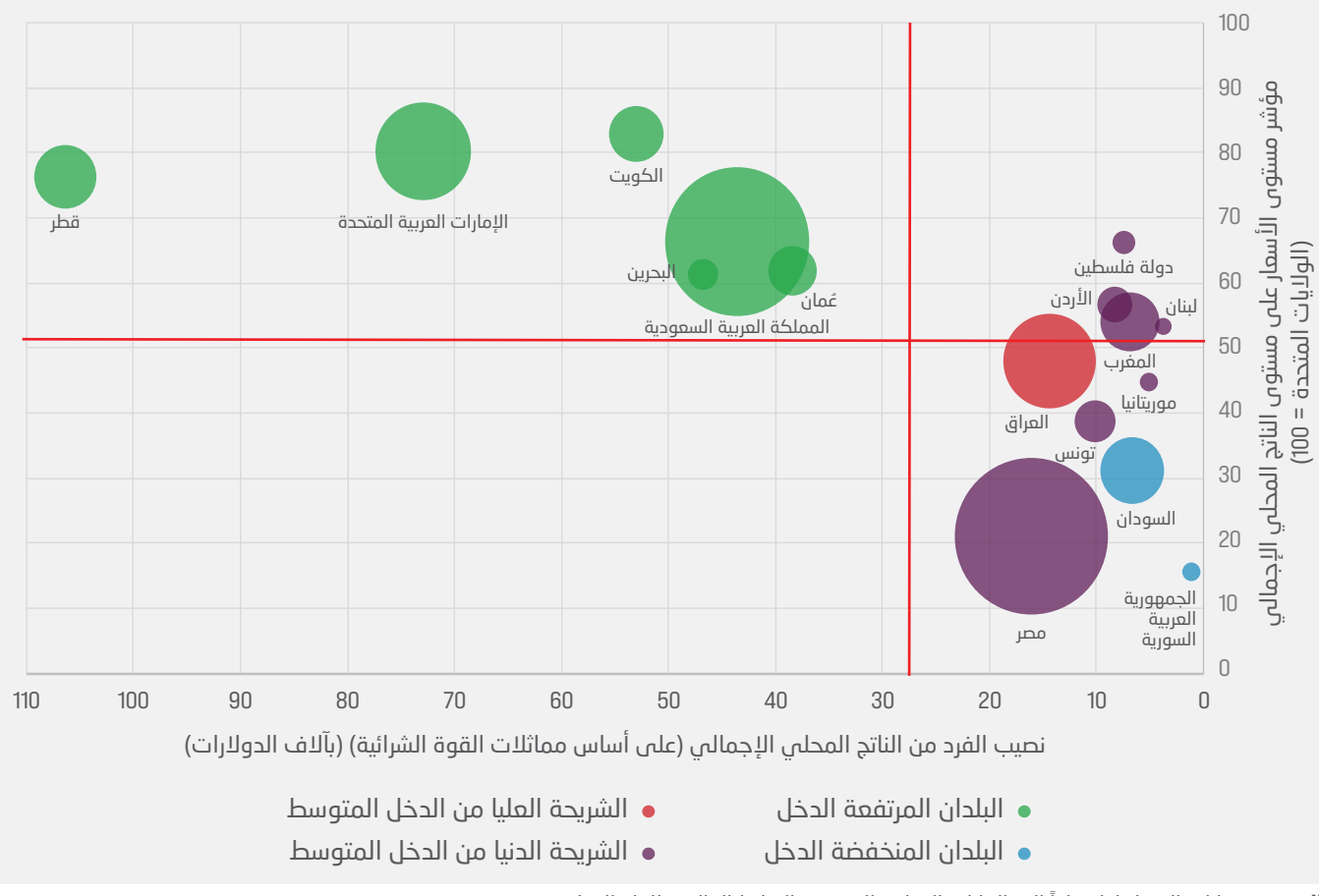

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية والروابط العالمية للبنك الدولي.

05

إصدار مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية للبلدان العربية

©Andrey/stock.adobe.com

ألف. الخلفية

على مدى أكثر من عقدين، ساعدت مماثلات القوة الشرائية الأجهزة الإحصائية الوطنية للبلدان المشاركة على بناء القدرات في مجالي إحصاءات الأسعار والحسابات القومية. وفي هذا السياق، دأب فريق إحصاءات الأسعار في الإسكوا على وضع استراتيجيات مبتكرة للحفاظ على فوائد مبادرات بناء القدرات هذه وتوسيع نطاقها، باستخدام الرؤى والخبرات المكتسبة في أنشطة إنتاج مماثلات القوة الشرائية لإنشاء مشاريع مختلفة تدمج بسلاسة أنشطة برنامج المقارنات الدولية ومؤشر أسعار المستهلكين والحسابات القومية. وإلى جانب إنتاج مؤشرات قيِّمة تدعم تنمية البلدان المشاركة في المنطقة العربية، اقترح فريق إحصاءات الأسعار في الإسكوا إنتاج مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية في بعض البلدان العربية ذات الخصائص الجغرافية والديمغرافية المعيّنة.

هذا وتبرُز الحاجة إلى مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية لا سيّما في البلدان الكبيرة حيث تتجلّى اختلافات كبيرة في التكوين الديمغرافي وأنماط الاستهلاك ومعدلات التضخم ودخل الفرد عبر المناطق. وتخلق هذه الاختلافات حقائق اقتصادية متنوّعة داخل البلد الواحد، مما يجعل من الضروري التكيُّف مع التفاوتات في القوة الشرائية لتعكس بدقة تكلفة المعيشة والظروف الاقتصادية في مناطق مختلفة من البلد. بالمقابل، تتضاءل الحاجة إلى مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية في البلدان الأصغر حجماً حيث تكون هذه التفاوتات بين المناطق أقل وضوحاً. ويؤدي التجانس الاقتصادي والديمغرافي لهذه البلدان الأصغر عموماً إلى أنماط استهلاك ومستويات أسعار أكثر اتساقاً، مما يجعل القوة الشرائية للعملة الوطنية أكثر تجانساً واتساقاً عبر مناطق البلد.

وكانت الإمارات العربية المتحدة أول بلدٍ تختاره الإسكوا لاختبار مشروع مماثلات القوة الشرائية داخل البلد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى هيكلها الجيوسياسي والاقتصادي المميّز. فعلى عكس البلدان العربية الأخرى، تتميّز الإمارات العربية المتحدة بكونها اتحاداً من سبع إمارات شبه مستقلة، ولكل منها طابعها الاقتصادي الفريد وتكوينها الديمغرافي. ويعكس هذا التنوّع بين الإمارات – بدءاً من مستويات دخل الفرد المتفاوتة إلى أنماط الاستهلاك ومستويات الأسعار المختلفة – المشهد الاجتماعي والاقتصادي المعقّد للبلاد. وقد جعلت الاختلافات بين الإمارات من هذا البلد مرشحاً مثالياً لريادة مثل هذه المبادرة.

وأظهر التمرين داخل البلد نتائج مختلفة للإمارات العربية المتحدة، حيث أُنتجت مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية على مستوى إجمالي الناتج المحلي، فقدّمت لكل من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية فهماً أعمق للمشهد الاقتصادي لديها. وقد أثبتت مجموعة البيانات المنتجَة أنها مفيدة في تحليل الاختلافات في الظروف الاقتصادية بين الإمارات، مما يمكّن صانعي السياسات من صياغة استراتيجيات أكثر استنارة وأفضل استهدافاً.

باء. النتائج والفوائد

1. بالنسبة إلى القطاع العام

يتيح إصدار مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية للحكومات تقييم نموها ومزاياها النسبية، وقدرتها التنافسية على الصعيد الوطني، وأنماط التخصُّص فيما بين الصناعات. كما يتيح لها تقدير تكلفة المعيشة في كل منطقة استناداً إلى أساس متين. وتشمل الاستخدامات الأخرى السماح لكيانات القطاع العام بتصميم سياسات واتفاقات تجارية دولية على نحو أفضل استناداً إلى مؤشرات اقتصادية مقارنة واقعية. ويمكن لواضعي السياسات تصميم وتقييم سياسات الضرائب والدعم بفعالية أكبر باستخدام مؤشرات مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية.

هذا وينبغي للكيانات الإحصائية المحلية، لدى إصدار مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية، أن تنسق في ما بينها باستمرار وأن تتّبع منهجية جمع البيانات نفسها، مما يعزّز المواءمة بين المكاتب المحلية ويحسِّن نوعية نواتجها، على الصعيدين دون الوطني والوطني.

2. بالنسبة إلى القطاع الخاص

يستخدم القطاع الخاص بشكل متزايد مماثلات القوة الشرائية باعتبارها التقييم الأكثر دقة للاقتصادات والأسواق. وتعوّل الشركات الوطنية على بيانات مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية لتحديد حجم السوق الحقيقي لكل منطقة/محافظة، وتحديد جداول الرواتب، وتوفير المخصَّصات المعقولة. ويمكنها استخدام مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية لتقييم تكاليف الاستثمار وجدوى المشاريع الجديدة. ويمكن للأفراد أيضاً استخدام مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية لإجراء تقييم حقيقي للدخل وللقدرات الشرائية عند الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل البلد بدافع العمل.

تُبرز هذه الفوائد، بالنسبة للقطاعين العام والخاص على حدٍّ سواء، أهمية إصدار مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية. وتثبت أن جعل مماثلات القوة الشرائية جزءاً لا يتجزأ من حساب مؤشر أسعار الاستهلاك من شأنه أن يساعد البلدان على توفير الموارد وبناء القدرات في تجميع مؤشرات أسعار دقيقة ومنسقة ونشرها، وأن يؤدي دوراً مهماً في تشجيع اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة لمعالجة الفجوات الرئيسية في التنمية البشرية.

> **ينبغي للكيانات الإحصائية المحلية، لدى إصدار مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية، أن تنسق في ما بينها باستمرار وأن تتّبع منهجية جمع البيانات نفسها.**

جيم. عُمان: دراسة حالة

اعترافاً بفوائد هذه العملية الداخلية، طلبت عُمان من فريق إحصاءات الأسعار في الإسكوا تطبيق نموذج مماثل على محافظاتها الإحدى عشرة وإصدار مماثلات القوة الشرائية دون الوطنية على مستوى استهلاك الأسر لعام 2022.

وقد أنتج التمرين، الذي أُنجز في عام 2023، رؤى قيِّمة حول الظروف الاقتصادية في جميع أنحاء محافظات عُمان. وأتاحت هذه النتائج فهما مفصلاً للتغيُّرات في تكلفة المعيشة في جميع أنحاء البلاد، مما وفّر صورة أوضح للتفاوتات الاقتصادية بين المحافظات.

وقد تم دمج البيانات الناتجة في «مؤشر تنافسية المحافظات» الذي تقوم سلطنة عُمان بتطويره بالشراكة مع الإسكوا، والذي سيكون بمثابة أداة استراتيجية لتوجيه الاستثمارات وتحديد أولويات التنمية، وبالتالي دعم جهود التخطيط الاقتصادي وصياغة السياسات الأوسع نطاقاً في عُمان.

هذا وقد تم اختيار مسقط، عاصمة عُمان، كمحافظة مرجعية. وكما هو متوقع، سلّطت نتائج عام 2022 الضوء على تفاوتات كبيرة في مستوى الأسعار بين محافظات عُمان الإحدى عشرة في عدة فئات أساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والمطاعم والفنادق.

1. الغذاء

لوحظت تفاوتات ملموسة في مستويات أسعار الأغذية في جميع أنحاء البلد. وقد تم تحديد مؤشر مستوى الأسعار للمحافظة المرجعية، مسقط، على أنه 100. فتبيّن أن محافظة جنوب الشرقية هي الأقل تكلفة، حيث بلغ مؤشر مستوى الأسعار 91؛ تلتها عن كثب محافظتا الوسطى وشمال الشرقية، بمؤشر بلغ 92 و93، على التوالي. وتبيّن أن محافظة البريمي هي الأكثر تكلفة، حيث بلغ مؤشر مستوى الأسعار 105، متجاوزة بقليل محافظة مسندم التي بلغ المؤشر فيها 103 في المائة.

الشكل 40. مؤشر مستوى الأسعار للأغذية (بالنسبة المئوية)

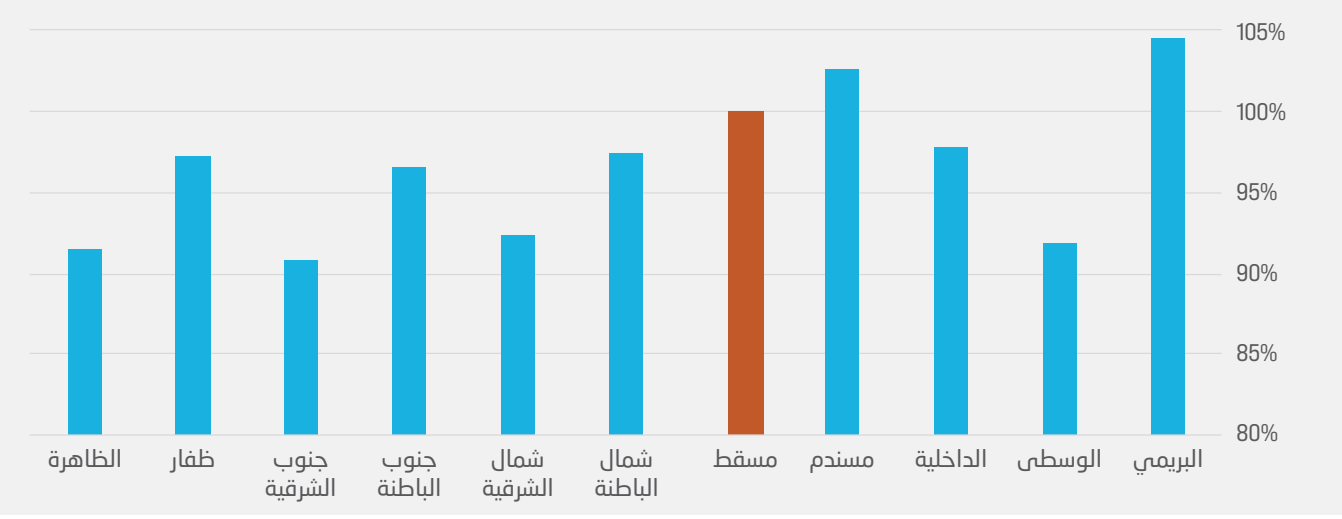

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية.

2. الصحة

سُجِّل أكبر تفاوت في مستويات الأسعار بين محافظات عُمان في فئة «الرعاية الصحية». وقد تبيّن أن البريمي هي المحافظة الأكثر تكلفةً، حيث بلغ مؤشر مستوى الأسعار فيها 102، بينما سجلت محافظة الظاهرة مؤشراً بلغ 49، مما يشير إلى أن تكاليف الرعاية الطبية يمكن أن تتضاعف من منطقة إلى أخرى.

> **سُجِّل أكبر تفاوت في مستويات الأسعار بين محافظات عُمان في فئة «الرعاية الصحية».**

الشكل 41. مؤشر مستوى الأسعار للخدمات الصحية (بالنسبة المئوية)

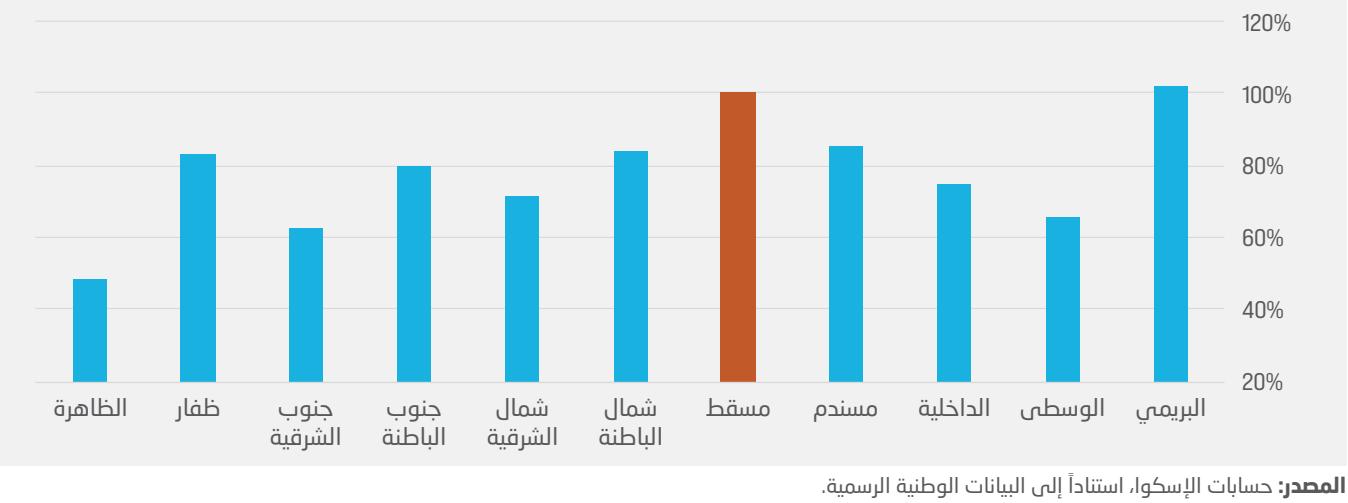

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية.

3. المطاعم والفنادق

تباينت التكاليف في المنشآت السياحية والترفيهية مثل المطاعم والفنادق بشكل كبير بين المحافظات. وتبيّن أن محافظة ظفار هي الأكثر تكلفةً على الإطلاق، حيث بلغ مؤشر مستوى الأسعار فيها 111، تليها محافظة الوسطى، التي سجلت مؤشراً بلغ 102. ولوحظ أن شمال الشرقية هي المحافظة الأقل تكلفة في هذه الفئة، حيث بلغ المؤشر فيها 70.

الشكل 42. مؤشر مستوى الأسعار لخدمات المطاعم والفنادق (بالنسبة المئوية)

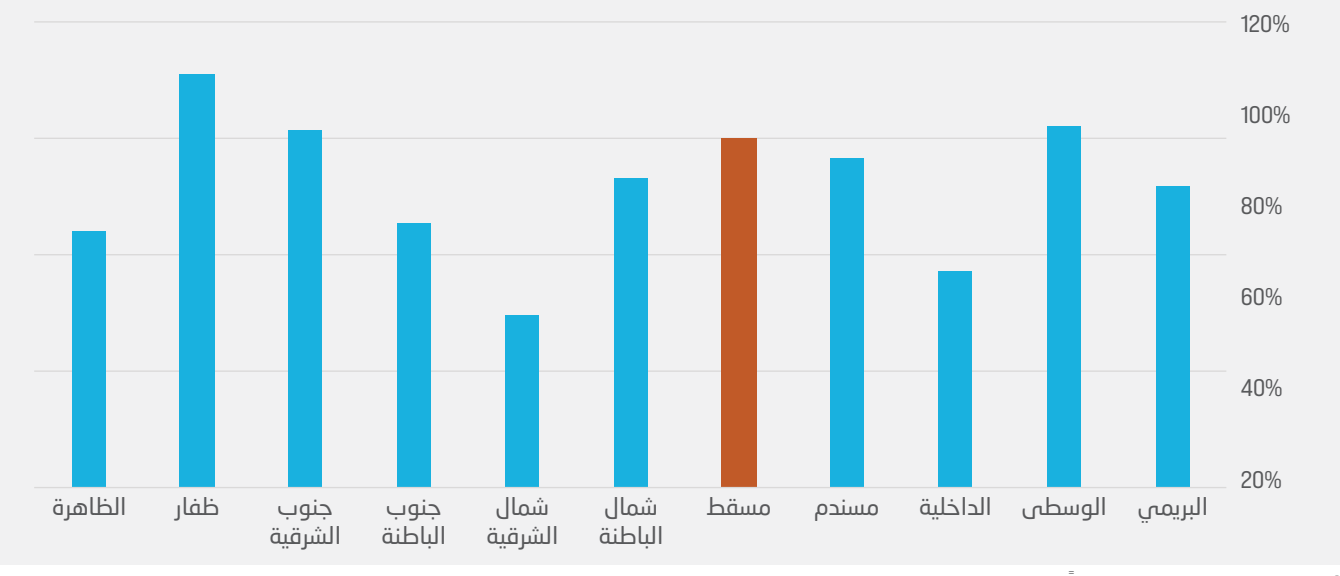

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى البيانات الوطنية الرسمية.

المراجع

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2020). Purchasing Power Parities And The Real Size Of Arab Economies: A Comprehensive Regional Report Covering PPP Results For The Years 2011 To 2019.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2021). 2021 Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic. Available at https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/2021-humanitarian-needs-overview-syrian-arab-republic-march-2021-enar.

World Bank (n.d.). International Comparison Program. Available at https://www.worldbank.org/en/programs/icp/data.

World Bank (2020). Purchasing Power Parities and the Size of World Economies: Results from the 2017 International Comparison Program. Washington, D.C.: World Bank.

World Bank (2024). World Bank country classifications by income level for 2024-2025. Available at https://blogs.worldbank.org/en/opendata/world-bank-country-classifications-by-income-level-for-2024-2025.

الحواشي

1 البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عُمان، دولة فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس والإمارات العربية المتحدة.

2 الجزائر وجزر القمر وجيبوتي والصومال.

3 البلدان المرتفعة الدخل: البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا: الجزائر والعراق. البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: جزر القمر، جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، دولة فلسطين، تونس. البلدان المنخفضة الدخل: الصومال والسودان والجمهورية العربية السورية.

4 يعتمد الترتيب على ما مجموعه 173 اقتصاداً.

5 ظهرت بعض الاختلافات في الاقتصادات التي شاركت في دورة 2021 مقارنة بتلك التي شاركت في دورة 2017، لذلك يجب إجراء المقارنات بين العامين بحذر. ولا يشمل التحليل الصومال إلا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن التصنيفات على المستويات الأخرى قد تختلف عن تلك الواردة في الفصل السابق. وتستند فئات الدخل لكلا العامين إلى تصنيف البنك الدولي للاقتصادات للسنة المالية 2024.

6 بما في ذلك نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية.

7 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2021.

8 البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، الجمهورية العربية السورية، السودان، تونس، الإمارات العربية المتحدة.

9 البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

يعرض هذا التقرير أحدث نتائج مماثلات القوة الشرائية التي تُصْدِرها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للمنطقة العربية. وتأتي مماثلات القوة الشرائية نتيجة عمل تعاوني مكثف قام به فريق إحصاءات الأسعار في الإسكوا، في إطار برنامج المقارنات الدولية الذي يُعَدُّ من أكبر المبادرات الإحصائية العالمية. ولإصدار مماثلات القوة الشرائية، يعمل الفريق عن كثب مع البلدان الشريكة في المنطقة العربية ويتعاون مع الوكالات المنفِّذة للبرنامج في مناطق أخرى من العالم. وبالإضافة إلى نتائج مماثلات القوة الشرائية، يعرض التقرير النتائج الرئيسية، ويقدّم تحليلاً مقارناً شاملاً لبلدان المنطقة العربية. هذا وقد شارك في الدورة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية لعام 2021 ما مجموعه 176 بلداً، عشرون منها عربياً. وقد أصبحت المنطقة العربية رائدة في برنامج المقارنات الدولية: فقد نجح المكتب الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية في الإسكوا في تحويل برنامج المقارنات الدولية إلى برنامج متكامل لإحصاءات الأسعار، وإصدار تقديرات لمماثلات القوة الشرائية على أساس سنوي، وذلك بشكلٍ أكثر انتظاماً من دورة برنامج المقارنات الدولية المعتادة التي تمتد على ثلاث سنوات. هذا ويوفِّر الحساب السنوي المنتظم لمماثلات القوة الشرائية والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية ذات الصلة أساساً للمقارنات المكانية السليمة والموثوقة وللتحليل الاقتصادي.

ويعرض التقرير مماثلات القوة الشرائية، ومؤشرات مستوى الأسعار، ومستويات الدخل، وإجمالي الإنفاق ونصيب الفرد من الإنفاق في المنطقة العربية للفترة الممتدة من 2017 إلى 2023. أما بالنسبة لعامي 2017 و2021، وهما العامان اللذان توفرت فيهما بيانات برنامج المقارنات الدولية العالمية، فإن التقرير يعرض النتائج الخاصة بالمنطقة العربية في سياق عالمي. ويقدّم التقرير معلومات موثوقة حول الحجم الحقيقي للاقتصاد العربي نسبة إلى الحجم الحقيقي للاقتصاد العالمي، والأحجام الحقيقية للاقتصادات العربية نسبة إلى بعضها البعض وإلى الاقتصادات الأخرى في جميع أنحاء العالم. كما أنه يقدّم لمحة عامة عن التغيُّرات الرئيسية في المقارنات المكانية بمرور الوقت، ويتتبّع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية على مر السنين. ويتلخّص الهدف الرئيسي من مماثلات القوة الشرائية في عكس القوة الشرائية الحقيقية للعملات التي تشوهها عادة تحويلات أسعار الصرف. وتتوسّع استخدامات وفوائد مماثلات القوة الشرائية بسرعة لتشمل جميع مجالات التحليل الاجتماعي والاقتصادي. ويتمثل أحد الاستخدامات الرئيسية لمماثلات القوة الشرائية في توفير مقاييس حقيقية لحجم الاقتصاد، مما يسمح بمقارنة المؤشرات الاقتصادية بين مختلف البلدان. كما أنها تُستخدم لحساب المؤشرات التي تتتبّع التقدّم المُحرَز في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة، وهي الأهداف 1 و2 و3 و4 و7 و8 و9 و10 و11.

2400543A